منظمة الوحدة الأفريقية

دكتور بطرس بطرس غالى

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

منظمة الوحدة الأفريقية

مُنَظَّمَةُ الوَحْدَةِ الأفْرِيقِيَّة

دكتور بطرس بطرس غالى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
بجامعة القاهرة

الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

المقدمة

هذا الكتاب الذى أتقدم به إلى القراء اليوم له قصة . .

فى بداية عام ١٩٦٣ ، علمت أن هناك مشروعاً لعقد مؤتمر قمة افريقى فى مدينة اديس أبابا يكون موضوعه مناقشة الشئون الافريقية ، رجاء أن يكون نواة لمنظمة دولية افريقية .

أخذت منذ هذا الحين أحرص على جمع الوثائق والبحوث ، وأخبار الصحف وتعليقاتها ، وكل مايتصل بالمؤتمر المزمع عقده تمهيداً لكتابة سلسلة من المقالات فى هذا الموضوع قد أنشرها فى الصحف ، أو المجلات المتخصصة .

وانعقد المؤتمر فى أديس أبابا ، وزاد اهتمامى باستقصاء مايدور فيه ، وانتهى المؤتمر ، وتقررت إقامة « منظمة الوحدة الافريقية » ونشر دستورها الأساسى ، وأذيعت القرارات التى اتخذت . . . ومع هذا كله لم أستطع أن أكتب البحوث ولا المقالات التى كنت اعتزمت أن أكتبها ، وذلك لأننى وجدت أن المعلومات والوثائق التى حصلت عليها لا تفى بالمتطلبات التى يقتضيها كتابة بحث على شامل .

وفى بداية يونية سنة ١٩٦٣ سافرت إلى لاهاى مدعوا إلى الاشتراك فى الإشراف على « سمنار همرشولد » وهو حلقة دراسية فى القانون الدولى والعلاقات الدولية مخصصة لكبار دبلوماسيى الدول الأفريقية الناشئة ، فكان ذلك حافزا لى على زيادة اهتمامى بالشئون الافريقية ، وقد أدركت ممن أتاحت لى الظروف لقاءهم هناك من الافريقيين ، مدى الحاجة إلى دراسة وافية للمنظمة الدولية الجديدة التى وضعت أسسها فى مدينة أديس أبابا . وانتهزت فرصة وجودى فى

لاهاى وأخذت أبحث من أحدث المراجع التى يمكن أن أطمئن إلى استنادى إليها .

وخلال بحثى هذا ، تسلمت خطابا من منظمة كارنيجى للسلام العالمى بنيويورك تستكتبنى فيه بحثاً موضوعه « جامعة الدول العربية » يكون متمماً لبحث فى الموضوع نفسه سبق أن نشرته لى هذه المنظمة منذ نحو عشر سنوات ، غير أنى وجدتنى أعتذر من عدم الكتابة فى هذا الموضوع ، مقترحاً آخر هو « منظمة الوحدة الافريقية » ، وإذا بالمنظمة تقبل هذا الاقتراح وترحب بفكرته .

من هذا الحين أخذت أعد البحث ، فلما أتممته أرسلته إلى نيويورك لتتولى المنظمة أمر طبعه ونشره . وبينما كانت المنظمة بسبيل الطبع والنشر وقع الخلاف بين المغرب العربى والجزائر ، وتأزمت الأمور ، وتدخلت المنظمة الأفريقية الجديدة لفض النزاع ، فاسترعى ذلك أنظار وفود جميع الدول المعتمدة لدى الأمم المتحدة فى نيويورك ، وفى ذلك الحين نشر الوفد الأثيوبى مضابط مؤتمر القمة كاملة ، فتبين لى بعد اطلاعى عليها أن البحث الذى قدمته يعوزه استيفاء بعض النقاط لأن كثيرا من المناقشات والتصريحات والخطب التى احتوتها المضابط ولم تكن معروفة من قبل ، تنشر ضوءاً جديداً يعين على فهم بعض الأحكام التى تضمنها ميثاق أديس أبابا .

لهذا أعدت كتابة كثير من أجزاء البحث ، وليس يفوتنى هنا أن أسجل الشكر خالصاً للاستاذ الدكتور عبد الله العريان مدير الإدارة القانونية بوزارة خارجيتنا إذ أمدنى بهذه الوثائق ، بل تفضل فأمدنى بتعليقاته وملاحظاته القيمة ، إذ كان سيادته أحد الخبراء العرب الذين اشتركوا فى مؤتمر أديس أبابا ، وفى المؤتمرات التالية له .

وقد أصدرت منظمة كارنيجى بحثى المجلد فى نيويورك فى يناير سنة ١٩٦٤ باللغة الانجليزية . واستعنت به أنا فى محاضراتى الجامعية وغيرها ، ومن خلال ذلك تبين لى مدى اهتمام الجمهور العربى بهذه المنظمة الوليدة ، ومدى حاجته إلى كتاب علمى يتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ، فدفعنى ذلك إلى نقل البحث إلى اللغة العربية ، وقد أضفت إليه كل جديد وصل إلى علمى بعدصدور طبعته الانجليزية آملا أن يكون مرجعاً صالحاً للدراسة الجامعية والثقافية .

ولا أنسى أن أسجل الشكر أيضاً للاستاذ مالك خضر جبر المعيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ماقدمه إلى من معونة مشكورة، إذ تولى عنى ترجمة أهم أجزاء النسخة الانجليزية ، كايسر لى الحصول على كثير من المراجع التى لم تكن فى متناولى .

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن ألحظ أن الأفريقيين المسئولين عن أمور السياسة الدولية ، لا يوجهون العناية الكافية للبحث العلمى فى ميدان السياسة الدولية كما تفعل الدول الأوربية والأمريكية والشيوعية . فمثلا بعد قيام منظمة الوحدة الأمريكية سنة ١٩٤٨ ، وبعد قيام منظمة حلف الأطلنطى سنة ١٩٤٩ ... لم تكد تمضى بضعة أشهر حتى ظهرت عشرات وعشرات من الأبحاث العلمية، والمؤلفات الجامعية ، والتحليلات السياسية حول كل من هاتين المنظمتين . أما منظمة الوحدة الافريقية وقد أتمت من عمرها عاما وبعض عام فلم يظهر — على حد علمى — كتاب علمى عنها ، على الرغم من حاجة القارة الافريقية إلى مثل هذه الكتب والأبحاث . وكان من اليسير على أية هيئة من الهيئات السياسية أو الجامعية الافريقية أن تكل مثل هذا العمل الى باحث أو أكثر ، وتمده بالوثائق والمال اللازمين لسد حاجة البلاد الى مثل هذا الإنتاج العلمى . وكان يسيرا أيضاً على كل دولة من الدول الأفريقية التى اشتركت فى هذه المنظمة ان تجعل

من بين أعضاء وفدها جامعياً متخصصاً يتتبع المؤتمر . و ينهض بعبء اخراج الكتاب الذى ننشده ، ولكن الهيئات والحكومات الافريقية لم تخط خطوة واحدة فى هذا السبيل ، وقد كان المأمول أن تفعل ، ان لم يكن تعزيزاً للمنظمة الوليدة التى احتضناها منذ نشأتها ، ودعاية لمنجزاتها العظيمة واعلاء لشأنها فى المحافل العالمية ، فليكن ابرازاً لقدرة علمائنا السياسيين على الاضطلاع بمهمة البحث والتصنيف ، وضنا بسمعتهم وكرامتهم أن يقال فيهم أنهم متطفلون على موائد الفكر والتأليف ماداموا يقنعون بالترجمة والنقل عن الكتاب والباحثين الأجانب حتى فى الموضوعات التى تمس صميم مشكلات قارتهم الافريقية .

و إذا ظللنا نهمل هذا الجانب من البحوث العلمية فان المنظمات والمؤتمرات الافريقية ستظل محرومة من الدعاية العلمية التى تكسبها العمق وتكفل لها الدوام ، وتجعلها مدار اهتمام الدوائر العلمية فى مختلف القارات .

وختاماً . . . هذا الكتاب محاولة متواضعة أريد بها ملء فراغ فى هذا الموضوع الهام ، أقدمه للقيادات الفكرية الافريقية ، والعربية فبعد « الدائرة العربية » تأتى « الدائرة الافريقية » واذا كانت الأولي قد ظفرت بنصيب من البحث العلمى فان الثانية ما زالت فى حاجة ملحة إلى بحث افريقى يقوم على أسس علمية تتولاه أقلام افريقية .

القاهرة : يناير/ يوليو سنة ١٩٦٤

الفصل الأول

التنظيمات الدولية الافريقية قبل سنة ١٩٦٣

انتهت الحرب العالمية الثانية وليس فى أفريقيا كلها غير ثلاث دول مستقلة هى : أثيوبيا ، وليبيريا ، ومصر ، تضاف إليها دولة اتحاد جنوب أفريقيا التى لاتعد فى الواقع دولة افريقية وإن كانت فى صميم القارة .

وفى مؤتمر سان فرنسسكو حيث وضع القانون الأساسى للمنظمة العالمية (الأمم المتحدة) لم تـكن القارة الافريقية ممثلة إلا بثلاث دول من خمسين دولة أى بنسبة ٦٪ . ولـكن سرعان ماراحت موجة التحرر تنساب فى هذه القارة فأخذت دولها تحصل على الاستقلال واحدة تلو الأخرى ، وكلما استقلت دولة قبلت فى الأمم المتحدة[1] ، وموجة الاستقلال هذه تلتها موجة أخرى من الاجتماعات والمؤتمرات المـكونة من رؤساء الدول الافريقية المستقلة وكبار المسئولين فيها ، ففيما بين أبريل سنة ١٩٥٨ وديسمبر سنة ١٩٦١ قد بلغ مجموع المؤتمرات الدولية والاجتماعات السياسية الافريقية الخالصة ثمانين مؤتمراً واجتماعاً، هذا على أننا لم ندخل فى الحسبان تلك المؤتمرات والاجتماعات التى تمت بين دول افريقية وأخرى غير افريقية[2] .

---

(١) المملـكة الليبية ١٩٥٥ ، المملكة المغربية ١٩٥٦ ، الجمهورية السودانية ١٩٥٦ ، تونس ١٩٥٦ ، غانا ١٩٥٧ ، غينيا ١٩٥٨ ، الـكاميروت ١٩٦٠ ، جمهورية أفريقيا الوسطى ١٩٦٠ ، تشاد ١٩٦٠ ، الـكونغو برازافيل ١٩٦٠ ، الـكونغو ليون بولدفيل ١٩٦٠ ، داهومى ١٩٦٠ ، الجابون ١٩٦٠ ، ساحل العاج ١٩٦٠ ، مالاجاشى ١٩٦٠ ، النيجر ١٩٦٠ ، الصومال ١٩٦٠ ، توجو ١٩٦٠ ، فولتا العليا ١٩٦٠ ، مالى ١٩٦٠ ، السنغال ١٩٦٠ ، نيجيريا ١٩٦٠ ، سيراليون ١٩٦٠ ، موريتانيا ١٩٦٠ ، تنجانيقا ١٩٦٠ ، رواندا ١٩٦٢ ، بوروندى ١٩٦٢ ، الجزائر ١٩٦٢، أوغندا ١٩٦٢ ، كينيا ١٩٦٣ ، زنزبار ١٩٦٣ .

(٢) أنظر Borella. F. A.F.D.I — 1961 page 788 note 4

ولسنا نهدف هنا أن نتناول بالدراسة أو التحليل كل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات على ما لها من أهمية فى فهم حقيقة العلاقات الدولية الافريقية ، ولكننا سنكتفى بدراسة أهم المنظمات الدولية التى أسفرت عنها هذه المؤتمرات والاجتماعات ، والتى سينعقد تحت رايتها كثير من الاجتماعات .

وتلك المنظمات — على مختلف أنواعها — ساعدت بطريق مباشر أو غير مباشر على إقامة المنظمة الافريقية الشاملة التى قامت فى مؤتمر أديس أبابا. ونستطيع أن نقسم المنظمات الدولية الافريقية التى سبقت مؤتمر أديس أبابا إلى نوعين هما : المنظمات الافريقية الإقليمية ، والمنظمات الافريقية القارية .

أما المنظمات الافريقية الإقليمية أو الجزئية فهى التى تربط بين دولتين متجاورتين أو أكثر تتألف منها منطقة جغرافية واحدة .

وأما المنظمات الافريقية القارية فهى التى تتألف من دولتين أو أكثر لا تنتمى إلى منطقة جغرافية واحدة ، اكتفاء بانتمائها إلى القارة الافريقية . وقامت فى أفريقيا منظمتان قاريتان هما : منظمة الدار البيضاء ، ومنظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى ، ومجموعة ثالثة لم يستكمل لها تنظيم دائم وعرفت بمجموعة منروفيا .

والفرق بين المنظمات الافريقية الإقليمية الجزئية والمنظمات القارية يتلخص فيما يلى :

أولا : التنظيمات الإقليمية يكون تأليفها عادة تمهيداً لإقامة دولة موحدة ، أو دولة اتحادية يفقد فى ظلها الدول الأعضاء سيادتها ، بخلاف المنظمات القارية فإنها تجمع بين دول لا يسهل اتصالها بعضها ببعض فيكون الترابط بينها ضعيفاً ، ولا يمكن أن تسفر فى أمد قريب أو بعيد عن إقامة دولة موحدة أو دولة اتحادية واحدة .

ثانيا : المنظمات الإقليمية تكون لها سلطة كبيرة على الدول الأعضاء فيها فى ميدان السياسة والاقتصاد ، أما المنظمات القارية فلا تملك مثل هذه السلطة .

ثالثا : المنظمات الإقليمية الافريقية لاتعرقل قيام الوحدة الافريقية الشاملة مادامت هذه المنظمات بطبيعتها محصورة فى حيز صغير من القارة ، بخلاف المنظمات القارية فإنها إذا تعددت كانت سبباً فى تجزئة القارة ، ومعنى ذلك أنه لاضرر من أن تكون فى القارة الافريقية عدة منظمات إقليمية ، ولكن يضيرها أن يكون فيها أكثر من منظمة قارية واحدة .

وفى دراستنا لهذه المنظمات الافريقية ، سواء منها ما كان من النوع الأول أو النوع الثانى، سنستبعد المحاولات الوحدوية أو الاتحادية التى نجحت والتى سبقت استقلال الدول الافريقية لأنها لاتعنينا فى دراسة التنظيمات الدولية الافريقية . فالوحدة التى تمت بين مستعمرة ساحل الذهب وإقليم توجو الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو الاتحاد الذى قام بين إقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية الفرنسية وإقليم الكمرون الموضوع تحت الوصاية البريطانية ، أو التمهيدات التى أدت إلى اتحاد الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية والصومال الذى كان خاضعاً للاستعمار البريطانى . . . كل هذه الاتحادات التى تمت فى ظل الاستعمار الأوربى ، أو تحت إشراف الأمم المتحدة ، ولم يكن لأفريقيا فيها غير دور ثانوى ، سنضرب عنها صفحا فى دراستنا هذه .

المبحث الأول

التنظيمات الافريقية الجزئية

من أهم التنظيمات الافريقية الجزئية أو الإقليمية ، الاتحاد بين مصر والسودان ، واتحاد مالى ، ومجلس الوفاق ، واتحاد الدول الافريقية وسنعالج كلا منها فيما يلي بشيء من التفصيل .

١ — الاتحاد بين مصر والسودان :

إن المحاولة التى بذلت فى النصف الثانى من القرن العشرين لإقامة اتحاد بين مصر والسودان كانت مبنية على أسس نظرية فلم يتح لها أن تظهر فى عالم الواقع ، وعلى الرغم من ذلك لابد من الإلمام بها .

فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ألغت الحكومة المصرية من جانب واحد معاهدة التحالف والصداقة التى سبق أن عقدت بينها و بين انجلترا فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، كما ألغت اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان ، وأصدرت قانوناً بتعديل بعض مواد الدستور ، وتقرير وضع جديد للسودان . وجاء فى هذا القانون الجديد الخاص بنظام الحكم فى السودان ، أن فاروق الأول هو ملك مصر والسودان ، وأن الدولتين تحت تاج واحد ، ولكن وفقاً لأحكام المادة الأولى من القانون الخاص بنظام الحكم فى السودان « يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان ، وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك و يصدره ، وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه و إصداره » .

ويكفل الدستور المشار إليه في المادة الأولى القواعد الأساسية التالية المذكورة في المادة الثالثة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان :

(ا) إقرار النظام الديمقراطي النيابي في البلاد ، سواء تكونت الهيئة النيابية من مجلس واحد أو من مجلسين ، على أن يكون أحد المجلسين على الأقل منتخباً كله . حق الملك في حل الهيئة النيابية ،أوالمجلس المنتخب وحده إذاما تقرر تكوين الهيئة النيابية من مجلسين ، وإجراء انتخابات عامة جديدة في مدة قصيرة، تحقيقاً لاستمرار الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية .

(ب) الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .

(جـ) إنشاء مجلس وزراء من أهل السودان ، وتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه وحقه في تعيين وزرائه وإقالتهم ، وتقرير مسئولية الوزراء متضامنين لدى الهيئة النيابية ، أو لدى المجلس المنتخب على الأقل عن السياسة العامة للوزارة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

(د) اشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية . .

(هـ) ضمان استقلال السلطة القضائية والقضاة على اختلاف درجاتهم .

(و) كفالة حقوق الأفراد والحريات العامة .

ثم جاءت المادة الرابعة من القانون الخاص بنظام الحكم في السودان تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة، الشئون الخارجية ، وشئون الدفاع ، والجيش ، والنقد ، يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد في حدود الأمر الملكي رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية . . » .

غير أنه لم يكن لهذا المشروع أثر فعلي ، إذ أنه صدر من جانب واحد ،

ولم يؤخذ فيه رأى شعب السودان ، ولم توافق عليه انجلترا باعتبارها طرفاً فى إدارة السودان . فإذا استثنينا المحاولات التى بذلتها الدبلوماسية المصرية لحمل الدول على الاعتراف بلقب « ملك مصر والسودان » لانجد لهذا المشروع أى أثر فعلى ، أو ترجمة للواقع ، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع الاتحادى كان يؤخذ عليه أنه قائم على علاقة غير متكافئة بين البلدين ، مما جعل التجربة معيبة من أساسها .

ولما قامت ثورة سنة ١٩٥٢ أجريت مفاوضات مع الأحزاب السودانية أدت إلى إبرام اتفاقية ١٠ يناير سنة ١٩٥٣ بين الطرفين ، ثم أبرمت اتفاقية أخرى بين مصر وانجلترا فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ مهدت الطريق إلى استقلال السودان فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ [١] .

٢ — اتحاد مالى :

فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ اجتمع فى داكار عاصمة السنغال أربعة وأربعون ممثلا لبلاد السنغال ، والسودان (الفرنسى) ، وفولتا العليا ، وداهومى ، وقرروا إقامة اتحاد فيما بينهم فى ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا ، إذ لم تكن هذه البلاد وقتئذ تتمتع بالاستقلال السياسى الكامل ، بل بحكم ذاتى فى ظل الدستور الفرنسى الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ . وقد وافق ممثلو هذه البلاد على دستور اتحادى بموجبه يتم اختيار وزيرين من كل دولة داخلة فى الاتحاد ، على أن تكون الوزارة الاتحادية مسئولة أمام برلمان اتحادى مكون من ٤٨ نائباً يمثل كل دولة منها ١٢ تنتخبهم المجالس التشريعية للدول المكونة للاتحاد ، كما كان للاتحاد محكمة دستورية .

---

(١) أنظر Egyptian Society of International Law. Documents on the Sudan 1899—1953. Brochure no. 14 March 1953.

وعلى الرغم من الموافقة على الدستور الاتحادى فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ فقد رفضت كل من فولتا العليا وداهومى أن تصدق عليه ، ولذلك عدل الدستور فى ٤ ابريل سنة ١٩٥٩ وفى ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٩ ليكون مقصورا على دولتين هما السنغال والسودان الفرنسى .

وكأن التجربة الاتحادية قد نجحت بالنسبة لهاتين الدولتين ، واعترف بها الرئيس ديجول فى خطبة ألقاها فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بمدينة داكار أمام المجلس الاتحادى المالى ، ووعد هاتين الدولتين بالاستقلال الكامل ، وفعلا أعلن استقلال دولتى الاتحاد فى ٢٠ يونية سنة ١٩٦٠ ، وكان الدستور قد عدل قبل ذلك بيومين .

وما كاد يمضى على هذا الاتحاد إلا قليل حتى منى بالانفصال بسبب خلاف على اختيار شخصية رئيس الدولة الاتحادية ، وانسحبت السنغال من الاتحاد فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ، وأعلن استقلالها فى اليوم نفسه ، أما السودان الفرنسى فأعلن استقلاله فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ تحت اسم « جمهورية مالى » وبادرت فرنسا بالاعتراف بالسنغال فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وبمالى فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

وقد فسر الرئيس ليو بولد سانجور رئيس جمهورية السنغال حاليًا هذا الاخفاق بقوله : « لقد أردنا نحن وغيرنا أن نعمل بسرعة أكثر مما يجب ، مستندين لا على حقائق إقليمية ولكن على مشروعات نظرية ذات طابع فرنسى » .

وقد قال فى موضع آخر : « الاتحاد القائم على دولتين عسير التحقيق إذ

لا تتكون فيه أغلبية ، وبالتالى لا يوجد حكم فى حال ماإذا وقع خلاف ، وهذا هو بذاته ما وقع في تجربة مالى [1] ».

ويمكن أن نزيد على أقوال الرئيس ليو بولد سانجور ، أن هناك عنصرين كان لهما أثر فعال فى إخفاق الاتحاد ، أولهما عدم الانسجام بين كل من الرئيس ليو بولد سانجور والرئيس موديبو كيتا ، وثانيهما الاستعمار الفرنسى إذ أنه رغم تأييده للاتحاد الثنائى ، كان يقاوم دائماً فكرة الوحدة من حيث هى ، مفضلا عليها التجزئة التى هى من خصائص الاستعمار الفرنسى الجديد .

٣ — مجلس الوفاق :

بعد إخفاق اتحاد مالى فى صورته الرباعية ، تولى الرئيس هوفويت بونييه رئيس جمهورية ساحل العاج رعاية حركة اتحادية أخرى ترمى إلى ربط دول ساحل العاج ، والنيجر ، وفولتا العليا ، وداهومى . وكان أول اجتماع لممثلى هذه الدول فى ٦ مايو سنة ١٩٥٩ بباريس ، ثم تلاه اجتماع آخر فى ابيجان عاصمة ساحل العاج فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٩ ، وفيه وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة الجديدة ، وقد اتخذت اسم « مجلس الوفاق » وهو اسم إحدى الهيئات العاملة فى هذه الوحدة .

ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول الأربع ، ومن رؤساء ونواب رؤساء المجالس التشريعية ، ومن بعض الوزراء ، ويجتمع عدة مرات فى كل

---

(١) من خطبة ألقاها فى لاجوس فى ٧ فبراير سنة ١٩٦١ أنظر :

Articles et Documents, La Documentation Française No. 01066 — 4 Mars 1961.

أنظر أيضاً :

Gandolfi Alain. Naissance et Mort sur le plan international d'un Etat éphèmere : La Fedération du Mali, A,F.D,I, 1960 p, 881 et s.

عام، وإن كان المجلس يستطيع أن يجتمع فى صورة ضيقة ويكون حينئذ مقصوراً على رؤساء الدول . وتصدر قرارات المجلس بالإجماع ، ويرأسه رؤساء الدول الأربعة بالتناوب ، ومدة رياسة كل منهم سنة واحدة .

وإلى جانب هذا الجهاز السياسى يوجد جهاز اقتصادى هو « صندوق التضامن » بين الدول الأربع تخصص له كل منها ١٠٪ من إيرادها ، ثم يوزع المال المتجمع على الدول الأعضاء بنسبة $\frac{1}{16}$ لساحل العاج باعتبارها أغنى دولة ، و $\frac{5}{16}$ لكل دولة من الدول الثلاث الأخرى فالدولة التى تدفع أكبر اشتراك فيه (ساحل العاج) تحصل على أقل معونة ، بينما الدول التى تدفع أقل اشتراك تحصل على أكبر معونة ، وهو توزيع ينطوى على تعاون مالى وثيق بين دول هذا الاتحاد .

وينص دستور الاتحاد على إقامة اتحاد جمركى بين الدول الأربع الأعضاء ، وعلى توحيد الضرائب ، وخطط التنمية ، والقواعد الخاصة بالوظائف العامة .

كما ينص على أن تكون لدول الاتحاد سياسة خارجية موحدة . وهذا الاتحاد قد ظل قائماً ، وهيئاته تعمل بنشاط وانتظام (١) .

٤ — اتحاد الدول الافريقية :

هو الاتحاد الذى ربط بين كل من جمهورية مالى ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية غانا .

وسبق قيام هذا الاتحاد الثلاثى ، اتحاد ثنائى بين كل من غانا وغينيا وقد

---

(١) أنظر : Borella F. Les regroupements d' Etats dans L'Afrique independante op. cit.p 787. et s.

أعلن قيامه فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ فى مدينة اكرا ، واتفق رئيسا الدولتين حين ذاك على أن يكون اتحاد بلديهما نواة لاتحاد عام شامل لدول غربى افريقيا، كما اتفقا على تنسيق سياستهما فى الشئون الخارجية والاقتصادية والعسكرية . وكان من وسائل التنسيق :

١ — رفع التمثيل الدبلوماسى بين الدولتين إلى درجة وزير مقيم ، ويشترك هذا الوزير فى اجتماع مجلس وزراء الدولة التى هو معين لديها .

٢ — التشاور بين الدولتين قبل إبرام أى معاهدة يكون لها صلة بكيان الاتحاد .

٣ — التعاون المالى بين البلدين . وتنفيذاً لهذا المبدأ قدمت غانا لغينيا مبلغ عشرة ملايين من الجنيهات .

وإذا كان لهذا الاتحاد صدى فى العالم باعتباره أول اتحاد قام فى غربى افريقيا ، فإنه مع ذلك لم يظفر بالنجاح إذ كانت غينيا متأثرة بالتراث الفرنسى ، بينما كانت غانا متأثرة بالتراث الإنجليزى ، فضلا عن أن غانا ظلت عضواً فى الكومنولث . يضاف إلى ذلك أن الدولتين كان يفصل بينهما ثلاث دول هى مستعمرة ساحل العاج الفرنسية، وجمهورية ليبريا ، ومستعمرة سيراليون البريطانية.

وعندما تفكك اتحاد مالى فى الظروف التى ألمعنا إليها من قبل ، انفرد إقليم السودان (الفرنسى) باسم مالى ، ودارت فى كوناكرى عاصمة غينيا فيما بين ٢٣ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مباحثات بين كل من الرئيس سيكوتوري ، والرئيس موديبوكيتا ، والرئيس كوامى نكروما ترمي إلى إقامة اتحاد ثلاثى بين دولهم . وقد اسفرت المباحثات عن إقرار مبدأ الاتحاد ، وتألفت لجنتان لدراسة الخطوات الإيجابية لتحقيقه، و بعد صعاب تمكنت اللجان من تخطيها ، أعلن فى ٢٩ ابريل

سنة ١٩٦١ ميثاق اتحاد الدول الافريقية ، وصدقت عليه برلمانات الدول الثلاث، وأعلن ميلاد الاتحاد رسمياً فى أول يولية سنة ١٩٦١ فى عواصم الدول الثلاث.

ويتكون ميثاق الاتحاد الجديد من سبعة أبواب ، يبدأ الباب الأول بذكر الأهداف الأساسية التى يقوم عليها الاتحاد بقوله :

« يعتبر اتحاد الدول الافريقية نواة للدول المتحدة الافريقية ، وهو مفتوح لكل دولة أو اتحاد دول أفريقية تقبله بأهدافه وموضوعه » (١) ويذكر بعد ذلك الأهداف الآتية :

١ — تقوية روابط الصداقة والتعاون بين الدول الثلاث فى الميدان السياسى والاقتصادى والثقافى .

٢ — ادماج مواردها بغية تقوية استقلالها ، وحماية وحدتها الإقليمية .

٣ — العمل على تصفية الإمبريالية والاستعمار ، والاستعمار الجديد فى افريقيا لتشييد الوحدة الافريقية .

٤ — تنسيق السياسة الداخلية والخارجية بين الدول الأعضاء لجعل عملهم ذا فعالية أكبر ، ولإسهامهم بقدر أوفر فى حفظ السلام

أما ميدان النشاط الوحدوى داخل الاتحاد فيظهر فى الأمور الآتية :

(ا) فى السياسة الداخلية ، عن طريق توعية مشتركة للدول.

(ب) فى السياسة الخارجية ، عن طريق تمثيل دبلوماسى مشترك .

---

(١) وقد ذكرت الفقرة الثالثة فى الباب السابع فى هذا الصدد :

« يمكن لكل دولة افريقية توافق حكومتها على أهداف وموضوعات الميثاق الحالى أن تكون عضوا فى اتحاد الدول الأفريقية وذلك ابتداء من الاعلان الصريح لرئيس الدولة . »

(جـ) فى السياسة العسكرية ، عن طريق تنظيم منهج لدفاع مشترك ورفض إقامة أى قواعد عسكرية أجنبية فى أقاليمهم الوطنية .

(د) فى السياسة الاقتصادية ، عن طريق تخطيط مشترك يرمى إلى التخلص الكامل من آثار الاستعمار .

(هـ) فى السياسة الثقافية عن طريق احياء الثقافة الافريقية وتطويرها وتنشيط التبادل الثقافى .

ولتحقيق هذا البرنامج الواسع النطاق أنشئت عدة هيئات عاملة لمنظمة اتحاد الدول الافريقية ، وهى :

أولا — مؤتمر الاتحاد : وهو الهيئة العليا لإدارة الاتحاد ، و ينعقد مرة كل ثلاثة أشهر بالترتيب التالى : اكرا — باماكو — كوناكرى . ويكون تحت رياسة رئيس الدولة التى ينعقد فيها الإجتماع ، و يتخذ رؤساء الدول الأعضاء قراراتهم بالإجماع ، ويتم تنفيذها فور إعلانها ، وكانت الفقرة الأخيرة مثار خلاف بين بعض المعقبين ، فبعضهم يرى أن هذا يعنى أن القرارات ليست فى حاجة إلى موافقة برلمانات الدول الأعضاء ، والبعض الآخر يرى أن هذا التفسير لايتمشى مع أحكام دساتير هذه الدول التى تنص على ضرورة موافقة البرلمانات على القوانين .

ثانيا — اللجنة التحضيرية : يكون مؤتمر الاتحاد مسبوقا دائما باجتماع لجنة تحضيرية . وتكوين هذه اللجنة يختلف باختلاف المسائل التى ستكون موضع دراسة المؤتمر .

ثالثا — لجان أخرى : منها اللجنة الاقتصادية والمالية ، وهى مكلفة بتنسيق السياسة الإقتصادية والمالية لدول الاتحاد ، وتضم وفدا من خمسة أعضاء لكل دولة ، وتنعقد مرتين كل عام فى شهرى مارس وسبتمبر . ومنها أيضاً لجان تنسيق

التنظيمات الشعبية ومهمتها الربط بين الحركات الشعبية فى الدول الثلاث توكيد لرابطة الاتحاد بينها .

وعلى الرغم من بعض الاجتماعات الخطيرة التى تمت بين رؤساء الدول الثلاث ، وعلى الرغم من اللجان التى الفت والجهود التى بذلت ، فإن هذا الاتحاد الثلاثى لم تــكن له نتائج ايجابية ملموسة ، إذ كان بمثابة شعبة من منظمة الدار البيضاء وقد ربط بينهما المصير الواحد (١) .

(١) أنظر : Articles et Document, (Documentation Francaise) no-0.1097 : 25 Mai 1961.

أنظر أيضاً ايهاب زكى سرور ، السياسة والحكم فى جمهورية غينيا رسالة ماجستير مقدمة فى قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة بجامعة القاهرة (يناير ١٩٦٣)

المبحث الثانى

منظمة الدار البيضاء

اجتماع الدار البيضاء الذى انعقد فيما بين ٣ و ٧ يناير سنة ١٩٦١ كان مسبوقا بسلسلة من الاجتماعات والمقابلات بين ممثلى الدول التى اشتركت فيه ، والتى وقعت فيما بعد ميثاق الدار البيضاء الافريقى .

والدول التى وقعته هى : الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية ، وجمهورية غانا ، وجمهورية غينيا ، وجمهورية مالى ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية المتحدة [1] .

وقد تم فى هذا المؤتمر توقيع عدة قرارات هامة ، منها قرار بتأييد الجزائر فى نضالها ، وقرار خاص بالكونغو ، وقرار خاص باستنكار الاستعمار الصهيونى ، وقرار خاص بتأييد مطالب المغرب فى موريتانيا ، وقرار خاص باستنكار التجارب الذرية الفرنسية فى الصحراء الكبرى .

والميثاق الأفريقى هذا يتضمن عدة مبادىء هامة ، كانت ذات أثر فى المبادىء التى تضمنها فيما بعد ميثاق أديس أبابا ، ومن هذه المبادىء :

١ — مبدأ الوحدة الأفريقية الكاملة : وقد ذكرت الفقرة الأولى من ميثاق الدار البيضاء « نحن رؤساء الدول الافريقية المجتمعين فى الدار البيضاء ... إدراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الافريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع أرجاء افريقيا ، وتحقيق وحدتها » .

(١) حضر المؤتمر ممثل شخصى لملك ليبيا وهو وزير خارجية المملكة الليبية ، وكذلك ممثل لسيلان .

٢ — مبدأ عدم الانحياز ، وقد سجلت ذلك الفقرة الثانية من الميثاق ، مبتدئة بذكر الأسباب الموجبة للأخذ بهذا المبدأ فقالت :

« ونؤكد إرادتنا فى صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذى أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا ، وسلامة اراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز » .

وتوضح الفقرة الثالثة أهم الرسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز ، وهى : «عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير افريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الافريقية من صنوف التدخل واعمال الضغط الاقتصادى والسياسى »

٣ — مبدأ محاربة الاستعمار القديم والاستعمار الجديد ، وتقول فى هذا الصدد الفقرة الثالثة: «ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الافريقية التى لاتزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها ، وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع صوره » .

٤ — مبدأ اتباع سياسة اشتراكية فى داخل البلاد الموقعة الميثاق ،وعبارة اشتراكية لم تذكر صراحة ، ولكنها مستفادة من مفهوم الفقرة الرابعة التى تقول : « ونعلن أنه من الضرورى أن توجه الدول الافريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها ، وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلا بين جميع مواطنيها » .

٥ — إقامة تعاون دولى بين الدول الافريقية بعضها البعض فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة[1] .

---

(١) انظر الفقرة الخامسة من ميثاق الدار البيضاء .

الهيئات العاملة فى منظمة الدار البيضاء :

أنشأ المؤتمر هيئات متعددة للاشراف على التعاون الافريقى بين الدول المنضمة إلى هذه المجموعة . ومن هذه الهيئات :

١ — جمعية استشارية افريقية : وقد نص الميثاق على ذلك بقوله « تقرر إنشاء جمعية استشارية افريقية فى أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك، وتتألف من ممثلين لكل دولة افريقية ، ويكون لها مقر دائم ، وتعقد جلسات دورية » .

ولكن حتى وقف العمل بالمنظمة على أثر قيام منظمة أديس ابابا لم تكن هذه الجمعية قد تألفت .

٢ — اللجنة السياسية الافريقية: وتضم رؤساء الدول الأعضاء أو ممثليهم المفوضين وتجتمع بصفة دورية بغية تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية . وجاءت المادة الثانية من بروتوكول تنفيذ ميثاق الدار البيضاء تقول : «ان اللجنة السياسية الافريقية هى الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء » .

أما المادة الثالثة من البروتوكول السالف الذكر فقد نصت على أن اللجنة يلزم أن يكون لها اجتماع عادى مرة كل عام ، كما يجوز أن يكون لها اجتماعات غير عاديه بناء على طلب عضو ، وبموافقة أغلبية الأعضاء .

وقد عقدت اللجنة السياسية أول اجتماع لها فى القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٦١ وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز . أما اجتماعها الثانى فكان فى القاهرة أيضاً سنة ١٩٦٢ .

٣ — اللجنة الاقتصادية الافريقية : وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد للدول الافريقية ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم إلى اللجنة السياسية الافريقية تقريراً عن المشاكل الاقتصادية التى تعالجها ، كما تقدم تقريراً سنوياً عن نشاطها خلال العام إلى اللجنة السياسية أيضاً .

وقد أكد ميثاق الدار البيضاء أن من مهام هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولاسلكية بين مختلف العواصم الافريقية . وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية الافريقية فى كوناكرى فيما بين ١٧ و ٢٤ يولية سنة ١٩٦١ ، وكان اجتماعها الثانى فى القاهرة فى المدة من ٢٦ مارس إلى ٢١ ابريل سنة ١٩٦٢ .

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن إنشاء سوق افريقية مشتركة(١) ، وبذلك

(١) جاء فى ديباجة المعاهدة الخاصة بإنشاء السوق الأفريقية المشتركة أنها ستقوم على الأسس الآتية : (١) حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية (٢) حرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجارى (٣) حرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية . كما جاء فى الاتفاقية أن الغرض منها إقامة وحدة جمركية يقوم كل من الأطراف المتعاقدة بإلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الأعضاء ، وذلك بتخفيضها تدريجيا على جميع السلع والمنتجات الوطنية المستوردة من البلاد الأعضاء . ويحدد هذا التخفيض بنسبة ٢٥ ٪ فى العام الأول ، ويتم التخفيض بالتدريج خلال الأربع السنوات التالية بنسب تحددها اللجنة الاقتصادية للميثاق . كما تنشأ هيئة دائمة تسمى « مجلس السوق المشتركة الأفريقية » وتختص بالاشراف على تطبيق الاتفاقية . ويقدم المجلس المذكور تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية فى كل دورة لها . ويلاحظ أنه لايجوز لدولة أفريقية عضو فى هذه السوق ابرام اتفاق مع اتحاد أو كتلة اقتصادية أو جمركية دون موافقة الدول الأخرى المشتركة فى السوق ، كما أنه يجوز للدول الأفريقية غير الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء الانضمام إلى السوق ، والاشتراك فيها وفقا للترتيبات التى يحددها مجلس السوق الأفريقية المشتركة .

أفريقي للتنمية[1] ، واتحاد أفريقي للمدفوعات[2] ، ومجلس الوحدة الاقتصادية الافريقية[3] ، وإنشاء هيئة طيران افريقية[4] ، واتحاد البريد الأفريقي[5] .

---

(١) البنك الأفريقي للتنمية الذى وافق على انشائه الدول الأعضاء في ميثاق الدار البيضاء في اجتماع اللجنة الاقتصادية في ٢ ابريل سنة ١٩٦٢ يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بمعاونة هذه الدول على اعداد برامج للتنمية ، أو باقراضها ، أو ضمان قروضها التى تحصل عليها من المصادر الأخرى ، والمساهمة فيها . وللبنك رأس مال قيمته ٣٠ مليون من الدولارات الأمريكيه يقسم إلى الف سهم قيمة كل منها ثلاثون ألف دولار أمريكى ، وذلك بالتساوى بين الأعضاء المؤسسين للبنك . وللبنك عدة هيئات منها مجلس المحافظين ، والمدير العام ، ومجلس الإدارة ، ولجان القروض ، والموظفون اللازمون للقيام بالأعمال التى تحددها أنظمة البنك . ولا يحق لأي عضو فى البنك أن ينسحب من البنك قبل انقضاء عشر سنوات على عضويته .

(٢) الاتحاد الأفريقى للمدفوعات هو هيئة مقاصة للتسويات المتعددة الأطراف بين الدول الأفريقية الأعضاء فى ميثاق الدار البيضاء بغية تنشيط التبادل التجارى بينها . وحددت حصص الدول الأعضاء بمائة ألف جنيه استرلينى لكل عضو ، ويشرف على هذا الاتحاد مجلس إدارة .

(٣) يتكون مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية من ممثلين دائمين للدول الأعضاء بنسبة اثنين عن كل دولة ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين . أما اختصاصات هذا المجلس فهى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية ، وإمكانات تنسيق البرامج المختلفة وبحث نظم التخطيط الأكثر تمشيا مع البلاد الأفريقية ، وبوجه عام إجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية وبالوحدة الاقتصادية فى أفريقيا . هذا ويقدم هذا المجلس توصياته إلى اللجنة الاقتصادية الأفريقية . كما يقدم تقريراً سنوياً عن أعماله إلى اللجنة المذكورة .

(٤) هيئة الطيران الأفريقية تعتبر وكالة متخصصة داخل نطاق اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء فى منظمة الدار البيضاء . وتتكون من مجلس يجتمع مرتين كل عام ، وسكرتارية على رأسها مدير تنفيذى للهيئة . ومن أهداف هذه الهيئة : العمل على تقدم النقل الجوى بين الدول ، وضمان نمو الطيران وتأمين سلامته . كما تعمل الهيئة على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ المشروعات التى تضعها الاجتماعات الملاحية الاقليمية للهيئة الدولية للطيران المدنى . وكان المفروض أن يكون مقر هذه الهيئة فى الجزائر .

(٥) اتحاد البريد الافريقي وهدفه إقامة تعاون أوثق ارتباطا بين الادارات البريدية للدول الأعضاء ، ووضع تعريفات تفضيلية وتنشيط الخدمات البريدية ،وقد حرر اتفاق اتحاد البريد الأفريقى فى طنجة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ على أن يصبح صالحاً للتنفيذ من أول ابريل سنة ١٩٦٣،وتقرر أن يكون مقر المكتب الدائم لهذا الاتحاد مدينة القاهرة .

٤ – اللجنة الثقافية الافريقية : تتكون اللجنة الثقافية الافريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية، وتقدم إلى اللجنة السياسية الافريقية تقريراً عن المشاكل التى تعالجها ، كما تقدم إليها تقريراً سنوياً عن نشاطها العام ، وقد اجتمعت اللجنة الثقافية فى طنجة فيما بين أول و ١٣ أغسطس سنة ١٩٦١ ، واتخذت عدة قرارات ، منها قرار خاص بإنشاء معهد للدراسات الافريقية .

٥ – القيادة العليا الافريقية المشتركة : تتكون هذه القيادة من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء ، أو من ينوب عنهم ، وتجتمع بصفة دورية ، وتقدم فور الإنتهاء من كل اجتماع تقريراً إلى اللجنة السياسية الافريقية ، وقد تفرع من القيادة الافريقية المشتركة ، المجلس الأعلى للقيادة الافريقية المشتركة ، وهيئة الأركان العسكرية الدائمة ذات المكاتب المتعددة ، مثل مكتب التخطيط ومكتب العمليات ونحوها ...

وقد اجتمعت القيادة العسكرية فى اكرا فى ابريل سنة ١٩٦١ ، ثم فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦١ ، ثم فى اكرا مرة أخرى فى سبتمبر سنة ١٩٦٢ . هذا وكان قد رفض فى بداية الأمر أن تكون اكرا مقر القيادة العسكرية بسبب وجود ضباط إنجليز فى الجيش الغانى ، وكان ذلك من الأسباب التى دعت إلى إخراج هؤلاء الضباط ، وبذلك تم اختيار اكرا مقراً للقيادة ، وقد عين لرياسة القيادة ضابط مصرى .

٦ – مكتب الاتصال : هو الأمانة العامة لمنظمة الدار البيضاء ، وقد اتفق على أن يكون مقره فى مدينة باماكو عاصمة جمهورية مالى[1] على أن يكون على رأسه أمين عام يسمى « سكرتير مكتب الاتصال » وتعيين هذا السكرتير من

(١) أنظر المادة الثانية من البروتوكول الخاص بتنفيذ ميثاق الدار البيضاء .

اختصاص اللجنة السياسية . أما مدة بقائه فى منصبه فهى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، و يعتبر هذا السكرتير أكبر موظف إدارى فى هذه الهيئة ، و يساعده فى هذه المهمه سكرتيريون مساعدون وعدد من الموظفين الذين ينتمون إلى مختلف جنسيات الدول الأعضاء فى منظمة الدار البيضاء . و يعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، و يتمتعون بالحصانات والامتيازات المقررة لرجال السلك الدبلوماسى ، وذلك أثناء قيامهم بمهامهم فى الدول الأعضاء .

ومن اختصاصات سكرتير مكتب الاتصال والعاملين معه :

١ ـ أعمال السكرتارية فى اجتماعات الهيئات العاملة السالفة الذكر .

٢ ـ إعداد الميزانية وعرضها على اللجنة السياسية الافريقية .

٣ ـ تقديم تقرير سنوى إلى اللجنة السياسية بشأن التدابير التى تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها فى ميثاق الدار البيضاء .

* * *

لم تستطع منظمة الدار البيضاء أن تحقق الأهداف التى رسمتها لنفسها ، ولا أن تحقق الأمل الذى كان معقوداً عليها ، وذلك على الرغم من قيام اللجان والهيئات المتعددة ، وابرام الاتفاقات ، وإصدار القرارات ، وتعدد الاجتماعات فى مختلف عواصم الدول الاعضاء فيها .

ويرجع إخفاقها إلى اعتبارات منها :

١ ــ التباعد الجغرافى بين أعضائها ، مما لم يتح لها اتصالا مباشراً حقيقيا بسبب مايفصل بينهامن آلاف الأميال ، وعدم وجود وسائل مواصلات تتغلب على هذا التباعد .

٢ ــ اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء فيها .

٣ ـ كان اشتراك الجزائر فيها رمزيا أكثر مما هو حقيقى بسبب الحرب التى كانت دائرة بينها وبين فرنسا .

٤ ـ وفاة الملك محمد الخامس الذى كان له دور هام فى اقامة المنظمة ، وفى الوساطة بين اعضائها .

٥ ـ ثلاث من الدول الأعضاء فى المنظمة (غانا ـ غينيا ـ مالى) كونت فيما بينها اتحادا خاصا كان له أثر فى المنظمة لأنه أخفق من جهة ، وأضعفها من جهة أخرى ، ولكن على الرغم من هذا الاخفاق فإن تجربة الدار البيضاء قد أسهمت فى تكوين الوحدة الافريقية التى ظهرت فى اديس أبابا ، وتجلى هذا الاسهام فى :

١ ـ أنها أول منظمة جمعت بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، مثبتة بذلك أن التقسيم الذى فرضه الاستعمار ورسخه بكل وسائل الدعاية والترويج ليس إلا تقسيما قائما على غير أساس .

٢ ـ ساعدت هذه المنظمة على منح الشخصية الدولية للجزائر ، وتثبيت أركان هذه الشخصية فى المجالين الافريقى والدولى .

٣ ـ ساعدت على التقارب والتفاهم بين المسئولين والعاملين فى الحقل الأفريقى من سياسى واقتصادى واجتماعى ، وحسب اجتماعاتها ولجانها المختلفة أنها ساعدت على تعرف مشاكل الدول الأعضاء مدى إمكانات التعاون بينها .

٤ ـ أدخلت فى القارة الأفريقية مبادىء ثورية جديدة كانت واضحة الأثر فى المبادىء التى قامت عليها فيما بعد منظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا ، ومن ذلك مبدأ عدم الانحياز ، ومبدأ مكافحة الاستعمار ، ومفهوم الاستعمار الجديد .

المبحث الثالث

منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى

إذا نظرنا إلى هذه المنظمة على أنها امتداد للمنظمات الأفريقية المختلفة التى أقامتها فرنسا فيما بينها وبين مستعمراتها وهى فى طريقها إلى الاستقلال ، وعلى أنها ختام لهذه المنظمات ، فإنها تعتبر بهذه الصفة أقدم مجموعة أفريقية قام بينها اتحاد .

وتاريخ منظمة الاتحاد الأفريقى الملجاشى يرجع من طريق غير مباشر إلى القانون الصادر من حكومة الجنرال ديجول فى ٣ يونية سنة ١٩٥٨ ، والذى وضع دستورا جديدا لفرنسا يتضمن قواعد جديدة لتنظيم العلاقات بينها وبين مستعمراتها . وبمقتضى هذا القانون أصبح لهذه المستعمرات حق الاختيار بين ثلاثة أوضاع :

أولا : إما بقاؤها على ما هى عليه باعتبارها مقاطعات أو أقاليم فرنسية فيما وراء البحار .

ثانيا : وإما إعلان استقلالها على أن تنضم إلى الجماعة الفرنسية ، وهى منظمة اتحادية من نوع خاص ، شبيهة بالكومنولث البريطانى .

ثالثا : وإما الانفصال التام عن فرنسا ، وعدم الانضمام إلى الجماعة الفرنسية .

وقد تم الاستفتاء على الدستور الفرنسى الجديد فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، وعلى الاقتراحات الخاصة بالمستعمرات الفرنسية ، ووافقت بعض المستعمرات

على الوضع الأول[١] ، وبعضها اختار الوضع الثانى[٢] . وانفردت غينيا باختيار الوضع الثالث ، وأعلنت استقلالها فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .

وقامت الجماعة الفرنسية وفقاً لأحكام الباب الثانى عشر والثالث عشر من الدستور الفرنسى الجديد ، على الهيئات الأربع التالية :

(ا) الرياسة ، ويتولاها رئيس الجمهورية الفرنسية ، والاستفتاء الذي أجرى يومئذ على الدستور أسفر عن انتخاب شارل ديجول رئيساً للجمهورية الفرنسية ورئيساً للجماعة . (المادة ٨٠ من الدستور الفرنسى الجديد) .

(ب) المجلس التنفيذى ، ويشترك فيه رؤساء الدول والحكومات الداخلة فى الجماعة وبعض الوزراء الفرنسيين المختصين بشئون الجماعة ، ومقره باريس ، ولكن له حق الاجتماع فى أى عاصمة من عواصم الدول الأعضاء فى الجماعة (أنظر المادة ٨٢ من الدستور الفرنسى الجديد) وقد اجتمع المجلس التنفيذى عدة مرات ، كان منها اجتماع بمدينة تاناناريف فى يولية سنة ١٩٥٩، واجتماع فى مدينة سان لوى فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

(ج) مجلس شيوخ الجماعة ، ويتكون من مندوبى برلمانات الدول الأعضاء، على أن يدخل فى الحسبان أن يكون عدد المندوبين متناسبا مع عدد سكان الدولة . وكان هذا المجلس يتكون وفقاً لقرار رئيس الجماعة الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ من ٢٨٤ عضواً على أساس أن يكون لكل ثلثمائة ألف نسمة ممثل ،

---

(١) اختارت المارتينيك ، والجوادالوب ، وجيانا ، وريونيون البقاء على وضعها باعتبارها مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار . واحتفظت خمسة أقاليم بوضعها كأقاليم فيما وراء البحار ، وهى ساحل الصومال الفرنسى ، وكومور . وكالدونيا الجديدة ، وبولونيزيا الفرنسية ، وسان بيير وميكولون .

(٢) الأقاليم التى اختارت هذا الوضع اثناعشر إقليما وهى: أفريقيا الوسطى ، تشاد ، جابون داهومى ، ساحل الذهب ، السنغال ، فولتا العليا ، الكونغو (برازافيل) السودان الفرنسى ، مدغشقر النيجر، موريتانيا .

وعلى ألا يقل عدد ممثلي كل دولة عن ثلاثة . وقد أسفر ذلك عن أن يكون لفرنسا ١٨٦ ممثلا ، بينما كان مجموع ممثلي الدول الافريقية الأعضاء أقصاه ١٧ ممثلا لجمهورية مدغشقر ، وأدناه ثلاثة ممثلين لكل من الكونغو وموريتانيا (أنظر المادة ٨٣ من الدستور الفرنسى الجديد) .

(د) المحكمة التحكيمية ، وكانت تختص بفض المنازعات التى قد تقع بين الدول الأعضاء فى الجماعة ، كما كانت تختص بإبداء آراء استشارية لرئيس الجماعة بشأن الأحكام الدستورية الخاصة بالجماعة (أنظر المادة ٨٤ من الدستور الفرنسى الجديد) .

ولم تكن الدول الافريقية الأعضاء فى الجماعة قد تمتعت بالاستقلال السياسى التام ، ولا سيما فى مجال السياسة الخارجية وفقاً لأحكام المادة ٨٦ من الدستور الفرنسى الجديد . وابتداء من نوفمبر سنة ١٩٥٩ طالبت بعض الدول الأفريقية بالاستقلال التام مع إبداء الرغبة فى الاحتفاظ بعضويتها فى الجماعة .

وكان هذا الطلب موضع مناقشة فى البرلمان الفرنسى ، وقد أسفرت عن الموافقة على تعديل الدستور الفرنسى تعديلا أتيح بمقتضاه للدولة العضو فى الجماعة أن تستقل استقلالا تاماً مع الاحتفاظ بعضويتها فى الجماعة[١] .

ثم تلا ذلك مفاوضات بين الحكومة الفرنسية والدول الافريقية أسفرت عن قبول الدول الافريقية فى الأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦٠ وهى :

---

(١) صدر التعديل الدستوري فى ٥ يونية سنة ١٩٦٠ بموجب القانون الدستورى رقم ٦٠/٥٢٥ جاء فيه : « يضاف إلى المادة ٨٥ من الدستور فقرة ثانية نصها ما يأتى : « يجوز تعديل أحكام هذا الباب بموجب اتفاقات تعقدها جميع دول الجماعة ، وتوضع الأحكام الجديدة موضع التنفيذ بالشروط والأوضاع التى يتطلبها دستور كل دولة من هذه الدول ، ويضاف إلى المادة ٨٦ من الدستور الفقرات التالية (ومن بينها فقرة تقول : يجوز أيضاً للدولة العضو فى الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق دون أن يترتب على هذا الاستقلال وقف انتمائها إلى الجماعة) .

جمهورية افريقيا الوسطى ، وجمهورية تشاد ، وجمهورية جابون ، وجمهوريه داهومى ، وجمهورية ساحل الذهب ، وجمهورية السنغال ، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية الـكونغو (برازافيل) وجمهورية مالى ،وجمهورية مدغشقر ،وجمهورية النيجر . ولم تنضم فى هذا الحين جمهورية موريتانيا الإسلامية بسبب الفيتو السوفيتى فى مجلس الأمن .

وقد طرأ بعدئذ على هذه المنظمة تغيرات ذات شأن ، منها خروج كل من ساحل العاج ، وفولتا العليا ، والنيجر ، وداهومى من هذه المنظمة فى يونية سنة ١٩٦٠ ، وخروج جمهورية مالى فى سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وفى نهاية العام لم يكن قد بقى فى عضوية هذه المنظمة غير جمهورية افريقيا الوسطى ، والـكونغو (برازافيل) والسنغال ، وجابون ، وتشاد ، والـكمرون ، ومدغشقر .

وفى هذا الحين قررت بعض الدول أن تـكون فيما بينها مجموعة سياسية أفريقية خالصة لا ترتبط بأى دولة أوربية، فاجتمعت فى أكتوبر سنة ١٩٦٠ كل من السنغال ، وافريقيا الوسطى ، والـكونغو (برازافيل) ، وجابون ، وموريتانيا، وداهومى ، وساحل العاج ، والنيجر ، والـكمرون فى مؤتمر أبيجان لدراسة وسائل تنظيم التعاون بينها ، وكان من قرارات هذا المؤتمر عقد عدة مؤتمرات دولية للعمل على تحقيق أهدافها . ومن هذه المؤتمرات مؤتمر برازافيل فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقد انضمت إليه دولتان جديدتان هما الـكونغو (ليو بولدفيل) وتشاد ، وتقرر فى هذا المؤتمر إنشاء لجان للدراسة تتكون من ثلاثة ممثلين لـكل دولة ، ويناط بها وضع مشروع جديد لإقامة منظمة افريقية ملجاشية .

وفى مؤتمر آخر عقد فى مدينة ياوندى بالـكمرون فى مارس سنة ١٩٦١ انضمت إلى هذه الدول الإحدى عشرة دولة مدغشقر ، ووضعت الأسس لوضع

منظمة افريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادى، كما وضع مبدأ الاشتراك فى المؤتمرات الافريقية العامة القادمة ، وهما مؤتمر منروفيا ، ولاجوس.

ويعتبر مؤتمر تاناناريف الذى بدأ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ أساساً لمولد اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية .

* * *

والاتحاد الأفريقى الملجاشى « اتحاد دول مستقلة ذات سيادة(١) » يهدف « إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها ، والمحافظة على أمنها الجماعى ، والمساعدة على تقدمها ، وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم(١) » .

والعضوية فى هذا الاتحاد مفتوحة لكل الدول الأفريقية ، إذ بموجب حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الاتحاد « يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد بإجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد » وقد قبل فى الاتحاد بناء على ذلك جمهورية توجـــو فى يونية سنة ١٩٦٣ ، وللاتحاد أربع هيئات عاملة :

(أ) مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وينعقد فى دورة عادية مرتين كل عام ، وينعقد فى دورات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء ، وتؤخذ القرارات بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الإجماع في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار . ومن اختصاصات هذا المؤتمر الإشراف على السياسة العامة للاتحاد(٢) ، وتعيين الأمين العام للمنظمة ، وتحديد مرتبه ، وتحديد الميزانية للأمانة العامة . ونصيب كل دولة عضو من هذه الميزانية .

---

(١) أنظر المادة الأولى من ميثاق الاتحاد .
(٢) « « « الثانية « « « .
(٣) « « « الرابعة « « « .

(ب) اجتماع الوزراء ، وهو هيئة غير دائمة وغير منظمة تستطيع أن تجتمع في دورات غير عادية «حسب طبيعة المسائل » وتتكون من الوزراء المختصين، والخبراء ، والمندو بين الدائمين لدى الأمم المتحدة[1].

(ج) مجموعة الاتحاد الأفريقي الملجاشي في الأمم المتحدة ، وهي هيئة غير دائمة ، تجتمع في مقر الأمم المتحدة قبل أن يتخذ أي قرار هام من أحد فروع المنظمة العالمية للتشاور وتنسيق سياسة المجموعة إزاء المشاكل التي تعرض أمام الأمم المتحدة[2].

(د) الأمانة العامة الإدارية للاتحاد ، ومقرها مدينة كوتونو في داهومي ، وعلى رأسها أمين عام إداري يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومي .

وإلى جانب هذه الهيئات أنشئت هيئات أخرى بموجب اتفاقات دولية . وهذه الاتفاقات الدولية هي ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي ، ومعاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادي ، واتفاق الاتحاد الافريقي والملجاشي للبريد والمواصلات السلكية . وسنتناول بشيء من التفصيل هذه الاتفاقات الدولية تاركين الاتفاقات الأخرى التي أبرمت في مؤتمر تاناناريف[3].

١ — ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي :

هو ميثاق عسكري أبرم فيما بين الدول الاثنتي عشرة التي وقعت ميثاق اتحاد الدول الأفريقية الملجاشية ، وهو مقتبس إلى حد كبير من أصول مواثيق

(١) أنظر الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد .

(٢) « المادة الخامسة من ميثاق الاتحاد .

(٣) أنظر المادة الأولى من ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقي الملجاشي .

الأحلاف العسكرية التى أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية . وقد جاء فى ديباجته تأكيد أنه محالفة دفاعية وذلك بالنص على مايلى : « تؤكد الدول المشتركة فى هذا الميثاق تمسكها بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وتعلن عن رغبتها فى العيش بسلام مع جميع الدول ... وتقرر المحافظة على حرية شعوبها ، وحضاراتها الخاصة ، وحرياتها الفردية ، وسيادة القانون واحترام الإنسان . ولإدراكها أنها إذا بقيت منعزلة ستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن فى دولة كل منها ، وفى العالم ، وأيضاً للعمل على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية . لذلك تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالى » .

ويتضمن هذا الميثاق المبادىء التالية :

أولا - مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية ، وتتعهد الدول المتحالفة أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التى قد تكون طرفا فيها ، ولكنه لم يحدد الوسائل العملية التى بمقتضاها يتم تحقيق ذلك(١) .

ثانياً — مبدأ تنسيق سياساتها الخارجية ، وقد جاء فى المادة الثانية من هذا الميثاق « ... كما ستحاول إلغاء التعارض فى سياساتها لا سيما فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية ، عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم البعض » .

ثالثاً — مبدأ التشاور ، وقد جاء فى المادة الرابعة : « يتشاور الأعضاء فى

---

(١) من هذه الاتفاقات . الاتفاق العام الخاص بالتمثيل الدبلوماسى (١٢ سبتمبر ١٩٦٢) الاتفاق الخاص بالحصانات والامتيازات التى يتمتع بها الذين يعملون فى منظمات الاتحاد الأفريقى الملجاشى (١٢ سبتمبر ١٩٦٢) البروتوكولات الخاصة باللجان الفنية (لجنة البحث العلمى — لجنة المشاكل النقدية — لجنة التجارة الخارجية — لجنة التنمية الاقتصادية والإجتماعية) اتفاق التعاون القضائى الذى يتضمن ٦٨ مادة . . . الخ .

الإجراءات التى تتخذ كل مرة بناء على طلب إحداها ، عندما تكون سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى أو الأمن لإحداها فى حالة تهديد » .

رابعاً — مبدأ الضمان الجماعى ، وقد ورد ذلك وفقا للقواعد التالية :

(أ) أى اعتداء يقع على دولة عضو يعتبر اعتداء موجها ضد جميع الدول الأعضاء.

(ب) يجب على جميع الأعضاء المبادرة إلى مساعدة المعتدى عليه بناء على حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . ولكن لاتتم هذه المساعدة إلا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها[١] إلا في حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث يعطل أنظمتها ويمنعها من مزاولة سيادتها ، ففى مثل هذه الحال تتقدم الدول الأخرى لنجدتها دون استدعاء منها .

(ج) العدوان الذى يوجب المساعدة ليس هو العدوان المسلح فحسب، بل أيضا كل حركات ذات طابع هدام موجهة من الخارج سواء استخدمت فيها الأسلحة أم لم تستخدم[٢] .

وللميثاق عدة هيئات عاملة منها ·

١ — المجلس الأعلى للميثاق[٣] ، ويتكون من مندوب عن كل دولة عضو ، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثى الأعضاء ، ومن اختصاصاته دراسة جميع

---

(١) أنظر المادة السادسة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثامنة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية عشرة من ميثاق الدفاع .

المسائل المتعلقة بتطبيق ميثاق الدفاع فى حدود مايقرره مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — الأمانة العامة الدائمة للميثاق[1] ، وهى هيئة توضع تحت تصرف المجلس الأعلى ولها مقر دائم فى مدينة أواجادجو ، وتتولى إعداد دورات المجلس الأعلى ، وتشرف على تنفيذ قراراته .

٣ — هيئة أركان حرب وغيرها من الأجهزة المدنية والعسكرية[2] التابعة لها ، وإنشاء ذلك من اختصاص المجلس الأعلى .

ويلاحظ على هذا الميثاق :

أولا — أنه ميثاق مفتوح لغير الدول الأعضاء ، غير أن انضمام غير الأعضاء يتطلب موافقة جميع الدول الموقعة على الميثاق . وقد جاء فى المادة الخامسة عشرة « الميثاق الحالى مفتوح للدول الافريقية الأخرى التى تكون على استعداد للمشاركة فى اتحاد الدول الافريقية الملجاشية لتثبيت السلام والأمن للشعوب فى ظل احترام حقوق الإنسان » وكما أجاز قبول دول جديدة أجاز أيضاً فصل أى دولة عضو تكون قد ارتبطت بالتزامات تناقض الالتزامات التى يتضمنها الميثاق ، أو تكون قد تنكرت لالتزاماته ، ولكن يجب أن يكون الفصل مسبوقاً بإنذار ، ويجب أن يصدر قرار الفصل باجماع ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات[3] .

---

(١) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادة الثالثة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثامنة عشرة من ميثاق الدفاع .

ثانياً — الميثاق ليس معاهدة دائمة[1] ، ولكنه موقوت بعشر سنوات من تاريخ سريان الميثاق ، كما يقضي بأن تتشاور الدول الأعضاء كل خمس سنوات في مراجعة الميثاق وهذه المراجعة يجب أن تتم بإجماع الآراء[2] .

ثالثاً — يجيز الميثاق للدول الأعضاء فيه التحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الأفريقية ، بشرط أن يكون ذلك متمشيا مع أهداف الميثاق . وفي ذلك تسجيل لعدم التقيد بسياسة عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . ويبدو أن الغرض من ذلك السماح للمجموعة أن تتحالف مع فرنسا ، أو مع حلف جماعي تكون فرنسا عضوا فيه مثل حلف الأطلنطي ، ولا قيد على هذا التحالف إلا الموافقة الجماعية من الدول الأعضاء .

٢ — معاهدة إنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادي :

هي معاهدة دولية اقتصادية أبرمت بين الدول الاثنتى عشرة لتنسيق سياستها الاقتصادية ابتغاء تنميتها . وتهدف إلى « تقوية التضامن العميق ، وتوثيق التعاون بين الدول الافريقية الملجاشية حتى يتيسر لها الإسراع في رفع مستوى معيشة شعوبها[3] » وذلك عن طريق « ايجاد تقارب تدريجي بين السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء ، وتنسيق خطط تنميتها ، وخاصة في ميادين الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية والنقد والعلاقات مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية[4] » .

---

(١) أنظر المادة العشرين من ميثاق الدفاع .

(٢) أنظر المادةالتاسعة عشرة من ميثاق الدفاع .

(٣) أنظر المادة الثانية من معاهدة التعاون الاقتصادى .

(٤) أنظر المادة الثالثة من معاهدة التعاون الاقتصادى .

وللمنظمة الافـــريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى ثلاث هيئات عاملة هى :

١ — المجلس ، وهو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ، ولـكل دولة مندوب فيه ، ويجتمع مرتين كل عام فى دورات عادية ، كما يجتمع فى دورات غير عادية بناء على دعوة رئيسه ، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء . وليس للمجلس مقر خاص ، ولـكنه يجتمع بالتناوب فى أقاليم الدول الأعضاء،وتـكون الرياسة فيه أيضاً بالتناوب . ويتولى هذا المجلس الفصل فى جميع المسائل التى تعنى المنظمة[١] .

٢ — الأمانة العامة ، وهى الهيئة الإدارية الدائمة التى تعاون المجلس ومقرها مدينة ياوندى بالـكمرون ، وعلى رأسها سكرتير عام يعين لمدة سنتين[٢] .

٣ — اللجان الفنية وعددها أربع، وهى لجنة الابحاث العلمية والفنية ، ولجنة دراسات مشكلات النقد ، ولجنة التجارة الخارجية ، ولجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٣] .

٣ — الاتفاق الخاص بالاتحاد الافريقى الملجاشى للبريد والمواصلات السلـكية :

وافقت الدول الاثنتا عشرة على إنشاء اتحاد للبريد والمواصلات السلـكية هدفه تحسين طرق التعاون بين الدول الأعضاء عن طريق البريد والمواصلات السلـكية ، وتنسيق جهودها ، وتقديم اقتراحات مشتركة لمؤتمرات البريد

(١) أنظر المواد من ٦ الى ١٤ من معاهدة التعاون الاقتصادى .

(٢) « « من ١٥ الى ١٨ « « « « .

(٣) وافقت الدول الاثنتا عشرة على اتفاق آخر مكمل للمعاهدة الخاصة بإنشاء المنظمة الأفريقية الملجاشية للتعاون الاقتصادى باسم « اتفاق بشأن إمتيازات خاصة بالمنظمة الملجاشية » وفيه توضيح للامتيازات والتسهيلات التى منحت للمنظمة ولممثلى الدول الأعضاء فيها ، ولأعضاء السكرتارية العامة من موظفين وخبراء مراسلين لديها .

والمواصلات السلكية العالمية . ويتكون هذا الاتحاد من ثلاث هيئات عاملة ، وهى : لجنة الوزراء المسئولين عن البريد والمواصلات السلكية وهى أعلى جهة مسئولة فى الاتحاد ، والأمانة العامة ومقرها مدينة برازافيل بالكونغو وعلى رأسها أمين عام يخضع مباشرة لسلطة رئيس لجنة الوزراء ، ولجان الدراسات الإدارية والفنية .

هذه أهم التنظيمات والهيئات التى أنشئت لتنسيق العلاقات بين الدول المنضمة إلى مجموعة برازافيل ، ويلاحظ عليها :

١ — أن المنظمات التى تشرف على التعاون داخل المجموعة متعددة ؛ وأن لكل منظمة دستوراً خاصاً ومجلساً خاصاً ، وأمانة خاصة ، وأن العضوية ليست مشتركة بين جميع المنظمات فتستطيع دولة أن تنضم إلى منظمة دون الأخرى .

٢ — اختلاف درجة التعاون داخل كل ميدان من ميادينه ، ونرى أن التعاون السياسى أقل تنظيماً من التعاون الاقتصادى أو العسكرى .

٣ — اختلاف مدة المعاهدات التى تنظم كل نوع من أنواع هذا التعاون . فمعاهدة الدفاع مدتها عشر سنوات ، واتفاق التعاون القضائى مدته خمس سنوات [1] وميثاق اتحاد الدول الافريقية الملجاشية ، ومعاهدة التعاون الاقتصادى لم تحدد لها مدة معينة .

وعندما انعقد مؤتمر أديس أبابا لم يذكر شىء عن مجموعة منظمات مجموعة برازافيل ، بل وقع خلاف بين وفود الدول . فرأى فريق أنها أصبحت غير ذات موضوع ، ونادى فريق آخر بضرورة الاحتفاظ بها ، وعندما اجتمع مجلس رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقى الملجاشى فى يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة كوتونو ،

(١) لم نتناول هذه المعاهدة وأمثالها اكتفاء بما أوردناه من المعاهدات الأخرى .

لم يعلن تصفية منظمات المجموعة إكتفاء بإعلان أن الاتحاد يجب أن يسير نحو الاندماج التدريجى فى منظمة الوحدة الافريقية . وفى الاجتماع الذى عقد فى داكار فى مارس سنة ١٩٦٤ ، أعلن تحويل الاتحاد الافريقى الملجاشى من منظمة سياسية عامة إلى منظمة اقتصادية بحتة ، وقد كلفت لجنة بإعداد تدابير هذا التحويل ، فاجتمعت اللجنة فى مدينة نواكتشوت فيما بين ٢٨ و ٣٠ ابريل لوضع دستور جديد للمنظمة الاقتصادية الجديدة[١] .

ولكن هل يعنى هذا نهاية مجموعة برازافيل ؟ أم هل يعنى أن هذه المجموعة ستتحول إلى صورة جديدة لتقوم بدور جديد على الصعيد الافريقى وفى إطار منظمة الوحدة الافريقية ؟

كل ما يمكن أن يقال فى ذلك :

أولا : أن الروابط القائمة بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ليست فى حاجة إلى تنظيم لأنها تعتمد على الجوار الجغرافى ، والتراث الثقافى المشترك ، والوحدة الاقتصادية والإدارية التى اكتسبتها من خضوعها وقتاً طويلا لجهاز استعمارى واحد .

ثانياً : الروابط القائمة بين دول مجموعة برازافيل وفرنسا لا تستند إلى منظمات اتحاد الدول الافريقية الملجاشية ، ولكنها تستند إلى معاهدة ثنائية قامت بين دول هذه المجموعة وفرنسا من قبل . فتصفية منظمات وهيئات مجموعة برازافيل لا تعنى تصفية النفوذ الفرنسى ، بل قد تكون من عوامل تثبيته .

---

(١) لم تشترك فى هذا الاجتماع جمهورية ساحل العاج وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية فولتا العليا ، وجمهورية النيجر (أنظر جريدة الموند عدد ٣٠ ابريل ١٩٦٤).

ثالثاً : الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية باستثناء مدغشقر ، هى دول صغيرة وضعيفة ومتخلفة ، وذلك بما لايتيح لها أن تحمل بمفردها أعباء الاستقلال ، ومن ثم تخضع تلقائياً للاستعمار الفرنسى الجديد .

ولذلك يمكن أن يقال أن المنظمات الدولية التى قامت فى ظل مجموعة برازافيل كانت ترمى إلى تخفيف وطأة النفوذ الفرنسى عليها ، إلى جانب ماتهدف إليه من تنظيم علاقاتها بعضها ببعض .

المبحث الرابع

مجموعة منروفيا

من دراستنا للمجموعتين القاريتين اللتين سبق الحديث عنهما ، نتبين أمرين : أولهما أن كثيراً من الدول الافريقية المستقلة لم تنتسب إلى أية مجموعة، وثانيهما أن الفصل الاستعماري بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، والدول الافريقية الناطقة بالإنجليزية مازال قائماً ما دامت منظمة الاتحاد الافريقي الملجاشي قاصرة على دول ناطقة بالفرنسية .

وقد حاولت بعض الدول الافريقية التخلص من هاتين الظاهرتين فى سبيل تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة . وتجلى هذا المجهود فى المؤتمر الذى انعقد فى منروفيا فيما بين ٨ و ١٢ من مايو سنة ١٩٦١ ، واشترك فيه الاثنتا عشرة دولة التى تتألف منها مجموعة برازافيل مع سبع دول افريقية أخرى لا تنتمى إلى أية مجموعةوهى : نيجيريا ، واثيوبيا ،وليبيريا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، وتوجو(التى لم تكن قد انضمت إلى مجموعة برازافيل فى هذا الحين) . ولم تشترك فى هذا المؤتمر دول مجموعة الدار البيضاء على الرغم من أنه كان لكل من غينيا ومالى دور كبير فى التمهيد لعقده . وانتهى المؤتمر بإصدار بيان مشترك يتضمن إعلان الأسف لعدم اشتراك مجموعة دول الدار البيضاء فيه ، كما يتضمن المبادىء الستة التالية التى يجب أن تكون أساساً للعلاقات مستقبلا بين الدول الافريقية ، وهذه المبادىء هى :

١ — المساواة المطلقة فى السيادة بين الدول الافريقية مهما كانت مساحتها ، وعدد سكانها ، ومدى ثرائها .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٣ - احترام سيادة كل دولة ، والاعتراف بحقها فى الوجود وفى تنمية شخصيتها بدون منازع .

٤ — استنكار قيام الحركات الهدامة التى تمولها الدول الخارجية .

٥ — إقامة تعاون على نمط افريقى شامل يستند إلى التسامح والتضامن وعلاقات حسن الجوار ، وتبادل الآراء بصفة دورية ، واستنكار قيام أى دولة بدور الزعامة على الدول الأخرى .

٦ — الوحدة المنشودة فى الوقت الحاضر ليست هى الوحدة السياسية للدول الافريقية ذات السيادة ، ولكنها وحدة الآمال ووحدة السعى لتحقيق التضامن الاجتماعى والسياسى الأفريقى .

وكان أيضاً مما تضمنه البيان المشترك ، العمل على إنشاء منظمة افريقية عامة شاملة ذات صفة استشارية تعمل على تحقيق المبادىء السابقة .

وأصدر المؤتمر غير ذلك توصيات بشأن بعض القضايا الافريقية ، منها قضية الجزائر ، والكونغو (ليو بولدفيل) ، وانجولا ، واتحاد جنوبى افريقيا . كما أوصى بتكوين لجنة خبراء تكلف بوضع خطط التعاون الثقافى والدبلوماسى بين دول المجموعة الجديدة ، وقد تكونت هذه اللجنة فعلا واجتمعت فى مدينة داكار عاصمة السنغال فيمابين ١٧ و ٢٤ من يولية سنة ١٩٦١ ، كما انعقد اجتماع آخر لوزراء الاعلام فى دول المجموعة بمدينة أبيجان عاصمة ساحل الذهب فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ولكن هذا المؤتمر إذا كان قد حقق هدفه الأول ، وهو إدخال الدول الافريقية التى لم يسبق لها الانضمام إلى أية مجموعة فى هذه المجموعة الجديدة ،

وإذا كان قد نجح كذلك فى تحقيق هدفه الثانى ، وهو التقريب بين الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية وبعض الدول الافريقية الناطقة بالإنجليزية فإنه لم يستطع أن يحقق نجاحاً فى التقريب بين افريقيا الثورية وافريقيا المعتدلة ، أى بين مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعة برازافيل .

وقد أخذت نيجيريا على نفسها ، باعتبارها من الدول الافريقية الكبرى ، أن تسعى لتحقيق هذا الهدف . وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩٦١ وجه الدكتور أزيكوى حاكم عام نيجيريا عندما كان فى لندن نداء عاماً يدعو فيه إلى التوفيق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعة منروفيا الجديدة ، إذ كان يرى أن الخلافات بين المجموعتين ثانوية ، وأن التقارب بينهما سيكون انتصاراً كبيراً للوحدة الأفريقية .

وقد تقرر عقد مؤتمر جديد لمجموعة منروفيا فى لاجوس عاصمة نيجيريا فى بداية يناير سنة ١٩٦٢ بغية العمل على تصفية مابين المجموعتين والتقريب بينهما فى سبيل اندماجهما فى مجموعة واحدة .

وفى أوائل يناير سنة ١٩٦٢ اجتمع هذا المؤتمر ، ولكن دول منظمة الدار البيضاء قاطعته فى آخر لحظة احتجاجاً على عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى هذا المؤتمر بذريعة أنها لم تحصل على استقلالها بعد ، ويرجع عدم دعوة حكومة الجزائر المؤقتة إلى موقف مجموعة برازافيل وهى تتمتع بأغلبية داخل مجموعة منروفيا ، وقد اتخذت هذا الموقف ترضية لفرنسا .

وعلى الرغم من إخفاق مؤتمر لاجوس فى التقريب بين مجموعة منروفيا ومجموعة برازافيل ، فإنه قد نجح فى إصدار مشروع لإقامة منظمة دولية افريقية كان المفروض أن يتم التصديق عليه فى مؤتمر ينعقد فى أواخر سنة ١٩٦٢ .

ولـكن هذا المؤتمر لم ينعقد . إلا أن مشروعه هذا جدير بالتحليل إذ كان من المواثيق التى أخذت فى الاعتبار فى مؤتمر أديس أبابا عند إنشاء منظمة الوحدة الافريقية .

و يبدأ هـذا المشروع بديباجة[1] تشير إلى رغبة الدول الافريقية فى تدعيم الوحدة الأفريقية عن طريق إنشاء منظمة أفريقية جديدة .

أما أهداف هذه المنظمة فهى وفقا لأحكام المادة الأولى من الميثاق : (١) رفع مستوى المعيشة لشعوب أفريقيا (٢) الإسراع بالتنمية الاقتصادية (٣) زيادة إتاحـة الفرصة التعليمية لأ كبر عـدد من الناس (٤) رفـع المستوى الصحى (٥) التوفيق بين الأعمال السياسية .

و يلاحظ أن التعاون غير السياسى فى المرتبة الأولى ، أما التعاون السياسى فله المرتبة الثانية . ونجد هذا بارزا فى المادة الثانية التى ذكرت مختلف أنواع التعاون بين الدول الأفريقية ، بادئة بالتعاون الاقتصادى ومنتهيه بالتعاون العسكرى[2] .

---

(١) مما جاء فى هذه الديباجة : « نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا والملجاش قد اجتمعنا فى لاجوس — نيجيريا بوحى من أهداف شعوبنا نحو الأخوة والتضامن والتعاون والوحدة ، كما اتضح فى المؤتمرات التاريخية السالفة التى عقدت لتحقيق تلك الأهداف ، ونحن توافون إلى أن نؤكد تمسكنا بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان .

ومكرسون أنفسنا وجهودنا من أجل تقدم أفريقيا الناهضة المتحرره من الاستعمار ..

وراغبون فى أن تـكون كل اتجاهات أفريقيا نحو الاتحـــاد من أجل المحافظة على الاستقلال والحرية .

ومتفقون بأن كل دول أفريقيا المستقلة ترغب فى تدعيم التضامن الأفريقى .

ومستعدون لأن نرحب بروح من الأخوة بـكل اقتراح يهدف إلى (تحقيق إقامة) منظمة مشتركة .. ومصممون على أن تتجنب الخصومة والصراع بين دول أفريقيا المستقلة ... عن طريق إنشاء منظمات وأجهزة قادرة على العمل نحو مصير مشترك ..

(٢) ذكرت المادة الثانية ضروب التعاون على التسلسل التالى : (١) التعاون الاقتصادى (٢) التعاون فى ميادين التعليم والثقافة (٣) التعاون فى ميدان الصحة والتغذية (٤) التعاون السياسى والدبلوماسى (٥) التعاون العلمى والفنى (٦) التعاون من أجل الدفاع .

وقد ذكرت المادة الثالثة من المشروع المبادىء السبعة التى ستقوم عليها المنظمة الجديدة. والمبادىء الثلاثة الأولى منها لاتختلف عن المبادىء الثلاثة الأولى من المبادىء السبعة التى اتخذت فى مؤتمر منروفيا (مايو سنة ١٩٦١) أما المبدأ الرابع فخاص بحل المنازعات بالطرق السلمية ، والخامس خاص باستنكار أى نشاط هدام تقوم به دولة فى إقليم دولة أخرى ، والسادس خاص بتوثيق التعاون فى مختلف الميادين ،أما المبدأ السابع فجديد بالنسبة إلى مجموعة منروفيا ونصه « تكرس الدول الأعضاء جهودها لتحرير بقية دول أفريقيا المستعمرة » ونرى من هذا بوادر التقارب بين مبادىء مجموعة دول الدار البيضاء ومجموعتى دول برازافيل ، ومنروفيا .

ويتضمن المشروع أيضا إنشاء ثلاث هيئات عاملة هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ، والسكرتارية العامة[1] .

أما مجلس رؤساء الدول والحكومات[2] فهو الهيئة العليا للمنظمة الجديدة ويجتمع كل سنتين ، ويكون فيه لكل دولة صوت واحد ، وتتخذ قراراته الموضوعية بأغلبية أربعة أخماس الحاضرين المشتركين فى التصويت . أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة .

أما مجلس الوزراء فيجتمع مرة كل عام للنظر فى المسائل المتعلقة بالتعاون الأفريقى ، وتصدر قراراته الموضوعية باغلبية الثلثين . أما القرارات الإجرائية فتصدر بالأغلبية البسيطة، وللمجلس حق إنشاء لجان خاصة لتحقيق أهدافه .

أما السكرتارية العامة فهى الهيئة الإدارية للمنظمة،وعلى رأسها سكرتير عام ينتخبه مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة ثلاث سنوات . ومن أهم أعمال السكرتير

---

(١) أنظر المادة السادسة من المشروع .

(٢) أنظر المواد ٧ — ٨ — ٩ من المشروع .

العام ، الاشتراك فى جلسات الهيئات المختلفة ، والإشراف على تنفيذ قراراتها ، وتقديم تقرير سنوى عن أعمال المنظمة ، و إعداد الميزانية .

وللمنظمة المقترحة فرع آخر يسمى هيئة التعاون والتنمية الاقتصادية يزمع إنشاؤه مستقبلا . كما كان هناك احتمال لانشاء وكالات متخصصة للاشراف على التعاون الأفريقى فى بعض الميادين الفنية .

تلك هى أهم أحكام المشروع الجديد ، ومنها يمكن معرفة الفرق بين أهم المبادىء التى تقوم عليها مجموعة الدار البيضاء ومجموعتى برازافيل ومنروفيا ، ونتبين مدى صحة مقاله هوفويت بواتييه من أن الفرق بين مجموعة برازافيل ومجموعة الدار البيضاء ليس سوى ظاهرة سطحية .

من المقارنة بين المجموعات هذه نستطيع أن نقول أن :

١ — مجموعة دول الدار البيضاء ثورية فى سياستها الخارجية ، تنادى بمحاربة الاستعمار ، و باتباع سياسة عدم الانحياز ، والتخلص من القواعد العسكرية . بينما مجموعة برازافيل ومجموعة منروفيا معتدلتان فى سياستها الخارجية ، فبينما تستنكران الاستعمار وتطالبان بتصفيته ، فإنهما لا تناديان بمحاربته ، كما أنهما لا تدينان بمبدأ عدم الانحياز وتجنب الأحلاف . بل إن مجموعة برازافيل تشير صراحة فى أحد مواثيقها إلى جواز الارتباط بدول أجنبية عن أفريقيا .

٢ — مجموعة دول الدار البيضاء اتخذت موقفا إيجابيا فى قضية الجزائر ، وضمت الجزائر قبل استقلالها إلى عضوية منظمتها (وهو إجراء ثورى جرىء لم تقم به حتى جامعة الدول العربية) أما منظمة برازافيل فقد اتخذت فى ذلك موقفا سلبيا ، وتبعتها فى ذلك مجموعة منروفيا .

أما فيما عدا هذين الموقفين فليس هناك فرق بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعتى برازافيل ومنروفيا .

وأخيرا ، فإن الخطوات التمهيدية التى أدت إلى قيام الوحدة الأفريقية وتجلت فى مؤتمر أديس أبابا ، سارت على النسق التالى :

أولا : تقارب بين أفريقيا العربية ، وأفريقيا غير العربية فى ظل منظمة الدار البيضاء .

وكان من عوامل التقارب اشتراك أعضاء هذه المجموعة فى بعض المبادىء الثورية .

ثانيا : تخلص الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية من النفوذ الصريح للاستعمار الفرنسى عن طريق إقامة منظمة برازافيل التى لم تشترك فيها فرنسا .

ثالثا : التقارب بين أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأفريقيا غير المنضمة إلى أية مجموعة عن طريق إقامة مجموعة منروفيا . ومن ثم لم يبق بعدئذ إلا التقارب بين أفريقيا الثائرة وأفريقيا المعتدلة أى بين مجموعة الدار البيضاء ومجموعتى برازافيل ومنروفيا ، وهذا هو الذى تحقق فيما بعد فى مؤتمر أديس أبابا .

الفصل الثاني

مؤتمر أديس أبابا

جاء مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة الذى انعقد فى أديس أبابا فى شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، نتيجة لقرار اتخذه وزراء خارجية الدول الأعضاء فى اتحاد أفريقيا وملجاش فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، وقد تم هذا المؤتمر على مرحلتين : المرحلة الأولى مؤتمر تمهيدى لوزراء خارجية الدول الافريقية من ١٥ إلى ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، والمرحلة الثانية تلت ذلك مباشرة بعقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وقد انتهى بالتوقيع على ميثاق أديس أبابا فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

واشترك فى هذا المؤتمر ثلاثون دولة افريقية مستقلة هى (حسب الترتيب الأبجدى). أثيوبيا ، الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الكمرون ، الكونغو (برازافيل) ، الكونغو (ليو بولدفيل) ، النيجر ، أوغندة ، بوروندى ، تشاد ، تنجانيقا ، تونس ، جابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، داهومى ، رواندا ، ساحل العاج ، سيراليون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، ليبيريا ، ليبيا ، مالى ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيجيريا .

ويلاحظ فى هذا المؤتمر :

١ — عدم إشتراك المغرب احتجاجا على اشتراك موريتانيا ، ولعدم اعتراف المغرب بقيام دولة موريتانيا[1] .

---

(١) كانت مطالب المغرب الخاصة باعتبار موريتانيا جزءاً من المملكة المغربية سبباً فى عدم اشتراك وزير خارجية المغرب فى مؤتمر وزراء الخارجية ، ثم فى مقاطعة ملك المغرب لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ورغم حضور وفد مغربى برئاسة أحمد بلفريج وزير الخارجية فى أديس أبابا .

٢ — عدم اشتراك توجو ، وذلك بسبب تردد كثير من الدول الافريقية في الاعتراف بحكومة توجو الجديدة التي وصلت إلى الحكم على أثر اغتيال الرئيس سلفانوس أولمبيو[١] .

٣ — اشترك في المؤتمر ثمانون مراقباً يمثلون أربعة وعشرين حزباً ومنظمة تحريرية لبلاد أفريقية لم تكن قد استقلت عند انعقاد المؤتمر[٢] .

٤ — حضر المؤتمر السيد جورج ايفان سيمث نيابة عن السكرتير العام للأمم المتحدة ، وكان قد تلقى دعوة شخصية من الامبراطور هيلاسلاسى . كما حضره السيد مانويل تروكو سفير شيلي لدى منظمة الدول الأمريكية كمراقب ، بناء على دعوة من الحكومة الأثيوبية[٣] .

---

(١) ومع ذلك ، فقد وقعت كل من المغرب وتوجو بعدئذ على ميثاق أديس أبابا واعتبرت كل من الدولتين من الدول الأصلية في المنظمة .

(٢) الأحزاب والمنظمات التحريرية التي اشتركت في المؤتمر هي : اتحاد كينيا الأفريقي القومي «كانو» (١٠ اعضاء) — حزب الشعب التقدمي في جامبيا (عضو واحد) — جبهة الكفاح الاستقلال القومي لغينيا «فلينج» (٤ أعضاء) — جبهة التحرير القومي لانجولا (٤ أعضاء) — الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (٥ أعضاء) — حزب الاستقلال القومي الموحد (٣ أعضاء) — الاتحاد الاشتراكي الأفريقي الموحد لزمبابو (عضوان) — جبهة تحرير موزمبيق (٣ أعضاء) — اتحاد شعب زمبابو الأفريقي لروديسيا الجنوبية (٨ أعضاء) — الرابطة الموحدة المقاطعة الشمالية (مندمج في حزب الكانو) — حركة التحرير القومي لكوموروس (عضوان) — جمعية تحرير سان توم وبرانسيب (عضوان) — الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الخضراء (عضو واحد) — منظمة الشعب الأفريقي في الجنوب الغربي (٤ اعضاء) — الاتحاد الديمقراطي القومي لموزمبيق «أودينامو» (٣ أعضاء) — حزب مؤتمر باسوتولاند (٣ أعضاء) — الحزب القومي لسوازيلاند (٣ أعضاء) — المؤتمر الأفريقي الموحد (٣ أعضاء) — الأمة الأفريقية الموحدة (٦ أعضاء) — الحزب القومي لزنجبار (٥ أعضاء) — اتحاد أبناء غينيا البرتغالية (٣ أعضاء) — حزب زنجبار الأفريقي الشيرازي (عضو واحد) — أفريقيا الجنوبية (٣ أعضاء) — روديسيا الجنوبية (عضو واحد) — حسب الترتيب الوارد في مضابط مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة ، المجلد الثاني ، رقم ١٩ (من الفهرست) ص ١ الى ص ٤ . وقد اعتمدنا على النسخة الإنجليزية من المضابط ، ما لم نذكر خلاف ذلك .

(٣) كانت الحكومة الأثيوبية قد اتفقت مع مانويل تروكو لتستشيره فيما يختص بالبنيان الإداري للمنظمة الجديدة .

المبحث الأول

المؤتمر التمهيدى لوزراء خارجية الدول الافريقية

بدأ مؤتمر وزراء الخارجية جلسته الافتتاحية فى ١٥ مايو بانتخاب السيد كتيما يفرو وزير خارجية أثيوبيا رئيساً له، كما وافق على جدول الأعمال الآتى[1] :

١ — إنشاء منظمة للدول الافريقية .

٢ — التعاون بين الدول الافريقية فى الميادين المختلفة .

٣ — التخلص من الاستعمار .

٤ — التمييز العنصرى .

٥ — أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النمو الاقتصادى فى افريقيا .

٦ — نزع السلاح .

٧ — إنشاء لجنة توفيق دائمة .

٨ — أفريقيا والأمم المتحدة .

وقد كون المؤتمر لجنتين : أسند إلى اللجنة الأولى دراسة النقط ١ ، ٢ ، ٥ ، ٨ من جدول الأعمال . وانتخبت هذه اللجنة دودوتيام وزير خارجية السنغال رئيساً لها ، ولاياشى ياكر المندوب الجزائرى مقرراً لها[2] .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، جدول الأعمال رقم ١٢ ، ١٧ مايو ١٩٦٣ .

(٢) أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، الجلسة الكاملة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

وبدأت اللجنة بالنظر فى مهمتها الأساسية — وهى إنشاء منظمة للدول الافريقية — وأمامها نصوص ميثاق لاجوس وميثاق الدار البيضاء ، ومشروع ميثاق جديد عرضته الحكومة الأثيوبية ، وكذلك اقتراح تقدم به كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا .

وكان اقتراح رئيس جمهورية غانا ينصب بصفة خاصة على إنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول الافريقية ، وهو اتحاد لن يترتب عليه بالضرورة — فى نظر الرئيس نكروما — التضحية بالسيادات القومية . ومع ذلك ، فقد أصر رئيس غانا على أن « تنادى الشعوب الافريقية بالقضاء على الحواجز التى تفصل بينها »[1] ، كما طالب بانهاء التجمعات والتكتلات الإقليمية .

وعلى النقيض من ذلك ، أكد مشروع الميثاق الذى تقدمت به الحكومة الأثيوبية ضرورة السير بخطى تدريجية . فقد نادى هذا المشروع بالتعاون بين الدول الافريقية فى شتى الميادين بما فيها الدفاع ، وبإنشاء مجلس من رؤساء الدول والحكومات ، وسكرتارية دائمة لتنسيق الشئون الافريقية ، ومع ذلك فقد أكد فى الوقت نفسه وجوب الخضوع لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل دولة افريقية و« احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال[2] » .

وعلى ذلك ، كانت الاقتراحات المعروضة أمام وزراء الخارجية تشمل مختلف الصور التى يمكن بموجبها تحقيق الترابط بين الدول الافريقية ، ولم يكن من السهل إيجاد حل وسط نظراً لاختلاف الاتجاهات والمواقف وتباعدها تباعداً

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣٦ ص ١١ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، Empc /١/١٧ مايو ١٩٦٣ المادة ٢ ، الفقرة ٣ .

واضحاً ، وكانت بعض الوفود تشعر بأنها لاتستطيع أن تتقيد بمشروع معين من المشروعات المعروضة أمام اللجنة ، ما دام لا يوجد لديها تفويض من حكومتها بذلك .

ومحاولة منها لإيجاد حل لهذا الموقف ، قررت اللجنة إنشاء لجنة فرعية لتضع مشروعاً يوفق بين الاتجاهات المختلفة ، وتكونت هذه اللجنة الفرعية من تسع دول[1] وانتخبت مندوب تنجانيقا رئيساً لها ، واجتمعت عدة مرات فى خلال يومى ١٧ و ١٨ مايو ولكن دون الوصول إلى نتيجة . ولذلك طلبت اللجنة (الأصلية) من مندوب الجزائر أن يعد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادىء وبالأجهزة اللازمة للوحدة الأفريقية لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القادم . وقد صدرت توصية هذه اللجنة[2] بناء على هذا المشروع ، وجاء فيها توضيح تام للمزايا التى سوف تحققها الشعوب والأمم الافريقية نتيجة للوحدة بينها ، وتأكيداً « للمبادىء السياسية التى هى المتطلبات الضرورية للوحدة والتعاون » ، كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول :

١ — بالنظر فى مشروع للميثاق الذى تقدمت به أثيوبيا .

٢ — أن يطلب من الحكومة الأثيوبية إنشاء سكرتارية موقتة .

٣ — أن يطلب من هذه السكرتارية ، عرض مشروع الميثاق الأثيوبى على جميع الحكومات الافريقية لإبداء ملاحظاتها عليه واقتراح تعديلاتها قبل اجتماع وزراء الخارجية مرة أخرى .

---

(١) وهى أثيوبيا — الجزائر — الكمرون — تنجانيقا — تونس — غانا — غينيا — مدغشقر — نيجيريا .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٦ ، ١٩ مايو ١٩٦٣ ص ٩ .

٤ — أن يطلب من هذه السكرتارية تجميع جميع الوثائق الأخرى — ولا سيا ميثاق لاجوس والدار البيضاء واقتراح غانا ، وكذلك أى تعديلات أو تعليقات — تمهيداً لمؤتمر وزراء الخارجية القادم .

وكانت العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة موضوع مناقشة هامة أخرى فى اللجنة الأولى . وقد أشارت المناقشات التى دارت فى هذا الموضوع ، وكذلك القرار الذى اتخذته اللجنة[1] إلى أن الدول الافريقية غير ممثلة تمثيلا كافياً فى مختلف أجهزة الأمم المتحدة،وإلى ضرورة تدعيم المجموعة الافريقية فى المنظمة العالمية دون الإضرار بعلاقاتها الوثيقة بالدول الآسيوية ، وكونت اللجنة أيضاً لجنة فرعية من ست دول[2] ، وكلفتها دراسة بعض المشاكل الخاصة بالعلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة .

ولقد تناولت اللجنة الأولى موضوع التعاون بين الدول الافريقية من الناحية الاقتصادية أولا ، واشتركت غالبية الوفود فى مناقشة شتى المشاكل الخاصة بهذا التعاون ، كإنشاء سوق أفريقية مشتركة على أن تكون هذه عملية تدريجية تتم بالتعاون مع اللجنة الاقتصاديه لأفريقيا ، وكإنماء التجارة بين الدول الافريقية ، وإنشاء اتحاد للدفع والمقاصة ، وتنسيق النقل وإنمائه ، وتحقيق الانسجام بين خطط التنمية المختلفة ، وقد دارت المناقشة أيضاً حول وجوب تحسين العلاقات الاقتصادية بين أفريقيا وباقى أجزاء العالم ، و بالذات حول وجوب دراسة الطرق المؤدية إلى تحسين معدل التبادل الدولى وضمان المكاسب التى تنجم عن الصادرات ،

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الاولى ، مشروع قرار رقم ٥ ، Reva ، ١٩ مايو ١٩٦٣ .

(٢) وهى الجمهورية العربية المتحدة ـ الكونغو (ليوبولدفيل) ـ المغرب ـ تونس ـ سيراليون ـ غانا .

وكذلك الحاجة إلى دراسة آثار التجمعات الاقتصادية غير الافريقية فى اقتصاديات أفريقيا[1] . وأصدرت اللجنة توصية أعدتها لجنة فرعية من خمس دول[2] اقترحت فيها أن يقوم مؤتمر رؤساء الدول بتعيين لجنة تحضيرية من الخبراء لدراسة جميع هذه المسائل بالاشتراك مع الحكومات الأفريقية المختلفة وباستشارة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا . كما أوصت بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب» بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ١٩٦٤ ، وبحث جميع الدول المعنية على التفاوض بعضها مع بعض بغية تحسين مركز الدول النامية فى الأسواق العالمية. وأوصت كذلك بأن يقوم مؤتمر رؤساء الدول « بالترحيب » بمؤتمر وزراء مالية الأفريقيين القادم ، و بتأكيد رغبتهم فى تدعيم الاجراءات التى تتخذ من أجل إنشاء بنك التنمية الأفريقى فى أسرع وقت ممكن ؛ و بأن يؤخذ فى الاعتبار التقدم الذى تحرزه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء مؤسسة داكار للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، وكذلك « الحيلولة دون استخدام الدول غير الافريقية للتعاون الاقتصادى والمعونة الفنية كوسيلة خداعة للتدخل فى الشئون الأفريقية مما قد يكون له آثار ضارة فى استقلال الدول الأفريقية ووحدتها[3] .

وقد اتخذت اللجنة الأولى قرارين خاصين بالتعاون الأفريقى فى ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادى : الأول ، خاص بالتعليم الفنى والتعاون الثقافى[4] ،

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، الجلسة لكاملة الثالثة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ ، ص ٤ .

(٢) وهى السودان ـ الكونغو (ليوبولدفيل) ـ أوغنده ـ جابون ـ نيجيريا .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٤ ، Rev ١ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٣

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ٩ ، Rev ١ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

والثانى خاص بالمشروعات الاجتماعية ومشروعات الصحة العامة المشتركة[١] .

كما أوصت اللجنة بأن يقوم رؤساء الدول بتحديد دور لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا فى إطار التعاون الأفريقى الشامل[٢] . وقد اتخذت اللجنة هذه القرارات بعد خمسة جلسات ، واختتمت أعمالها فى يوم ٢٠ مايو .

ولقد كون مؤتمر وزراء الخارجية لجنته الثانية لدراسة النقط ٣ و ٤ و ٦ من جدول الأعمال ، هى على التوالى :

١ — التخلص من الاستعمار .

٢ — التمييز العنصرى .

٣ — نزع السلاح .

وانتخبت هذه اللجنة السيد ديللوتللى مندوب غينيا الدائم لدى الأمم المتحدة رئيساً لها ، والسيد جون كريفا سمارت وزير خارجية سيرا ليون مقرراً لها[٣] .

وقد تبنى مؤتمر وزراء الخارجية توصيات هذه اللجنة — التى أعدتها ثلاث لجان فرعية[٤] — بعد مناقشة دامت يومين . ومن الاقتراحات الهامة التى

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، اللجنة الأولى ، مشروع قرار رقم ١٠ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الاولى ، مشروع قرار رقم ١٧ ، ٢٠ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، الجلسة الكاملة الرابعة ، ٢٢ مايو ١٩٦٣ .

(٤) اللجنة الفرعية الاولى (لدراسة موضوع التخلص من الاستعمار) تكونت من : السنغال ، تنجانيقا ، تونس ، ساحل العاج ، مالى . واللجنة الفرعية الثانية (لدراسة موضوع التمييز العنصري) من الصومال ، الكونغو (ليوبولدفيل) ، المغرب ، غينيا ، ليبريا ، واللجنة الفرعية الثالثة (لدراسة موضوع نزع السلاح) من أثيوبيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، السودان ، فولتا العليا ، نيجيريا .

تضمنتها هذه التوصيات : إنشاء قوة من المتطوعين للمساعدة على تحرير البلاد الأفريقية التى لاتزال خاضعة للاستعمار ــ إنشاء صندوق خاص لمعاونة حركات التحرر المختلفة فى هذه الأقاليم ــ إنشاء صندوق لمساعدة الحركة المعارضة للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وقيام جميع الدول الأفريقية بقطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية والقنصلية بحكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا . وقد اقترح مشروع التوصية الذى أعدته اللجنة بشأن نزع السلاح أن يقوم رؤساء الدول بالتصميم على العمل من أجل « إعلان وقبول » أفريقيا كمنطقة مجردة من الأسلحة النووية ، وإزالة القواعد العسكرية منها ، ومناشدة الدول الكبرى « بتخفيض الأسلحة التقليدية ، وإنهاء السباق على التسلح ، والتوقيع على معاهدة نزع عام وكامل للسلاح تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة[1] » .

* * *

وعلى الرغم من الرغبة الحقيقية فى التوفيق والتراضى التى سادت مؤتمر وزراء الخارجية طوال هذه الإجراءات ، فإن المؤتمر لم يحقق من أهدافه إلا قدراً ضئيلا من الناحية العملية .

فأولا نجد أن المؤتمر لم يتخذ قراراً بشأن مشكلة توجو ، رغم المساعى التى بذلها السيد كوجو بوشيو وزير خارجية غانا[2] ، ومع أن المؤتمر لم ينازع بأى حال من الأحوال فى شرعية حكومة توجو الجديدة إلا أنه فضل أن يترك القرار

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الاول ، اللجنة الثانيـــة ، اقتراح رقم ٣ ، ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) أنظر تدخل وزير خارجية غانا فى مضابط مؤتمر القمة ، الجلسة الكاملة ، S. R. ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ ، ص ٧ — ٨ .

النهائى فى هذا الصدد لرؤساء الدول[1] .

ومن ناحية أخرى لم يضع المؤتمر مشروعاً لميثاق أفريقى ، بل اكتفى بتجميع بعض الوثائق و بإقرار بعض المبادىء العامة ، وذلك بسبب ما بدا من استحالة التوفيق بين أنصار الاتحاد الفيدرالى وأنصار الاتحاد الكونفدرالى الأفريقى .

وفى الواقع ، كان ما فعله مؤتمر وزراء الخارجية هو إظهار وتوضيح للمشاكل المطروحة ، تاركاً كلمة الفصل النهائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

عبر عن هذا الموقف السيد منجى سليم وزير خارجية تونس بقوله « ميثاق فى أديس أبابا ، أشطبوا ذلك من مذكراتكم ؛ إننا لم نفعل أكثر من تجميع بعض الوثائق التى ستستخدم كأساس لأعمال رؤساء الدول »[2] .

كذلك قال دودوتيام وزير خارجية السنغال ، مردداً لنفس الفكرة « نحن لسنا سحرة ؛ فلم يسمع أحد عن ميثاق دولى تم الأخذ به فى مؤتمر واحد »[3] .

---

(١) مما زاد الامور تعقيدا أن السيد أبيدو آما وزير خارجية توجو كان فى أديس أبابا خلال هذه المناقشات دون أن يستطيع الاشتراك فيها ، ومن ناحية أخرى أن السيد مالى ، وكان وزيرا للداخلية فى حكومة الرئيس المقتال سلفانيوس أوليبو ثم لجأ إلى نيجيريا ، حاول أن يسافر إلى أديس أبابا ليعارض اشتراك ممثل حكومة جرونتسكى الجديدة فى المؤتمر .

(٢،٣) أنظر ج . ش فروليخ « مؤتمر أديس أبابا ١٥ — ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ » مجلة الدفاع القومى (الفرنسية) ، عدد يوليو سنة ١٩٦٣ ، ص ١١٤١ .

المبحث الثانى

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

لقد اشترك أكثر من خمسمائة مندوب فى المرحلة الثانية من مؤتمر القمة الافريقى التى بدأت فى ٢٣ مايو بأديس أبابا[1] ، وكانت قاعة « أفريكاهول » التى عقدت فيها الاجتماعات ، مزدحمة بالصحفيين والمصورين من جميع أنحاء العالم. وإدراكا من رؤساء الدول لخيبة الأمل الكبرى التى سوف يشعر بها الرأى

(١) فيما يلى بيان عن رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا المؤتمر وعدد أفراد حاشية كل منهم حسب الترتيب الوارد فى مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٨ (من الفهرست ص ١ إلى ص ٢١ .

ويلاحظ أن هذه الارقام تتضمن الحرس والخدم . أحمد بن بللا (الجزائر) ١٣ — الملك توامبوتسا (بوروندى) ٤ — أحمدو أهدجو (الكمرون) ١٥ — دافيد داكو (جمهورية أفريقيا الوسطى) ٧ — فرانسوا تومبابوى (تشاد) ١٣ — فولبير يولو (الكونغو برازافيل) ١٠ — جوزيف كازافوبو (الكونغوليوبولدفيل) ١٥ — هوبرت ماجا (داهومى) ١٣ — الامبراطور هيلاسلاسى (أثيوبيا) ٣٠ — ليون مبا (جابون) ١٠ — كوامى نكروما (غانا) ٤٠ — سيكوتورى (غينيا) ١٢ — هوفويه بوانيى (ساحل العاج) ٣٦ — وليم تابمان (ليبيريا) ٩ — الامير حسن رضا (ليبيا) ١١ — فيلبير تسيرانانا (مدغشقر) ١٨ — موديبو كيتا (مالى) ٢٥ — مختار ولد داده (موريتانيا) ١٥ — أحمد بلفريج (الممثل الشخصى لملك المغرب) ١٢ — ديورى همانى (النيجر) ٨ — الحاج أبو بكر تفاوا بلبوا(نيجيريا) ٣٢ — كايباينندا (رواندا) ٢ — ليوبولد سنجور (السنغال) ٧ — السير ميلتون ماجاى (سيراليون) ٩ — عادن عبد الله عثمان (الصومال) ١٥ — الفريق إبراهيم عبود (السودان) ١٣ — جوليوس نيريرى (تنجانيقا) ١١ — الحبيب بورقيبة (تونس) ٢٦ — أبولو ملتون أوبوت (أوغنده) ٩ — جمال عبدالناصر (الجمهورية العربية المتحدة) ٥٢ — موريس ياميوجو (فولتا العليا) .

ويتضح مما تقدم أن وفد الجمهورية العربية المتحدة كان أكبر الوفود (٥٢ عضوا) على حين كان أصغرها وفد رواندا (عضوان) :

العام الافريقي إذا ما أخفقوا في وضع ميثاق للوحدة الافريقية[1] قرروا في الحال تسكوين لجنة خاصة من وزراء الخارجية لإعداد مشروع الميثاق المنظمة الجديدة .

وعندما اختتمت هذه اللجنة الخاصة أعمالها ، لم يعد هناك إلا بعض الأمور التفصيلية المتروكة لرؤساء الدول للفصل فيها في جلستهم ، ومن ذلك اسم المنظمة الجديدة فقد تقرر جعله « منظمة الوحدة الافريقية » بدلا من « منظمة الدول الافريقية والملجاشية » ، كذلك تقرر أن تعقد اجتماعات رؤساء الدول مرة على الأقل في السنة بدلا من مرة كل سنتين ، واختيرت حكومة أثيوبيا لأن تسكون الجهة التي تودع لديها وثائق التصديق على الميثاق ، كما عهد إليها في مهمة تسجيل الميثاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة .

وفي حفل رسمي أقيم في ٢٨ مايو ، وقع رؤساء الدول الثلاثون على الميثاق الافريقي ، فسكان ذلك تسجيلا حاسماً لنجاح مؤتمر أديس أبابا .

وفي أثناء قيام لجنة وزراء الخارجية الخاصة بمهمتها الشاقة ، ألقى كل من رؤساء الدول خطاباً في الجلسة العلنية لتوضيح موقفه وسياسته الافريقية ، وقد ترددت بعض التصريحات الأساسية خلال هذه الخطب جميعاً ، كالمناداة بالوحدة القارية ، وبالحياد ، وبإزالة الرواسب الأخيرة للاستعمار ، والتأييد الفعال لحركات التحرر ، ومحاربة الاستعمار الجديد ، والحاجة إلى تنسيق اقتصاديات الدول الافريقية ، والتعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة ... الخ . ولن نعرض

---

(١) لقد عبر امبراطور أثيوبيا عن هذا الشعور في الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه يوم ٢٢ مايو بقوله « لايمكن أن ينفض هذا المؤتمر دون تبني ميثاق أفريقي موحد . لايمكن أن نغادر هذه القاعة بدون إنشاء منظمة أفريقية واحدة . . . فإذا أخفقنا ، فسوف نسكون قد تخلينا عن مسئولياتنا تجاه أفريقيا وتجاه الشعوب التي نقودها . أما إذا نجحنا فهنا وهنا فقط سوف نسكون قد بررنا وجودنا [يقصد في هذه القاعة] مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني رقم ٣ ، ص ٤ .

لهذه الموضوعات هنا ، إذ سبق لنا أن عرضنا لبعضها عند الحديث عن مؤتمر وزراء الخارجية ، ولأن كثيرا منها قد سجلت فى الميثاق الافريقى وسنعرض له باسهاب فى الفصل التالى .

ومع ذلك ، فهناك ثلاثة موضوعات أساسية — ترددت بكثرة فى خطب رؤساء الدول — فى حاجة إلى بعض التوضيح هنا ، إذ رغم أنها لم تسجل فى متن الميثاق الافريقى ، إلا أنها تساعدنا على فهم الروح الحقيقية للمنظمة الجديدة .

هذه الموضوعات هى :

١ — الشخصية الافريقية أو الأساس الفلسفى للوحدة الافريقية .

٢ — التخلف الافريقى .

٣ — شكل المنظمة الافريقية الجديدة .

ويمكن النظر إلى هذه الموضوعات الثلاثة على أنها صور مختلفة لمشكلة واحدة ، وهى اتحاد الدول الافريقية أو انفصالها ، سواء من الناحية الايديولوجية أو التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية .

أولا : الشخصية الافريقية أو الأساس الفلسفى للوحدة الافريقية :

حقيقة أن السيد أبو بكر تفاوا بليوا رئيس وزراء نيجيريا قد استنكر وجود الشخصية الافريقية حينما قال :

« إنى دائما أقول للناس بأنى لا أومن بالشخصية الافريقية ، ولكننى أومن بالشخصية الإنسانية ، إن الافريقى إنسان ، ومن ثم يجب علينا أن نعمل من

أجل إنماء الشخصية الإنسانية فى أفريقيا ، وفى اعتقادى أن أى حديث عن الشخصية الافريقية إنما هو قائم على مركب نقص[1] » .

ولكن هذا الاتجاه لم يكن له صدى ، ولم يستجب له أحد من الزعماء الافريقيين ، فقد أعلنوا إيمانهم بالشخصية الافريقية ، وبضرورة إبرازها ، ومن هؤلاء إمبراطور أثيوبيا ، فهو يرى أن الشخصية الافريقية كامنة فى تاريخ القارة من قبل الاستعمار ، قال :

« منذ آلاف السنين ، ازدهرت حضارات فى أفريقيا يمكن مقارنتها بتلك التى ازدهرت فى القارات الأخرى . ففى هذه القرون ، كان الافريقيون أحراراً من الناحية السياسية ومستقلين اقتصادياً ، وقد كانت نظمهم الاجتماعية خاصة بهم ، وثقافاتهم وطنية حقة[2] » .

وأكد ملك بوروندى الفكرة نفسها حينما تحدث عن الامبراطوريات الافريقية مثل الحبشة ، وغانا ، ومالى ، والكونغو ، وغيرها » وحينما قال : « إن الحضارات الافريقية المختلفة السابقة على فترة الاستعمار كانت مشابهة لبعضها البعض من عدة وجوه[3] » .

وعلى هذا النمط نفسه من التفكير ، عرف إبراهيم عبود — رئيس جمهورية السودان — أفريقيا بأنها « مهد البشرية التى ازدهرت فيها مدنيات هائلة على شواطىء أنهار عظمى[4] » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ ص ٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٣ ص ١ ، أنظر فى هذا الموضوع كتاب بازل دافيد سون أفريقيا تحت أضواء جديدة ترجمة جمال محمد أحمد — بيروت دار الثقافة « دون تاريخ » .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٦ ص ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٥ ص ١ .

غير أن الفضل فى إعطاء أوضح تعريف للشخصية الافريقية يرجع إلى ليو بولد سنجور ، رئيس جمهورية السنغال حينما قال :

« إن ما يربط بيننا سابق على التاريخ ، إنه يجد جذوره فيما قبل التاريخ . إنه ينبع من الجغرافيا ومن الانثولوجيا ، ومن ثم من التراث الثقافى ،لقد وجد قبل المسيحية وقبل الإسلام ، وهو أقدم من الاستعمار بأكمله ، إنه وحدة التراث الثقافى التى أسميها « بالافريقية » ، وأنا أعرفها بأنها « مجموعة القيم الحضرية الافريقية » .

وأضاف « إن إدراكنا لوحدة تراثنا الثقافى ، أو أفريقيتنا ، هو الخطوة الأولى الضرورية لأى تقدم فى الطريق إلى الوحدة . فبدونه لن تكون هناك إرادة، دع جانبا أية محاولة فعالة لتحقيق الوحدة ، إننى لا أنكر أن هناك عنصراً مشتركا آخر يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة ... ولكن لكى نستطيع أن نتخلص من هذا الوضع — رغم أنه ذو طبيعة مادية وفنية — يجب علينا أن نوحد طاقاتنا الروحية ، يجب علينا جميعاً أن نكون روحاً مشتركة . . . هذه الروح كامنة فى أفريقيتنا[1] » .

وقد وصف سيكوتورى رئيس جمهورية غينيا الصلة الوثيقة بين «الأفريقية» و بين « وحدة أفريقيا » بقوله :

« فى الواقع لا تستطيع أى أمة من أممنا بمفردها أن تمثل أفريقيا بصدق أو أن ترد إلى شعوبها اعتبارها رداً تاماً . إن الحضارة الافريقية ، والتراث الثقافى الافريقى ، والانسانية الافريقية ، وبالاجمال ، مساهمة أفريقيا فى الحياة البشرية ، تتطلب من جميع الشعوب الافريقية إدراكها الواعى وعملها المشترك من أجل

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .

بناء أساس السعادة العالمية[1] » .

وبعبارة أخرى ، ان « الأفريقية » تجد تعبيرها الصادق فى وحدة أفريقيا ، ولن تكون هناك وحدة فى أفريقيا ما لم تكن قائمة على « الأفريقية » .

هذا التضامن الأفريقى ، سواء أطلقنا عليه اسم « الأفريقية[2] » كما يقول ليوبولد سنجور ، أو الانسانية الأفريقية[3] ، كما يقول سيكوتورى ، أو التراث الثقافى الأفريقى[4] ، كما يقول هوفويه بوانيى ، وسواء اتخذ شكل نظرية مونرو أفريقية[5] كما ينادى فولبير يولو ، أو اتخذ أى شكل آخر — هذا التضامن الأفريقى سوف يظل على كل حال ركناً أساسياً من أركان المنظمة الدولية الجديدة فما هى خصائص هذا التضامن ؟ :

١ — أنه تضامن قائم على أساس قارى حدوده الجغرافية القارة الأفريقية والجزر المحيطة بها .

٢ — أنه تضامن يعارض الانعزالية[6] .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٢ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٢ ص ٥ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص ١٢ .

(٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١١ ص ٤ .

(٦) وهنا يقول الرئيس جمال عبد الناصر : « ليس معنى ذلك لدقيقة واحدة أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية أو ينعزل العمل الافريقى عن حركة التقدم الإنسانية كلها . . . ذلك آخر ما نفكر فيه أو نطلبه ، بل نحن نعتبر الوصول إلى هذا المدى تعصباً لانقدر على تحمل نتائجه » خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الافريقى بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات ، ص ١٢ .

كما يقول الرئيس إبراهيم عبود « إن السودان لا تفهم الوحدة على أنها محاولة لعزل أفريقيا عن باقى أجزاء العالم » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٥ ص ٣ .

٣ — أنه تضامن يقتضي الارتباط الوثيق بالقارة الآسيوية[1] .

٤ — أنه تضامن يقتضي الارتباط بالعالم الثالث[2] .

٥ — أنه تضامن يريد تحقيق السلام العالمى فى إطار الأمم المتحدة[3] .

وبالاجمال ، فإن التضامن الافريقى يهدف إلى تحقيق التضامن الروحى والبشري الكامل بغية « إحياء فضائل القديس أوجستين وابن خلدون، وإحياء فضائل بنائينا ونحاتينا ورسامينا وشعرائنا فى شمال الصحراء وفى جنوبها . إن أفريقيا سوف تساهم مساهمة فعالة فى بناء المدنية العالمية[4] » .

= كذلك قال السيد ابو بكر تفاوا بلوا « يجب علينا ألا ننسى أننا نحن فى أفريقيا نشكل جزءاً من العالم . كما علينا التزاماتنا الدولية . ومهما فعلنا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن باقى أجزاء العالم . ومن ثم يجب أن نراعى أننا ننتمى إلى جماعة بشرية واحدة فى كل مانفعله وتقوله » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ٣٥ ص ٤ .

(١) وهنا يقول امبراطور الحبشة « نحن متحدون مع أصدقائنا وإخواننا الآسيويين فى محاولتنا هذه وفى غيرها كثير . إن أفريقيا تشارك آسيا فى تراث واحد من الاستعمار والاستغلال والتمييز العنصرى والاضطهاد . وفى باندونج ، كرست الدول الافريقية والآسيوية جهودها لتخليص قارتها من التسلط الأجنبي ، وأكدت حق كافة الأمم فى النمو بطريقتها الخاصة دون أى تدخل أجنبى . إن تصريح باندونج ، والمبادىء التى أعلنت فى هذا المؤتمر ، لاتزال اليوم ذات قيمة بالنسبة لنا جميعاً » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ٣ ص ٩ .

(٢) وفى هذا الصدد يقول مختار ولد داده رئيس جمهورية موريتانيا . « وعلى ذلك ، فامن شك أنه ينبغى على أفريقيا — حتى لو اتحدت — ألا تعزل نفسها عن باقى أجزاء العالم ، هذا إلى جانب تضامنها الضرورى مع دول العالم الثالث » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ٢٩ ص ٣ .

(٣) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب « التعاون فى إطار الأمم المتحدة » .

(٤) خطاب ليوبولد سنجور ، مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٩ ص ٣ .

ثانيا : التخلف الأفريقى

لقد عرض كثير من رؤساء الدول لموضوع التخلف الافريقى بصراحة وشجاعة، فنجد الرئيس ليو بولد سنجور يعرف هذا التخلف بقوله :

« هناك عنصراً مشتركا آخر يربط بيننا ، وهو وضعنا كدول متخلفة ، وهو وضع يتصف بمجموعة من الخصائص أجملها فى : سوء التغذية وقلة الانتاج بسبب عدم كفايه رأس المال والافراد المدربين تدريباً فنياً[1] » .

كما قال أحمدو أهدجو رئيس جمهورية الكمرون :

« يجب علينا أن ندرك أننا من بين أكثر الدول فقراً فى مجموعة الدول التى يطلق عليها اسم « العالم الثالث[2] » وأضاف ملك بورندى : « يجب أن نتفق على أن أفريقيا اليوم فى حالة من التخلف الفنى إذا ما قورنت بغيرها من القارات[3] » ولم يتردد فرانسوا تومبلبوى رئيس جمهورية تشاد فى وصف الجماهير الافريقية بأنها :

« لا تتصف إلا بالفقر والعوز والجهل والبؤس[4] » .

وأضاف ديورى همانى رئيس جمهورية النيجر، إن التخلف الافريقى سوف يزداد خطورة « ما لم يعد النظر فى العلاقات الدولية بشجاعة . . . إن الفجوة القائمة بين مستوى المعيشة فى الدول الغنية القوية ومستوى المعيشة فى الدول الافريقية الفقيرة التابعة اقتصادياً ، سوف تتسع حتما[5] » .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة [النسخة الفرنسية] المجلد الثانى ، رقم ١٠ ص ٧ (هذه الفقرة لم تتضمنها الترجمة الانجليزية للخطاب) .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٦ ص ١ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٢٤ ص ٢ .

(٥) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٩ ص ٢ .

تلك هي الحقائق التي يعترف بها رؤساء الدول الافريقية ، ومن ثم فهم متفقون على أن الـكفاح ضد التخلف يقتضي اتخاذ تدابير ضخمة ؛ فهو يقتضي بادىء ذى بدء التعاون بين الدول الافريقية ، ولـكنه يحتاج فوق كل شيء إلى المعونة الخارجية في صورة رأس مال وفنيين ، ويحتاج بالتالي إلى التعاون مع الدول الصناعية الغنية في رأس المال والخبرة الفنية .

وقد تساءل ملك بورندى « إلى متى سوف تستمر أفريقيا في حاجة إلى اللجوء إلى الدول المتقدمة اقتصادياً لضمان رفاهيتها ؟» وأجاب على سؤاله بقوله :

« إن الواقعية تجبرنا على الاعتراف بأن أفريقيا سوف تستمر في حاجة إلى هذه الدول لفترة طويلة في المستقبل[1] » .

أما الرئيس جمال عبد الناصر ، فيرى أن هذه المعونة ضريبة مفروضة على الدول المتقدمة للدول النامية ، قال :

« ... في هذه المجالات كلها تحتاج القارة إلى كثير من المعونات .

وللجمهورية العربية المتحدة نظرة في مسألة المعونات الخارجية تراها حقاً للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا في التقدم ... حقاً يستند إلى التكافل الإنساني وإلى تدعيم السلام ... بل إن الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونة فريضة واجبة الأداء على الدول الـكبرى ذات التاريخ الاستعماري قبل غيرها تعويضاً عن النهب الذي تعرضت له وما زالت تتعرض له شعوب عديدة في أفريقيا وآسيا نزحت ثرواتها نزحاً منظماً ليكون الرخاء حكراً لغيرها ويبقى لها احتكار الفقر[2] » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ١٦ س ٣ .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القمة الافريقي ، المرجع المذكور ، ص ٦ — ٧ .

وإذا كان هناك إجماع بين رؤساء الدول على حاجة أفريقيا إلى المعونة الخارجية ، فقد ظهر بوضوح أيضاً خشيتهم من أن تؤدى هذه المعونة إلى إحياء الاستعمار أو تدعيم الاستعمار الجديد . ولمجابهة هـذا الخطر ، اقترح كثير من رؤساء الدول ، مجموعة من المبادىء العامة التى يجب أن تحكم هـذه المعونة الاجنبية ، أهمها :

١ — ألا تكون هذه المعونة مقيدة بشروط سياسية أو عسكرية كتلك التى يترتب عليها الانحياز السياسى أو الايديولوجى لأحد المعسكرين[1] .

٢ — يستحسن أن تقدم هذه المعونة عن طريق منظمات اقتصادية بغية جعلها أكثر توازناً وأبعد عن الشبهات . فضلا عن ذلك ، فإن الدول الصناعية تفضل التعامل مع مجموعات من الدول الافريقية على التعامل مع كل دولة على حدة[2] .

٣ — إن أفضل الاوضاع تتمثل فى أن تقدم هـذه المعونات ـ أياً كان مصدرها ـ عن طريق الامم المتحدة وتحت حمايتها . فإذا ما أضفى على هـذه المعونة طابع دولى ، فسوف ينتهى الشك فى أنها تخدم أغراض الحرب الباردة[3] .

ولكن إذا كان هذا هو رأى الغالبية العظمى من رؤساء الدول والحكومات المجتمعين فى أديس أبابا ، فلم يكن رأى الدكتور نكروما ، فهو يعتقد أن أي معونة أجنبية تعتبر ذات خطورة طالما أن أفريقيا ما تزال مقسمة . وبعبارة أخرى ، ففي نظر رئيس جمهورية غانا أن المساعدات الأجنبية التى تعطى للدول الأفريقية المختلفة كل منها على حدة ، ليست إلا صورة من صور الاستعمار

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ١٦ ص ٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى . رقم ٨ ص ٤ و ص ٦ .

(٣) نفس المرجع السابق .

الجديد. ولن تستطيع أفريقيا أن تتعاون مع الدول الاستعمارية السابقة أو مع الدول الصناعية دون خوف ، إلا إذا اتحدت .

وقد استند الرئيس نكروما فى وجهة نظره هذه على عدة حجج :

١ ــ سابقة تاريخية : وهو موقف أمريكا اللاتينية التى يصفها بأنها « فريسة للاستعمار بعد قرن ونصف قرن من الاستقلال السياسى[1] » .

٢ ــ اعتبارات اقتصادية : فهو يقول « إن كتلة قارية ضخمة مثل أفريقيا ــ بعدد سكانها المقارب لثلاثمائة مليون نسمة ــ إنما هى ضرورية للتراكم الاقتصادى لرأس المال وللاستفادة من الطرق والأساليب الانتاجية الحديثة[2] » . ومن ناحية أخرى « إذا لم تنجح أفريقيا فى إنشاء أجهزة اقتصادية ضخمة ــ وهو أمر لا تستطيع أن تحققه إلا إذا اتحدت ــ فسوف تظل تحت رحمة الأسواق الأجنبية للمحاصيل النقدية وسوف تواجه نفس عدم الاستقرار الذى أطاح بالمستعمرين[3] .

٣ ــ مصلحة المستثمرين : وهنا يقول « حينما يتعامل المستثمرون مع أفريقيا المتحدة ، لن يشغل بالهم بعد ذلك مخاطر التعامل فى يوم مع حكومة قد لا يكون لها وجود فى اليوم التالى . وبدلا من التعامل أو التفاوض مع عدد كبير من الدول فرادى يكون ذلك مع حكومة موحدة تتبع سياسة قارية منسجمة[4] .

واختتم الدكتور نكروما كلامه متشائما ، بقوله :

« إذا لم نعالج مشاكل أفريقيا بجبهة مشتركة وهدف مشترك ، فسوف

---

(١) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثانى ، رقم ٣٦ ص ١ البند رقم ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ البند رقم ٣٤ .

(٣) المرجع السابق . ص ٦ البند رقم ٣١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٦ البند رقم ٢٩ .

نتخاصم ونتشاجر فيما بيننا حتى يعاد استعمارنا ونصبح أدوات لاستعمار أفظع بكثير من ذلك الذى قاسيناه[1] » .

غير أن هذا الرأى المتشائم لم ينل تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات المجتمعين فى أديس أبابا ، إذ رأوا أن الخطوة الأولى تتمثل فى الدراية الجماعية بمشكلة التخلف الأفريقى و بالكفاح اللازم للتغلب عليه .

وحينما قال الرئيس أحمدو أهدجو « نحن نخوض الآن معركة كبرى جديدة سوف تترك أثرها فى النصف الثانى من القرن العشرين : هى معركة التحرير الاقتصادى للعالم الثالث[2] » كان يعبر عن رأى غالبية الدول المشتركة فى مؤتمر القمة الأفريقى .

ثالثا : شكل المنظمة الأفريقية الجديدة

سبق أن أشرنا إلى أنه فى خلال المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، ظهرت انقسامات واضحة فى الآراء بين الوفود الأفريقية المختلفة بشأن شكل المنظمة الافريقية الجديدة المزمع إنشاؤها . ولقد تكرر هذا الانقسام نفسه فى الآراء فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

فهناك رأى الدكتور نكروما وقد نادى بتوحيد أفريقيا فى الحال مستنداً فى رأيه هذا إلى عدة حجج :

١ ـ أن اتحاد أفريقيا فورا هو السبيل الوحيد إلى محاربة الاستعمار الجديد. فهو يقول : « إذا ترددنا فى هذه المرحلة ، وأتحنا الوقت الكافى للاستعمار الجديد لكى يدعم مركزه فى هذه القارة ، فماذا يكون مصير شعوبنا التى وضعت ثقتها بنا[3] » ..

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧ البند رقم ٣٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٠ ص ٧ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٦ ص ٦ البند رقم ٣٠ .

٢ — أن اتحاد أفريقيا الكامل هو الحل الوحيد للمنازعات على الحدود بين الدول الأفريقية المتجاورة . فالوحدة الأفريقية سوف تجعل من الحدود الحالية أوضاعا مقيمة بالية[١] .

٣ — لن تستطيع أفريقيا أن تجعل من مبدأ عدم الانحياز رابطة مذهبية حقيقية ما لم تدافع عن هذا المبدأ وهى فى موقف قوى ، وهذه القوة لن تتوافر لها إلا فى ظل الاتحاد[٢] .

٤ — إن الشعوب الافريقية تريد الاتحاد . وهو يقول إنها « فى إقدامها الشديد على الاتحاد ، تدرك أن حريتها لن يكون لها معنى حقيقى إلا إذا تحقق[٣] » .

ولم يكتف رئيس جمهورية غانا بإظهار الحاجة الماسة إلى الاتحاد فى الحال ، بل تقدم أيضاً بخطة مفصلة لذلك ، منها أن تكون عاصمة الاتحاد المستقبل فى أحد أجزاء وسط أفريقيا (إما بانجوى فى جمهورية وسط أفريقيا ، وإما ليوبولدفيل فى الكونغو) ، ومنها أن يوضع إطار لدستور الحكومة الاتحادية الأفريقية ، وعملة أفريقية ، وبنك مركزى أفريقى ، وسياسة خارجية مشتركة ، ودبلوماسية موحدة الخ ... وقال مختتما خطته « إذا ما اتخذنا هذه الخطوات . . . فسوف نسير قدماً فى الطريق الذى يقودنا إلى حكومة اتحادية فى أفريقيا[٤] » .

هذا الاتجاه ، الذى سبق أن دافعت عنه غانا فى مؤتمر وزراء الخارجية ، لم يكن له صدى، باستثناء الخطبة التى ألقاها ملتون أوبوت رئيس وزراء أوغنده،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧ ، البند رقم ٣١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨ ، البند رقم ٢٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١ ، البند رقم ٥٢ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٤ ، البند رقم ٦٨ .

ويمكن تفسيرها على أنها تؤيد سياسة نكروما[1] . ولكن فيما عدا ذلك ، نجد أن جميع رؤساء الدول قد عارضوا فكرة إنشاء حكومة فيدرالية أفريقية شاملة .

ولقد عبر فولبربولو رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) عن الشعور الحقيقى لغالبية أعضاء المؤتمر حينما قال : « إن وحدة أفريقيا يجب ألا تدفعنا إلى نسيان حقيقة التفاوت والتنوع فيها ، لاسيما وأنها قارة ضخمة . فحتى الآن ، لم تستطع أية قارة ـ سواء أكانت أوروبا أم أمريكا أم آسيا — أن تنشىء حكومة قارية أو أن تكون دولة واحدة أو أن تشكل أمة واحدة[2] » .

ولكن إذا كان رؤساء الدول الأفريقية المختلفة قد رفضوا الحل الفيدرالى، فإنهم قد اختلفوا كذلك حول شكل المنظمة الأفريقية الجديدة .

فقد ذهب فريق إلى معارضة الاتجاهين الفيدرالى والكونفدرالى معاً ، مفضلا عليه منظمة قارية مرنة ، تحتفظ فى ظلها كل دولة بسيادتها كاملة .

وقد عبر عن هذا الرأى بوضوح فيليبر تسرانانا رئيس جمهورية مدغشقر حينما قال :

« نحن ننوى المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا » . وأضاف « ونصرف

---

(١) يقول ملتون أوبوت « إذا لم نستطع أن نقيم جهازاً مركزياً قويا . . . فسوف يزداد الاتجاه نحو الابتعاد عن بعضنا البعض وتكوين تجمعات ضد أنفسنا » وأضاف « إنى أؤيد الرأى القائل بأنه مهما كانت اللذة التى يشعر بها الفرد حينما يكون هو السيد المطلق فى داره ، فإن الوقت قد حان . . . لكى تتنازل الدول الافريقية المستقلة عن جزء من سيادتها فى سبيل إنشاء جهاز أفريقى مركزى تشريعى وتنفيذى ذى سلطات محددة فى المسائل التى يكون فيها انقسام السلطة والسياسة امراً غير مرغوب فيه » . مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٥ ص ٢ ـ ٣.

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١١ ص ٤ ، المجلد الثانى رقم ١٤ ، ص ٥.

النظر تماماً عن إقامة اتحاد فيدرالى بين الدول الأفريقية ، لأنه يتضمن التنازل عن جزء هام من السيادة القومية ، سوف نرفض أيضاً النظرية الكونفدرالية ، لأن السلطة التى سنقيمها فوق دولنا قد تفرض علينا تعليمات وأوامر لن يقبلها بعضنا . إذن ، ففى نظرى أنه لكى نضمن نجاح خططنا ولكى نقوى أفريقيا غير المتحدة ، يجب أن نبحث عن حل أكثر مرونة وفاعلية ، كما فعلت الدول الأعضاء فى مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا وفى اتحاد أفريقيا وملجاش[(١)] » .

ووقف الرئيس ليوبلد سنجور الموقف نفسه ، فقال :

« إننى أخشى حدوث كارثة ... إذا ما حاولنا إنشاء اتحاد فيدرالى أو حتى كونفدرالى ذى برلمان خاص وقيادة عسكرية خاصة كمحاولة أولى[(٢)] » .

ومن الجدير بالذكر أن أنصار إقامة منظمة قارية مرنة تحتفظ فى ظلها كل دولة بسيادتها كاملة ، قد أيدوا فى الوقت نفسه فكرة وجود مجموعة من التنظيمات أو الاتحادات الإقليمية وتعايشها مع بعضها البعض في داخل أفريقيا ، وبعبارة أخرى ، فإن هذا الاتجاه يرى أن تقوم القارية الأفريقية على عدة تجمعات إقليمية .

وقد قال الرئيس ليوبلد سنجور دفاعاً عن الإقليمية الأفريقية :

« دعنا أخيراً نتجرأ ونقول : أن الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول .. يجب علينا أن نعترف بهذه الاختلافات المكملة لبعضها البعض . بل يجب علينا أن نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات إقليمية . وأنا أرى إمكان إقامة ثلاثة اتحادات : شمال أفريقيا ــ وغرب أفريقيا ــ وشرق أفريقيا ، إلى أن

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٤ ص ١٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٩ ص ٣ .

يتم تحرير جنوب أفريقيا . وكل من هذه الاتحادات يمكن بدوره أن يقسم إلى اتحادات أصغر حجماً[١] » .

وقد أيد هذا الرأى ، الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس ، فقال :

« سوف تلعب الاتفاقات الاقليمية دوراً هاماً فى تطوير أفريقيا » .

وقد أوضح وجهه نظره هذه بقوله :

« لقد انتوينا منذ وقت طويل إنشاء المغرب العربى العظيم فى شمال أفريقيا ... ونحن نأمل أنه بمرور الزمن ، سوف نستطيع أن نتغلب على العقبات الأخيرة ، وأن ننشىء وحدة مغربية قوية وحيوية يمكن أن تقوى . . . الوحدة الافريقية التى يجب علينا أن نضع أسسها هنا[٢] » .

وأكد الرئيس تسرانانا هذا الاتجاه قائلا :

« إننى لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن أن تؤدى الإقليمية إلى بلورة معالم خاصة (يقصد فى كل إقليم) ... بل على العكس من ذلك ، إننى أعتقد أنها سوف تكون فى صالح التعاون (أى بين الدول الافريقية) وسوف تساهم فى ازدهار العالمية الأفريقية . وبالإجمال ، فأنى آمل بصدق فى أن يؤدى التقارب بين التجمعات الاقليمية إلى تدعيم وحدتنا . بل إننى أعتقد أنه سوف يكون من الضرورى خلق تجمعات إقليمية جديدة لتغطية القارة بجهاز يكفل التعاون المنسجم[٣] » .

أما الامبراطور هيلاسلاسى ، فقد اتخذ موقفاً وسطاً . فمع أنه لم يحبذ

---

(١) المرجع السابق ، ص٤ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة المجلد الثانى ، رقم ٨ ص ٦ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة الثانى رقم ١٤ ، ص ١٢ .

التجمعات الإقليمية كغاية فى ذاتها ، إلا أنه اعترف بضرورة بقائها فى خلال فترة الانتقال . وقد أوضح رأيه هذا قائلا:

« إن الوحدة الافريقية التى نسعى وراءها لا يمكن أن تأتى إلا بالتدريج هكذا ، فلا مفر من وجود فترة انتقالية ، ويمكن للعلاقات والتنظيمات القديمة أن تظل قائمة لفترة من الزمن ، كما تستطيع التنظيمات الإقليمية أن تؤدى وظائف شرعية وأن تسد حاجات لا يمكن سدها فى الآونة الراهنة بغير هذه الوسيلة . غير أن الاختلاف هو فى أننا نعترف بهذه الأوضاع على أنها مجرد حلول موقتة سوف ينتهى العمل بها عندما تهيء الظروف التى تجعل الوحدة الافريقية الكاملة فى متناول أيدينا[1] » .

وأخيراً ، هناك اتجاهان خاصان بالمنظمة الافريقية الجديدة يجب الإشارة إليهماهنا :

أحدهما : سياسة فولبير يولو ، فقد نادى بوجوب محاكاة الخطوات التى مرت بها الجماعة الأوروبية فى سعيها وراء الوحدة ، وقد دفعه هذا إلى أن يقول :

« مع ذلك ، تستطيع الدول [أى الافريقية] أن تتنازل عن جزء من سيادتها القومية بمحض اختيارها فى سبيل إنشاء منظمة فوق الدول ، تكون استشارية فى بداية الأمر ، ثم تزداد اختصاصاتها وسلطاتها بالتدريج فى المجالات الواقعة تحت مسئوليتها ، هذا هو الأسلوب الذى اتبعته أوروبا عندما أقامت مجلس أوروبا . . . ويمكن إنشاء جمعية استشارية أفريقية فى الحال ، تتكون من عضوين عن كل دولة على نسق مجلس الشيوخ الأمريكى ، هؤلاء الأعضاء سوف تختارهم المجالس القومية أو البرلمانات فى كل دولة[2] » .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣ ص ٥ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١ ! ص ٤ .

والاتجاه الآخر : السياسة العملية التى اقترحها الرئيس جمال عبد الناصر ، إذ لم يكن اهتمامه بالشكل النهائى للمنظمة الجديدة المزمع إنشاؤها ، بقدر اهتمامه بوجوب تحقيق عمل إيجابى فعال قبل أن ينفض المؤتمر .

وقد عبر عن وجهة نظره هذه بقوله :

« ما نحتاج إليه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ومن إمكانياتنا غير المحدودة وتوجيهها . . . وهنا حاجتنا إلى العقل المنظم والأعصاب المحركة لتكن جامعة أفريقية . . . لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول أفريقيا وممثليها الشعبيين . . . ليكن أى شىء ... شىء واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بواجهات تنظيمية شكلية ، فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا ... فى هذه الحالة نسىء إلى أفريقيا وإلى السلام . . . بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه فعلا ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا[1] » .

* * *

ولقد انعكست جميع هذه التيارات الفكرية فى ميثاق أديس أبابا ، وهو يعتبر بلا نزاع إحدى الوثائق التاريخية الهامة التى شهدها القرن العشرين .

فما هى أهداف مبادىء هذا الميثاق ؟ وما هى التنظيمات والهيئات العاملة التى أنشأها لكى تعمل فى خدمة الوحدة الافريقية ؟ وما هى الطريقة التى تعمل بها هذه الأجهزة ؟ هذا ما سنتناوله بالبحث والدراسة فى الفصل التالى .

---

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الافريقى ، المرجع المذكور . ص ١٢ — ١٣ .

الفصل الثالث

ميثـــاق أديس أبابا

يتـكون ميثاق أديس أبابا ـ الذى تمخض عن منظمة الوحدة الافريقية ـ من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة[1] .

وتتضمن ديباجة الميثاق إحدى عشرة فقرة ، وهى تبدأ على خلاف ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارة « نحن رؤساء الدول والحكومات الافريقية والملجاشية[2] » وتشير الديباجة بادىء ذى بدء إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وهو المبدأ الذي نادت به الشعوب الافريقية الآسيوية نداء متواصلا منذ الحرب العالمية الأولى ، والذى سوف يظل من القوى الدافعة الأساسية إلى أن يتم تحرير جميع أجزاء أفريقيا من الاستعمار . ثم تؤكد الديباجة اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بالحرية والمساواة والعدالة والتضامن ، وهى مبادىء عامة تتخطى الحدود الجنسية والقومية ، وتظهر فى مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى ، وتنتقل الديباجة بعد ذلك إلى توكيد عزم رؤساء الدول والحكومات الافريقية على « ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره » . . . وجدير بالذكر أن « الاستعمار الجديد بجميع صوره » لم يعرف تعريفاً واضحاً ، كما لم يرد له أى ذكر فى صلب الميثاق .

وأخيراً تؤكد الديباجة تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة ومع

---

(١) ويتضمن ميثاق جامعة الدول العربية ديباجة و ٢٠ مادة ، بينما يتضمن ميثاق منظمة الدول الأمريكية ديباجة و١١٢ مادة .

(٢) تبدأ ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارة « نحن شعوب الأمم المتحدة » .

الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . فقد جاء فى الفقرة التاسعة من الديباجة «ونحن [أى رؤساء الدول والحكومات] مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق لإنسان ، وهما اللذان نؤكد تمسكنا بمبادئهما ، يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابى والسلمى بين الدول » . ولقد أكدت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا المبدأ نفسه ، وذلك بنصها على « تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان » . كما تنص المادة الرابعة والعشرون على أن « يتم تسجيل هذا الميثاق — بعد التصديق عليه — لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا ووفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة » ، وإذا ماتذكرنا أخيراً أن المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية قد شكل لجنة فرعية خاصة لإجراء دراسة تفصيلية فى موضوع علاقة أفريقيا بالأمم المتحدة[١] لاتضحت لنا الأهمية الخاصة التى يعلقها القادة الافريقيون على دور المنظمة العالمية فى أفريقيا . فالأمم المتحدة لاتعتبر إطاراً صالحاً للمعونة التى تحتاج إليها الدول الافريقية فحسب ، بل إنها تضمن فى نفس الوقت أن لا يتخذ الاستعمار من هذه المعونة صورة لاستعمار جديد[٢] .

---

(١) أنظر الفصل الثانى من هذا الكتاب .

(٢) أكد عدد كبير من رؤساء الدول مبدأ تمشى منظمة الوحدة الافريقية مع الأمم المتحدة، ومنهم امبراطور اثيوبيا إذ قال « سوف يكون من العبث أن نستنكر مبدأ قد ثبت على طول الزمن وأكد قيمته ... مراراً فى الماضى . وعلى ذلك ، فإن إضعاف المنظمة العالمية الوحيدة الفعالة القائمة اليوم ؟ والتي يدين لها كل واحد منا ديناً كبيراً ؟ سوف يكون أشد من الجنون » . وأضاف إلى ذلك «أن الميثاق الافريقى الذى تحدثنا عنه يتمشى تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة . فالمنظمة الافريقية التى نرجو اقامتها لاتهدف بأى حال من الأحوال إلى الحلول محل الأمم المتحدة » مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣ ص ١٠ =

وسنعالج ميثاق أديس أبابا فى مبحثين ، نحلل فى الأول أهـــداف الميثاق ومبادئه ، أما فى المبحث الثانى فسنعالج العضوية والهيئات العاملة فى المنظمة الافريقية .

= وأضاف الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذا المعنى فقال : ومن حسن الحظ أن اجتماعنا فى هذا القاعة من قاعات الأمم المتحدة ، يذكرنا دائماً بأن ما نطلع إليه هو امتداد لآمال الأمم التي اقامتها ووقفت لحمايتها أمام كل خطر يتهددها . « خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ، ص ١٢.

ولقد أكدت الصحافة العالمية أيضاً مبدأ تمشى ميثاق أديس أبابا مع ميثاق الأمم المتحدة أنظر فى هذا الصدد . ح جركوفيك « رسالة تشجيعية من أديس أبابا » . مجلة الشئون الدولية (بلجراد) ٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ، ص ١ — ٣ .

أنظر أيضاً المبحث الثانى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب .

المبحث الأول

أهداف ميثاق أديس أبابا ومبادئه

إذا كانت الأهداف المذكورة فى المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا - وفى مقدمتها تحرير القارة الأفريقية وتحقيق الوحدة والتضامن بين دولها - من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى شرح أو دراسة(١) ، فإن المبادىء التى ستعمل الدول الأفريقية على أساسها لتحقيق هذه الأهداف محتاجة إليهما . وسوف ندرس هذه المبادىء على أساس الأعمال التحضيرية المؤتمر ، وقد قسمناها إلى مجموعتين رغم الصلة الوثيقة بينها ، ورغم أن الميثاق لم يتضمن هذا التقسيم . أما المجموعة الأولى من هذه المبادىء فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض سواء فى داخل منظمة الوحدة الأفريقية أو خارجها ؛ وأما المجموعة الثانية ، فهى التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بالدول غير الافريقية .

وإذا بدا لأول وهلة أن هاتين المجموعتين من المبادىء ليست إلا تكراراً للمبادىء الواردة فى القانون الدولى العام وفى ميثاق الأمم المتحدة ، فإن تطبيقها فى المجال الأفريقى يضفى عليها خصائص مميزة سنبرزها فيما يلى :

---

(١) الأهداف المنصوص عليها فى المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا تؤكد ماسبق أن ذكرته الديباجة ، وهى : — تشجيع وحدة وتضامن الدول الافريقية — تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة والجهود التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا — الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها — القضاء على الاستعمار بجميع صوره من القارة الأفريقية — تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار الى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان . ولتحقيق هذه الأهداف ، تقوم الدول الافريقية بتنسيق وتنظيم سياستها العامة وخاصة فى الميدان السياسى والدبلوماسى والاقتصادى والثقافى والصحى والعلمى والفنى ، وأخيراً فى ميادين الأمن والدفاع .

أولا : المبادىء التى تحكم علاقات الدول الأفريقية بعضها ببعض

عدد ميثاق أديس أبابا أربعة مبادىء أساسية لتنظيم علاقات الدول الافريقية بعضها ببعض ، وهى :

١ ـ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الاعضاء .

٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء والاستنكار التام لأوجه النشاط الهدام .

٣ ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .

٤ ـ فض المنازعات بالطرق السلمية .

١ — المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء

إن مبدأ المساواة فى السيادة ـ وقد ذكر ثلاث مرات فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ليس مبدأ جديداً [١]، فلقد ذكر بنفس الصراحة والوضوح فى ميثاق المنظمات الافريقية التى قامت قبل ١٩٦٣ [٢] كما ذكر فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية وفى غيره من مواثيق المنظمات الدولية [٣] .

والمقصود بالمساواة فى السيادة هو أن جميع الدول الافريقية ـ مهما اختلفت فى القوة أو الامتداد الاقليمى أو الموارد الطبيعية أو عدد السكان ـ تشترك على قدم المساواة فى جميع الهيئات العاملة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وأن لكل منها

---

(١) الفقرة الثالثة من الديباجة « الحرية والمساواة . . . أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الافريقية » والفقرة الأولى من المادة الثالثة « المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء » والمادة الخامسة « تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية » .

(٢) أنظر الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٣) أنظر على سبيل المثال المادة السادسة من ميثاق اتحاد الدول الأمريكية .

صوتاً واحداً . وبذلك لا تكون فيها مقاعد دائمة وأخرى غير دائمة ، ولا أصوات ممتازة وأخرى غير ممتازة ، كما هو الوضع فى الأمم المتحدة . فجميع الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية تشترك فى مختلف أوجه نشاط المنظمة ، وتؤدى دوراً متساوياً فى عملية اتخاذ القرارات .

ومع أن ميثاق أديس أبابا لم يذهب إلى حد النص صراحة على « استنكار أى نوع من أنواع الزعامة فى « افريقيا » إلا أنه فى الواقع قد حال دون قيام أية دولة افريقية بدور الزعيم ، وذلك عن طريق تأكيده لمبدأ المساواة فى السيادة .

وهذا المبدأ لا يطبق من الناحية القانونية أو التنظيمية فحسب ، بل انه يطبق أيضاً من الناحية الفعلية . فبعض المنظمات تنادى بمبدأ المساواة التامة ، وتعمل به من الناحية القانونية ، أما من الناحية الواقعية فإن المنظمة خاضعة لزعامة دولة واحدة كما هو الحال فى حلف الاطلنطى الذى يخضع للزعامة الأمريكية ، أو فى حلف وارسو الذى يخضع للزعامة السوفيتية . وعلى خلاف ذلك ، نجد فى كثير من الخطب التى ألقاها رؤساء الدول والحكومات فى مؤتمر أديس ابابا اهتماماً خاصاً بمبدأ المساواة فى السيادة ، واستنكاراً صريحاً لفكرة الزعامة لدولة واحدة فى منظمة الوحدة الافريقية .

فلقد أكد تفاوا بليوا رئيس وزراء نيجيريا أنه « يجب على جميع الدول أن تقبل فكرة المساواة بينها . . . فمساحة الدولة ، أو عدد سكانها ، أو ثرواتها يجب ألا تتخذ معياراً للتفرقة بينها[1] » . وأضاف الحبيب بورقيبه إلى ذلك : « إن الرغبة فى التزعم مثلها مثل الديدان فى البراعم . فإذا ما أراد أحد الأطراف أن يسيطر على الجماعة التى ينتمى إليها ، فسوف تنهار هذه الجماعة إن عاجلا أو

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ ص ٢ .

آجلا . وإن تجربة السنوات الأخيرة تشهد على هذه الحقيقة[1] » . كما قال ليون مبا رئيس جمهورية الجابون ، مردداً الفكرة نفسها من « أنه من غير المتصور من الناحية السياسية ، أن نفكر فى إنشاء منظمة تتركز الزعامة فيها فى يد شخص واحد أو دولة واحدة[2] » .

ومن هذا يبدو الفرق واضحاً بين المنظمة الأفريقية وبين المنظمات الأخرى التى تعترف صراحة أو ضمناً بزعامة دولة .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء

ورد ذكر هذا المبدأ ، أولا فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة التى تنص على « عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء » ، ثم ذكر بصورة أصرح وأوضح فى الفقرة الخامسة من المادة نفسها ، وهى تنص على « الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره ، وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة » .

ولقد ذكر مبدأ عدم التدخل فى عدد كبير من المواثيق الدولية الأخرى[3] .

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٨ ص ٥ — ٦ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٢٤ ص٣ . ومن رؤساء الدول الذين اهتموا أيضاً بمبدأ المساواة ، نذكر الرئيس أحمدو اهدجو إذ قال « يجب أن نعترف بالمساواة التامة بين جميع دولنا ، أيا كانت ، ومهما كانت مساحتها أو عدد سكانها » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ١٠ ص٥) وكذلك الرئيس تسرانانا الذى قال « نحن ننوى المحافظة على السيادة الكاملة لدولنا . . . وأن نتفاوض مع بعضنا البعض على قدم المساواة ، وذلك بصرف النظر عن الاعتبارات الخاصة بالأهمية الجغرافية أو الديمجرافية » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٤ ص ٨) كما قال الرئيس هوفويه بوانيى [هذا التعاون أى بين الدول الافريقية] سوف يكون أكثر نفعا . . . إذا ماقام على أساس المساواة والاحترام لجميع المصالح » (مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣١ ص ١١) .

(٣) أنظر على سبيل المثال المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الخامسة عشرة من ميثاق منظمة الدول الامريكية .

ولـكن لم يحدث أبداً أن ذكر بمثل هذا الأسلوب الصريح الحازم . وعلى حد تعبير تفاوا بليوا « أننا لا نستطيع أن نحقق الوحدة طالما أن بعض الدول الأفريقية لا تزال تمارس أوجه نشاط هدام فى دول أفريقية أخرى[١] » .

ونحن لا ننوى هنا التعرض للأسباب السياسية التى دفعت رئيس وزراء نيجيريا إلى مثل هذا القول ، ولا لأوجه النشاط الهدام التى أشار إليها، أو الدول المعنية التي تمارسها . كل ما يعنينا فى هذا الصدد هو أن المجتمعين فى أديس ابابا قد أدركوا تماماً أن أعمال الاغتيال السياسى غالباً ما ستكون آثارها فى المجتمع الافريقى أخطر كثيراً منها فى مجتمع يكون فيه الجهاز الحكومى مستقلا عن شخص رئيس الدولة .

وقد قال الرئيس هوفويه بوانيى فى هذا الصدد :

« إن ما نعتبره مخالفاً لروح الوحدة التى تحركنا جميعاً ، هو الاغتيال أو القتل المدبر فى الخارج ، أو الذى تشترك فيه دولة أجنبية بصورة خفية ، وذلك بغية قلب حكومة أو نظام حكم لا يلقى تأييد الدول الأفريقية التى تدبر أو تشجع مثل هذه الأعمال ومن ثم يتعين على مؤتمرنا أن يحدد سياسة مشتركة نتبعها فى مثل هذه الحالات ، ويجب أن تكون هذه السياسة واضحة تماما لهؤلاء الأخوة المزيفين ، حتى لا تنزلق أفريقيا فتغرق فى مثل هذه الثورات التى طالما مزقت دولا كثيرة نتيجة لتحريض بعض الطموحين المتعطشين للشهرة. وهذا يأتى دائماً على حساب الجماهير المجاهدة . . . التى تغرق بالتالى فى الفقر والبؤس ، وهي النتائج الحتمية لمثل هذه الاضطرابات »[٢].

---

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى، رقم ٣٥ ص ٣ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثانى رقم ٣١ ص ٨ — ٩ .

ولعله من المؤسف أن واضعى الميثاق لم يتفقوا على سياسة مشتركة تتبع تجاه الحكومات الجديدة التى تصل إلى الحكم عن طريق الاغتيال السياسى أو غيره من الحركات الهدامة ، (رغم أنه من الواضح أن الانقلاب الذى وقع فى توجو كان ماثلا فى أذهان المجتمعين) كأن يتفق على مبدأ عدم الاعتراف بمثل هذه الحكومات . فتطبيق هذا المبدأ فى أفريقيا وتكييفه وفقا للظروف الخاصة بهذه القارة ، كان يمكن أن يحد إلى درجة ما من أعمال الاغتيال التى وقعت فيها ، تماماً مثلما حاولت نظرية توبار من قبل أن تحد من الانقلابات العسكرية فى أمريكا الوسطى . ففى خطاب بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٠٧ ، وضع توبار — وزير خارجية الاكوادور — أسس مبدأ جديد يقضى بعدم الاعتراف بحكومة أجنبية تصل إلى الحكم عن طريق القوة (الاغتيال السياسى — التمرد الشعبى — الانقلاب العسكرى) . ولقد سجلت هذه النظرية فى اتفاقيتين دوليتين لم يعد معمولا بهما الآن : الأولى هى اتفاقية واشنطون لسنة ١٩٠٧ التى صدق عليها خمس من جمهوريات أمريكا الوسطى ، والثانية هى اتفاقية واشنطون لسنة ١٩٢٣ التى أبرمتها الدول نفسها على الأساس ذاته[1] .

غير أنه فى أديس ابابا لم يكن هناك وقت كاف لدراسة مثل هذه السوابق

---

(١) قرر مؤتمر واشنطون لسنة ١٩٠٧ عدم الاعتراف بأية حكومة تصل إلى الحكم عن طريق القوة فى أى من الجمهوريات الخمس المشتركة فيه « طالما أن الممثلين المنتخبين انتخابا حراً لم يعيدوا تنظيم البلاد على الأسس الدستورية » .

ولقد ورد ذكر نظرية توبار مرة أخرى فى قرار اتخذته اللجنة الأمريكية للدفاع السياسى فى مونتفيديو عاصمة اوروجواى فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، يقضى بأن الحكومات الأمريكية يجب أن تتشاور مع بعضها البعض قبل الاعتراف بحكومة جديدة تصل إلى الحكم عن طريق القوة .

أو التأمل فيها . فقد كان لزاماً على المجتمعين أن يضعوا فى الحال ميثاقاً يمكن أن يحوز على الموافقة الإجماعية . ولقد حقق واضعو الميثاق هذا الإجماع بالفعل عن طريق اللجوء إلى القواعد التقليدية للقانون الدولى العام ، وهى التى تقضى بأن الاعتراف من اختصاص الدول وحدها لا من اختصاص المنظمات الدولية .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها

ورد ذكر هذا المبدأ فى ديباجة الميثاق الأفريقى(١) ، وفى المادة الثانية(٢) ، وكذلك فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة التى تنص على « احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت ظل الاستقلال » .

وهذا المبدأ مرتبط من الناحية العملية بمشكلة خطيرة ، وهى مشكلة الحدود السياسية التى تفصل بين شتى الدول الافريقية . فهذه الحدود قد وضعت فى عهد الاستعمار دون النظر إلى المقتضيات الاقتصادية ولا الجغرافية للدول الأفريقية . فهل تبقى هذه الحدود كما وضعت أيام الاستعمار ، أم يجب إعادة النظر فيها فى ظل الاستقلال ؟ .

من الواضح أن التيار الذى ساد مؤتمر أديس أبابا كان يرمى إلى الابقاء على الحدود كما هى بدون تغيير . وقد عبر عن ذلك أكثر من رئيس ممن حضروا مؤتمر القمة الافريقى . فقال موديبو كيتا رئيس جمهورية مالى « يجب

---

(١) تنص الفقرة السابقة من الديباجة على « تصميم (أى تصميم رؤساء الدول والحكومات) على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة اراضيها » .

(٢) تنص الفقرة الثالثة من المادة الثانية على « الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة اراضيها واستقلالها » .

أن نتنازل عن أى مطالب إقليمية إذا أردنا ألا ندخل فى أفريقيا ما يمكن وصفه بأنه استعمار أسود[1] » . وأضاف إلى ذلك فيليبر تسيرانانا رئيس جمهورية مدغشقر «لم يعد من الممكن أن نلجأ إلى معايير جنسية أودينية أو لغوية لتغيير الحدود بين الأمم .. لأننا إذا فعلنا ذلك . . . فسوف تزول بعض الدول الافريقية من الخريطة [2] » . وأكد تفاوا بليوا رئيس وزراء نيجيريا الفكرة نفسها ، فقال « يجب على الدول الافريقية أن تحترم بعضها البعض ، إن نيجيريا تعترف بجميع الحدود القائمة فى أفريقيـا ، وتعـترف بوجود جميع الدول الافريقية[3] » .

هذه الأقوال وغيرها ليست فى الواقع إلا تأكيداً — بصور مختلفة — لمبدأ سبق أن وضعه وطبقه فقهاء أمريكا اللاتينية منذ ما يزيد على قرن من الزمن وهو مبدأ Uti Possidetis الذى يقضى بأن الحدود التى تفصل بين دول أمريكا اللاتينية يجب أن تطابق التقسيمات الإدارية التى وضعتها الامبراطورية الاستعمارية الأسبانية القديمة .

ولـكن إذا كان هذا المبدأ قد لاقى تأييد غالبية رؤساء الدول والحكومات فى أديس أبابا[4] . فمن المؤسف أنه لم يرد له ذكر فى الميثاق الافريقى ، إذ أن

(١) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٣ ص ٢ .

(٢) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ١٤ ص ٤ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى ، رقم ٣٥ ص ٢ . وقد أكد وزير خارجية الجزائر هذا المبدأ فى الاجتماع غير العادى لمجلس وزراء الدول الافريقية فيما بين ١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ بمناسبة الخلاف على الحدود الذى نشب بين الجزائر والمملكة المغربية .

(٤) لم يوافق عادن عبد الله عثمان رئيس جمهورية الصومال على هذا المبدأ فقال « لقد أظهر التاريخ أن أخطر العقبات التى تواجهها الوحدة الافريقية ترجع إلى الحدود السياسية المزيفة التى فرضتها القوى الاستعمارية على نطاق واسع فى القارة الافريقية . ولقد قال البعض ان أية محاولة لتعديل الحدود الحالية ... لن تؤدى إلى تحسين الوضع الحالى - بقدر ما تسىء إليه ، وأنه يجب بالتالى أن تبقى الأمور على ماهى عليه ، ونحن لا نوافق على هذا الرأى » . مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٢٥ ص ٥ . أنظر رد المندوب الأثيوبى على هذا القول فى مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثانى رقم ٤٣ ص ١ الحص ٣ .

اعتبار هذا المبدأ أساساً لتنظيم العلاقة بين الدول الافريقية ، كان يمكن أن يحول دون المنازعات على الحدود فى داخل القارة ، وهى بلاشك منازعات خطيرة وهدامة ، وقد يكون السبب فى عدم ذكر هذا المبدأ فى الميثاق هو الخوف من أنه لن يحوز الموافقة الإجماعية ، أو الخوف من أن يقال (كما قيل فعلا) أن ميثاق أديس أبابا يتضمن تصديقاً ضمنياً لتقسيمات التى وضعتها معاهدة برلين[١] .

وأيا كان السبب الحقيقى ، فما من شك أن تبنى مبدأ Uti Possidetis أفريقى ، كان خليقاً أن يؤدى إلى تدعيم سطوة القانون الدولى فى أفريقيا ، والحد من الاضطرابات فيها والمنازعات التى تقع بشأن الحدود السياسية الفاصلة بين الدول الافريقية .

٤ — فض المنازعات بالطرق السلمية

ورد هذا المبدأ فى الفقرة الرابعة من المادة الثالثة التي تنص على : « فض المنازعات بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم » فضلا عن ذلك ، نصت المادة التاسعة عشر من الميثاق على أن الدول الأعضاء تتعهد « بتسوية جميع المنازعات بينها بالطرق السلمية ، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم » .

ويلاحظ أنه لم يرد فى أى من هاتين المادتين ذكر للالتجاء إلى القضاء الدولى كأسلوب من أساليب فض المنازعات بالطرق السلمية ، فليس فى الميثاق

---

(١) فى سنة ١٨٨٥ اجتمعت ثلاث عشرة دولة أوروبية فى مدينة برلين لتنظيم المطالب الإقليمية للدول الأوربية فى أفريقيا . ومن الملاحظ أنه فى الخمس عشرة سنة التى تلت هذا المؤتمر ، كانت أفريقيا قد قسمت بين الدول الأوروبية ، وعقدت عدة اتفاقات بينها لرسم الحدود (انظر فى هذا الصدد مقال ا . بلانشيه فى لوموند دبلوماتيك) الفرنسية ١٩٦٣/٧/٣ .

الافريقى أية إشارة إلى محكمة العدل الدولية ، وذلك على الرغم من أن الدول الافريقية تشترك فى النظام الأساسى للمحكمة بحكم عضويتها فى الأمم المتحدة .

وقد قدم اقتراح فعلا فى المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية ، بإنشاء محكمة عدل دولية أفريقية ، غير أن هذا الاقتراح لم يؤخذ به ، إذ قدر الأعضاء أن إنشاء مثل هذه المحكمة يعتبر أمراً سابقاً لأوانه فى الوقت الحاضر .

فهل معنى ذلك أن أفريقيا لاتثق ببعض أحكام القانون الدولى العام ؟ إن تحليل مبادىء الميثاق الافريقى يؤكد عدم صحة هذا التفسير . فعندما ينص الميثاق على مبدأ المساواة فى السيادة أو على مبدأ عدم التدخل ، فهو يعتمد على المبادىء التقليدية للقانون الدولى . فضلا عن ذلك ، فإن تحليل الأعمال التحضيرية لمؤتمر وزراء الخارجية التمهيدى يؤكد إلى أى مدى بعيد بتمسك ممثلو الدول الافريقية المختلفة بضرورة الخضوع لقواعد القانون الدولى العام[1] .

تلك هى أهم المبادىء التى تحكم علاقات الدول الافريقية بعضها ببعض ، وننتقل الآن إلى دراسة المبادىء التى تحكم علاقات الدول الافريقية بالعالم الخارجي ، وهى مبادىء وصفها البعض بأنها « مفرطة فى التجديد » ، ووصفها البعض الآخر بأنها « مفرطة فى الثورية » .



(١) لعل السبب الحقيقي فى عدم ذكر الالتجاء الى محكمة العدل الدولية كوسيلة من وسائل فض المنازعات التى تقع بين الدول الافريقية بالطرق السلمية ، يرجع الى طول الإجراءات أمام هذه المحكمة وتعقدها وكثرة تكاليفها .

ثانيا : المبادىء التى تحكم علاقات الدول الافريقية بالعالم الخارجى

إن المبادىء التى تحكم علاقات الدول الافريقية بالدول غير الافريقية ، يسيطر عليها ظاهرة الاستعمار وما يترتب على ذلك من رغبة الدول الافريقية فى التخلص منه إلى الأبد ، والتحوط من عودته مقنعاً أو متخفياً فى صورة الاستعمار الجديد . هذه الحقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا عندما نحلل تلك المبادىء ، وهى ونقة الميثاق الأفريقى أربعة مبادىء أساسية :

١ — التعاون فى إطار الأمم المتحدة .

٢ — محاربة الاستعمار .

٣ — محاربة الاستعمار الجديد .

٤ — اتباع سياسة عدم الانحياز .

١ — التعاون فى إطار الأمم المتحدة

ذكر هذا المبدأ صراحة فى أكثر من مادة من مواد ميثاق أديس أبابا[1] .

ويتضح منها أن الميثاق الأفريقى لا يكتفى بإقرار تمشيه مع ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، بل إنه ينظر أيضاً إلى المنظمة العالمية على أنها خير إطار لتنظيم علاقات الدول الأفريقية بالعالم الخارجى ، ولا سيما بدوله التى كانت تستعمرها .

وإذا كان هذا المبدأ العام يبدو للوهلة الأولى سهل التطبيق ، ما دامت جميع الدول الأفريقية الموقعة على ميثاق أديس أبابا هي فى الوقت نفسه أعضاء فى

---

(١) أنظر ص ٨٠ من هذا الكتاب .

ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الصعوبة تبرز عندما يصطدم هذا المبدأ بالمبدأ الثانى وهو محاربة الاستعمار . ذلك لأن دولتين من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وهما جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال ، تعارضان تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة لهما ، وتقفان كل بطريقتها الخاصة فى وجه التخلص من الاستعمار الذي هو الهدف الأول من ميثاق أديس أبابا . كيف يمكن التوفيق إذن بين المقاطعة التامة لأفريقيا الجنوبية والبرتغال من الناحية التجارية والسياسية والدبلوماسية ، وبين مبدأ التعاون فى إطار الأمم المتحدة ؟ .

ومن ثم ، لم يكن من العجب أن نرى الدول الأفريقية تطالب بإيقاف هاتين الدولتين أو بفصلهما من المنظمة العالمية ، حتى لا يكون ثمة تعارض بين مبدأ مكافحة الاستعمار ومبدأ التعاون الودى بين جميع أعضاء منظمة الامم المتحدة .

وقد يستخلص البعض مما تقدم أن مبدأ محاربة الاستعمار له الأولوية على مبدأ التعاون فى إطار الامم المتحدة ، وأن المبادىء التى وضعها ميثاق أديس أبابا ليست كلها سواء فى الأهمية . ولكن يرد على ذلك بأن التعاون الدولى ، كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة ، يتطلب توافر شرط أساسى وهو احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً ، وهذا هو الحد الادنى من التضامن الإنسانى الذى بدونه لن يكون هناك أى تعاون دولى ممكن فى ظل الامم المتحدة أو خارج الأمم المتحدة .

وقد كتب الزعيم كوامى نكروما فى هذا الصدد « إلى أن يتم القضاء التام على جميع أشكال ومظاهر الاستعمار فى أفريقيا ، لا يمكن للثورة الافريقية أن تتعايش مع الاستعمار[1] » .

---

(١) Kwame Nkrumah , Africa Must Unite (Heinemann Educational Book Ltd . London 1963 page 204

٢ — محاربة الاستعمار

ورد هذا المبدأ فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تنص على « القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا » . وعادت الفقرة السادسة من المادة الثالثة فأكدته وذلك بنصها على « تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال التام لجميع الأراضى الافريقية التابعة » .

ولقد كان هذا المبدأ موضوع قرار هام وافق عليه رؤساء الدول بالإجماع . وهو يتضمن برنامجاً شاملا لمحاربة الاستعمار ، يؤكد الحاجة الماسة والملحة للاسراع فى تحرير جميع الأقاليم التى ما تزال تحت السيطرة الأجنبية وإتاحة حصولها على الاستقلال بلا قيد ولا شرط ، وكذلك التزام الدول الأفريقية المستقلة مساعدة الشعوب الافريقية التى لم تحصل على استقلالها .

وقد نص القرار على مجموعتين من الوسائل لتحقيق هذه الغايات ، بعضها باستخدام الاساليب السلمية والبعض الآخر باستخدام الاساليب القهرية .

أما الاساليب السلمية ، فتتضمن الخطوات الآتية :

١ ـ دعوة الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنح الاستقلال للشعوب والدول التابعة فى الحال .

٢ ـ دعوة الدول الكبرى إلى الامتناع عن مساعدة الحكومات الاستعمارية .

٣ ـ إرسال وفد من وزراء الخارجية إلى مجلس الأمن أثناء نظره فى موقف الاقاليم الافريقية الواقعة تحت سيطرة البرتغال .

أما الاساليب القهرية فتتضمن :

١ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الافريقية و بين حكومتى البرتغال وجنوب أفريقيا .

٢ — مقاطعة البرتغال وجنوب أفريقيا مقاطعة اقتصادية تامة . وهذا يتضمن منع استيراد السلع من هاتين الدولتين ، وإغلاق الموانى والمطارات أمام سفنها وطائراتها ، ورفض التصريح لطائراتها بالمرور فوق أقاليم الدول الأفريقية .

٣ — توحيد الحركات التحررية المختلفة .

٤ — إنشاء جيوش تحريرية وقوى من المتطوعين فى أقاليم الدول الأفريقية المستقلة لمؤازرة الحركات التحررية فى الأقاليم التابعة .

٥ — إنشاء لجنة تنسيق لتنظيم العمل المباشر من أجل تحرير الأقاليم الأفريقية التابعة .

وقد تكونت لجنة التنسيق من تسع دول[١] ، واتخذت دار السلام (عاصمة تنجانيقا) مقراً لها ، واجتمعت لأول مرة فى بداية يوليو سنة ١٩٦٣ تحت رئاسة السيد أوسكار كامبونا وزير خارجية تنجانيقا لدراسة الأساليب التى يمكن اتخاذها للعمل المباشر من أجل تصفية الاستعمار ، وقد أعلنت الدول الأعضاء فى بيان نشر عقب انتهاء اجتماع اللجنة . أنه بالنسبة إلى الدول التى تعترف بحق تقرير المصير مثل المملكة المتحدة ، يكفى استخدام أساليب الضغط الدبلوماسى لتعجيل تصفية مستعمراتها . أما بالنسبة إلى الدول التى لا تبدى استعداداً على الإطلاق للاعتراف بحق تقرير المصير[٢] ، فتستخدم حيالها جميع وسائل القهر الموضوعة تحت تصرف اللجنة[٣] .

---

(١) وهى أثيوبيا — الجزائر — الجمهورية العربية المتحدة — السنغال — الكونغو (ليوبولدفيل) أوغنده — تنجانيقا — غينيا — نيجيريا . (أنظر نشاط هذه اللجنة فى المقال المنشور فى مجلة الرابطة الافريقية يونيو ١٩٦٤) « سكرتير لجنة التسعة فى الرابطة الافريقية ». ص ٢٠ .

(٢) فى هذا الصدد قال ليوبلدسنجور فى الأمم المتحدة « يجب التفرقة بين الدول التى تمنح الاستقلال لمستعمراتها وبين تلك التى لا تمنحه لها » وارد فى دودوتيام ، السياسة الخارجية للدول الافريقية، باريس، مطابع الجامعة سنة ١٩٦٣ ص ١١٩ .

(٣) أنظر جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٣) أنظر جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٦٣.

وتدل التطورات الحديثة على أن مبدأ محاربة الاستعمار ينفذ تنفيذاً جديداً وفعالا ، سواء في المجال الأفريقي أو في المجال الدولي ، فلقد قطعت علاقات الدول الأفريقية بجمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال ، كما شنت الدول الأفريقية حملة قوية بغية طرد اتحاد جنوب أفريقيا من هيئة العمل الدولية ، كذلك أبعدت البرتغال من عضوية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، كما تبذل مجهودات متواصلة من أجل إعادة تنظيم الحركات التحررية الأفريقية وتوحيدها ، ومن هذا يتبين أن مكافحة الاستعمار بعد أن كانت تجرى قبل سنة ١٩٦٣ ارتجالا وفردياً وفق مصالح كل دولة أصبح في ظل منظمة الوحدة الأفريقية إجراء مدروساً وجماعياً .

٣ — محاربة الاستعمار الجديد

إذا كان مبدأ التخلص من الاستعمار — ومن أسوأ مظاهره التفرقة العنصرية — واضحاً لا يحتاج إلى شرح أو تحليل لأن مفهوم الاستعمار جلي ملموس ، فإن محاربة الاستعمار الجديد يعوزه التبيين والتوضيح الوافي لأنه ما برح بغير مفهوم محدد يتيح للباحثين استقراء ماهيته ومتابعة مخططاته .

ولقد ورد ذكر الاستعمار الجديد في الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الدار البيضاء ، كذلك ذكر عدة مرات في الخطب التي ألقاها رؤساء الدول في مؤتمر القمة الأفريقي(١) ، كما ورد في ديباجة ميثاق أديس أبابا ، ولكنه لم يذكر في صلبه .

فما المقصود بالاستعمار الجديد ؟ وما الفرق بينه وبين الاستعمار القديم ؟

لقد كان هذا المبدأ موضوع تفسيرات أربعة نجملها فيما يلي :

(١) على سبيل المثال ، ذكرت عبارة «الاستعمار الجديد» ثلاث عشرة مرة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس كوامي نكروما . أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الثاني ، رقم ٣٦ .

(٧)

أولها — التفسير الماركسي : نظرية الاستعمار الجديد تجد أصولها في الفكر الماركسي . فوفقاً للنظرية الماركسية الصينية نجد أن « التناقضات الجذرية القائمة بين الدول الاستعمارية وبين الأمم المضطهدة [أى بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة] يترتب عليها أن تظل العلاقات بين هاتين الطبقتين من الدول دائماً في غير صالح الدول الحديثة[1] » .

وقد كتب خبير سوفيتي متخصص في الشئون الافريقية : « يجب التفرقة بوضوح بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي ، فالاستقلال السياسي ما هو إلا الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام . . . وفي أغلب الحالات ، نجد أن الاستقلال السياسي لا يكون مصحوباً باستقلال اقتصادي ، فالقوى الاستعمارية تستمر في السعي وراء المحافظة على مراكزها أو استعادتها[2] » .

وأضاف الخبير السوفيتي : ان الاستعمار الجديد يظهر من الناحية الاقتصادية في الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى المحافظة على تبعية الدول حديثة الاستقلال للدول التي كانت تستعمرها ، ويظهر من الناحية الدبلوماسية في صورة إبرام معاهدات ثنائية أو الانتماء إلى تكتلات عسكرية[3] .

ثانيها — التفسير الاقتصادي : ويرى أن العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الدول الصناعية المتقدمة المصدرة للسلع المصنوعة ، وبين الدول المتخلفة

---

(١) أنظر ين مين باو « تأملات جديدة حول التجربة التاريخية لدكتاتورية البروليتاريا» نشرة الاستعلامات السوفيتية ، رقم ١٠٢٤ ، ٣ يناير سنة ١٩٥٧ ، تنشرها السفارة السوفيتية بباريس .

(٢) أنظر ا . ا بوتيخين « السمات المميزة لانهيار النظام الاستعماري في أفريقيا » . وارد في فرانسوا جيوم « النظرية الماركسية للتخلف » مجلة السياسة الخارجية (الفرنسية) رقم ٤ سنة ١٩٦٢ ص ٣٦٩ .

(٣) المرجع السابق .

المصدرة للمواد الأولية ، لا يمكن أن تكون متكافئة ، لأن الخسارة تكون دائما على الدول المتخلفة والربح للدول المتقدمة[1] .

وقد أشار الرئيس جمال عبد الناصر إلى هذه النظرية فى قوله بمؤتمر أديس أبابا :

« هناك الاصرار على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة فى المنفعة[2] » .

ثالثها : النظرية التى تولى شرحها الدكتور كوامى نكروما ، فهو يرى أن الاستعمار الجديد يتمثل فى التجزئة . فالاستعمار القديم قبل أن ينسحب من منطقة ما يعمل على تجزئتها إلى دويلات صغيرة لا تستطيع كل منها أن تقوم وحدها ، ولا أن تتحمل أعباء الاستقلال ، فتضطر إلى مد يدها إليه ، فتستمر العلاقة الاستعمارية قائمة تحت ستار جديد ، هو الذى نسميه « الاستعمار الجديد » . والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها السياسة الاستعمارية الفرنسية التى مزقت الأقاليم التى كانت خاضعة لها إلى اثنتى عشرة دويلة ، والاستعمار البلجيكى الذى قسم اقليم رواندا أوراندى إلى دولتين قبل أن ينسحب ، كما حاول هذا الاستعمار أيضاً تجزئة الكونغو ..

ويرى الدكتور نكروما أنه لا خلاص من الاستعمار الجديد إلا بالوحدة الأفريقية العاجلة الشاملة ، غير أن رؤساء الدول المجتمعين فى اديس ابابا لم يأخذوا

---

(١) أنظر جينار ميردول « النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة » ص ٩٩ وما بعدها .

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الأفريقى ، المرجع المذكور ص ٥ .

(على ما بينا فى الفصل السابق) بآراء الدكتور نكروما ، ورفضوا مبدأ الاتحاد فى الحال .

رابعها : النظرية التى تقدم بها الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الدار البيضاء ، وفحواها أن الصهيونية الدولية صورة من صور الاستعمار الجديد . فالاستعمار القديم أنشأ الدولة الصهيونية لتكون ركيزة له فى الشرق العربى ، ولتكون وسيطا له فى القارة الأفريقية . وتستند هذه النظرية العربية إلى أرقام دقيقة توضح أن اسرائيل وهى لا تستطيع العيش إلا فى ظل المساعدات الأجنبية نراها مع ذلك تقدم مساعدات إلى بعض البلاد الأفريقية ، فهى اذن مجرد وسيط للتغلغل الاستعمارى . وقد وافقت منظمة الدار البيضاء على هذه النظرية ، واصدرت قرارها المشهور وفيه : « يلاحظ المؤتمر – باستنكار – أن اسرائيل دأبت فى مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ، ولا سيما مسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية فى أفريقيا – لذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الأوسط ، بل فى أفريقيا وآسيا أيضاً ، ويدعو المؤتمر جميع دول أفريقيا وآسيا إلى الوقوف أمام هذه السياسة الجديدة التى يستخدمها الاستعمار فى خلق قواعد له » .

ولكن مؤتمر أديس أبابا لم يسجل هذه التفسيرات للاستعمار الجديد ، والرئيس جمال عبد الناصر فى أديس أبابا قد المسح فى الخطبة التى ألقاها إلى بواعث إرجاء المناقشة فى هذه المشكلة بقوله : « لقد جئنا إلى هنا بغير أنانية ، حتى المشكلة التى نعتبرها من أخطر مشاكلنا وهى مشكلة اسرائيل التي رأت معنا دول مجموعة الدار البيضاء – بحق – أنها أداة من أدوات التسلل الاستعمارى فى القارة وقاعدة من قواعده العدوانية ، لن نطرحها للمناقشة فى هذا الاجتماع ،

مؤمنين بأن تقدم العمل الافريقى الحر يكشف الحقيقة يوما بعد يوم بالتجربة ، ويبرئها من كل زيف أمام الضمير الأفريقى » .

نستخلص من كل ذلك أن الاستعمار الجديد لم يقدم له تعريف فى مؤتمر اديس أبابا ، ولكن المؤتمر ترك مفهوم هذه العبارة بغير تحديد قصدا . وخلاصة الآراء فى ذلك :

١ ـ الاستعمار الجديد خطر قائم ملموس يهدد القارة الأفريقية فى وحدتها ونموها .

٢ ـ الاستعمار الجديد قد تكون له عدة صور لا صورة واحدة ، وإن لم يتفق على أشد هذه الصور خطرا .

٣ ـ لم يحدد ميثاق اديس أبابا أساليب مكافحة الاستعمار الجديد ، بخلاف ما اتبع بالنسبة إلى مكافحة الاستعمار القديم ؛ لأن عدم تحديد مفهومه يجعل وسائل مكافحته عسيرة ومتشعبة وغير محكمة .

٤ — عدم الانحياز

ورد هذا المبدأ فى الفقرة السابعة من المادة الثالثة وهى تنص على « تأكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات » . ويقصد بهذا المبدأ عدم الارتباط عسكريا أو سياسياً مع إحدى الكتلتين المتنازعتين ، وعدم اتباع سياسة خارجية قد تؤدى إلى الانحياز . فهو يتضمن رفض منح قواعد عسكرية لأى من الكتلتين الشرقية والغربية ، والغاء جميع المعاهدات العسكرية القائمة ؛ وعدم الإشتراك فى مثل هذه المعاهدات فى المستقبل .

هذا المبدأ لايعنى بأى حال من الأحوال ان الدول غير المنحازة قد تنازلت

عن حقها في الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . فهذه الدول تحتفظ بحقها في تكوين جيش وفي استخدامه في حالة تهديد مصالحها تهديداً مباشراً . وفضلا عن ذلك ، فان المادة الثانية من ميثاق أديس أبابا تؤكد أن الدول الأعضاء «ستقوم بتنسيق وتنظيم سياساتها العامة في ميادين الأمن والدفاع» . وقد أنشئت لذلك لجنة سميت لجنة الدفاع ، وبعبارة أخرى ، تستطيع الدول الأفريقية ان يحالف بعضها بعضاً ، وأن تتبادل حق استخدام القواعد العسكرية في اقاليمها ، دون أن يعتبر ذلك خروجاً على مبدأ عدم الانحياز .

وقد يقال : ما الفرق بين الأحلاف العسكرية الأفريقية التي تعقد بين الدول المؤتمرة والأحلاف العسكرية التي تعقد بينها وبين دول غير أفريقية ؟ لماذا تؤدي هذه الأخيرة إلى الخروج على مبدأ الانحياز في حين لا تؤدي الأولى إلى ذلك ؟

الجواب على ذلك ، هو أنه إذا ما قامت دولة أفريقية بابرام محالفة عسكرية مع دولة أوربية منحازة ، فإن هذا سوف يترتب عليه انتماء الدولة الأفريقية إلى إحدى الكتلتين المتنازعتين . وبالتالي إدخال الحرب الباردة في أفريقيا ، كما أن فيه أيضاً خطر إدخال الاستعمار الجديد في أفريقيا ، وهو خطر قد يمتد إلى القارة بأكملها . أما إذا أبرمت الدولة الافريقية نفسها محالفة عسكرية مع دولة أفريقية أخرى ، فقد يؤدي ذلك إلى قلقلة ميزان القوة في أفريقيا ، ولكنه لن يؤدي إلى إدخال الحرب الباردة فيها ، مادامت جميع الدول الأفريقية لن تكون منحازة ، فالفرق بين هذين النوعين من الأحلاف واضح كل الوضوح [١] .

---

(١) أنظر في هذا الصدد بحثنا « القواعد العسكرية » المنشور في مجلة الأهرام الاقتصادي عدد أول مايو ١٩٦٤ .

وأخيراً، فما هى النتائج العملية لمبدأ عدم الانحياز كما ورد فى ميثاق أديس أبابا؟ أو بعبارة أخرى، ما موقف الدول الأفريقية التى تكون قد ارتبطت من قبل إبرام الميثاق مع دولة أوروبية منحازة؟ إن مبدأ عدم الانحياز كما ورد فى الميثاق الأفريقى يعنى أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يجب عليها أن تنسحب من أية معاهدة عسكرية تكون قد أبرمتها مع دولة منحازة قبل التوقيع على الميثاق الأفريقى. وهذا معناه ضرورة إلغاء الاتفاقات الخاصة بالتعاون العسكرى التى أبرمت بين فرنسا و بعض الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وكذلك المحالفة القائمة بين ليبيا والمملكة المتحدة و بين ليبيا وأمريكا. ومعناه أيضاً أن الدول الأعضاء فى المنظمة الأفريقية يجب أن تطالب بجلاء القوات من جميع القواعد العسكرية الأجنبية فى أفريقيا، كالقواعد الامريكية والبريطانية فى ليبيا، والقواعد الفرنسية فى المرسى الكبير (بالجزائر) وفى داكار وفورلامى، والقواعد البريطانية فى مومباسا. فهذه المطالب ليست إلا النتائج المنطقية لسياسة عدم الانحياز.

إن تطبيق منظمة الوحدة الافريقية لهذا المبدأ قد حقق لها انتصارات لا بأس بها. فتونس قد تخلصت من القاعدة الفرنسية فى بيزرت، وليبيا طلبت من إنجلترا أن تسحب قواعدها من بلادها. وفى بداية مايو سنة ١٩٦٤، اجتمع برلمان جمهورية تشاد وطلب من حكومته سحب القوات الفرنسية من قاعدة فورلامى [1]. ومع أن تحقيق عدم الانحياز بالنسبة إلى جميع الدول الافريقية قد لا يكون ميسوراً فى المستقبل القريب، إلا أنه يجب أن يظل هدفاً أساسياً نصب أعين الدول الافريقية، لأن عدم الانحياز يعتبر من أهم وسائل تقوية الوحدة الأفريقية وأكثرها فعالية، فهو يصلح إطارا لسياسة خارجية موحدة، كما أنه يحول فى الوقت نفسه دون دخول الحرب الباردة فى القارة.

---

(١) أنظر الأهرام الاقتصادى عدد (١٠ / ٥ / ١٩٦٤).

المبحث الثانى

العضوية والهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية

أولا : العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية

العضوية فى منظمة الوحدة الافريقية مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول القارة الافريقية . فالفقرة الاولى من المادة ٢٨ من ميثاق أديس أبابا تنص على أنه « يمكن لأية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت ، بعزمها على الانضمام إلى هذا الميثاق » . وأضافت الفقرة الثانية : إنه على السكرتير العام الإدارى عند وصوله مثل هذا الإخطار ، أن يرسل نسخاً منه إلى جميع الدول الأعضاء . ومن هذا يتبين أن إجراءات الانضمام ميسرة للغاية ، لا تتقيد بأغلبية خاصة ، وليس هناك حق اعتراض ممنوح لبعض الدول للحيلولة دون انضمام أعضاء جدد . كل ما هو مطلوب أن تـكون الدولة : أفريقية ومستقلة ، وأن توافق أغلبية الدول الأعضاء على انضمامها إلى المنظمة .

والعضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية ليست قاصرة على الدول الواقعة داخل رقعة القارة ، ولـكنها تشمل الجزر المحيطة بها أيضاً ، طبقاً لما جاء بالفقرة الثانية من المادة الاولى من الميثاق الافريقى التى تنص على أن منظمة الوحدة الافريقية تشمل « دول قارة أفريقيا ، ومدغشقر ، والجزر الاخرى المحيطة بأفريقيا » . وهذه الجزر ــ ويقدر عددها بأربع وعشرين جزيرة أو مجموعة

جزر — تقع جميعها تقريباً تحت السيطرة الأجنبية[١] ، ومن ثم يجب أن تستقل قبل أن يتسنى لها الانضمام إلى منظمة الوحدة الافريقية عملا بنصوص الميثاق . ولقد أشار عدد كبير من رؤساء الدول الافريقية ومن المعلقين الافريقيين إلى أهمية هذه الجزر بالنسبة الى الوحدة الافريقية[٢] .

هذا ، ويلاحظ أنه ليس لجميع الحكومات الافريقية حق الانضمام إلى منظمة الوحدة الافريقية . ونعنى بخاصة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا . ذلك لأن عبارة « الافريقية » المذكورة فى المادة ٢٨ من الميثاق تتضمن إلى جانب مفهومها الجغرافى ، مفهوماً سياسياً وإيديولوجياً ، بمعنى أنه لا يكفى أن تكون الحكومة التى تريد الانضمام إلى منظمة الوحدة الافريقية ، مسيطرة سيطرة فعالة على إقليم أفريقى ، وإنما يشترط فيها أيضا أن تكون معتنقة المبادىء الايديولوجية المنصوص عليها فى ميثاق أديس أبابا ، وهى الإيمان بحق تقرير المصير ، وبمحاربة الاستعمار ، وبعدم التمييز العنصرى . وقد عبر عن ذلك الرئيس تسرانانا بقوله :

---

(١) الجزر الأفريقية الواقعة تحت السيطرة البريطانية هى : اسنشيون — سانت هيلين — مافيا — موريتوس — بما — سوكوترا توستان دا كونها — زنجبار — جوه — سيشيل — آميرانت — رودريجيز — وتحت السيطرة الفرنسية : باسا دو أندسيا أوروبا — ريونيون — ارخبيل كومورس — وتحت السيطرة البرتغالية : برينسيب — ساوتوم — جزر الرأس الخضراء — مديرا — أرخبيل بيجادوس — وتحت السيطرة الأسبانية : أنابو — كنارى — فرناندو بو — وتحت سيطرة جمهورية أفريقيا الجنوبية : برنس ادوارد وماريون.

(٢) أنظر فى هذا الصدد كوامى نكروما « أفريقيا يجب أن تتحد » المرجع المذكور ص ١١ . أنظر أيضاً ما جاء بمقال محمد حقى فى جريدة الأهرام بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٦٣ : « ... أيقن رؤساء الدول الافريقية فى اجتماعهم بأديس أبابا أن الجزر جزء لا يتجزأ من القارة ، ونصوا على أن يكون ميثاقهم ومنظمتهم باسم الدول الأفريقية والجزر المحيطة بها » وأضاف « ولقد لعبت الجزر ، سواء فى الشرق أو الغرب ، دوراً هاماً فى استعمار القارة ، واستخدمت كقواعد ثابتة ، وحاملات الطائرات ، سواء أكانت فرناندوبو فى الغرب التى بدأ منها استعمار نيجيريا ، أو زنجبار التى دخل منها الاستعمار شرق أفريقيا كله ... »

« إن العضوية (فى منظمة الوحدة الأفريقية) مفتوحة لجميع الدول الأفريقية التى تعتبر نفسها ملتزمة ميثاق سان فرانسسكو فى علاقاتها بعضها بالبعض ، وعلى هذا الأساس نفسه سوف ترحب [المنظمة] بالدول التى حصلت على استقلالها أخيراً ، ولكنها لا تستطيع أن تقبل انضمام دول تقوم سياستها على أساس التمييز العنصرى[1] » .

وكما أن الدول الأفريقية لها حق الانضمام إلى المنظمة ، فلها كذلك حق الانسحاب منها وفقاً لأحكام المادة ٣٢ من الميثاق ، إذ تقول : « على أية دولة تريد الانسحاب من المنظمة أن تقدم إخطاراً مكتوباً إلى السكرتير العام الإدارى » ومع ذلك ، فإن الانسحاب لا يسرى إلا بعد مرور سنة من تاريخ الإخطار ، وحينئذ يتوقف تطبيق الميثاق بالنسبة إلى هذه الدولة .

ثانيا — الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية

نصت المادة السابعة من ميثاق الوحدة الافريقية على أن هذه المنظمة تحقق أهدافها عن طريق الهيئات العاملة التالية :

١ — مجلس رؤساء الدول والحكومات .

٢ — مجلس وزراء الخارجية .

٣ — الأمانة العامة .

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

٥ — اللجان المتخصصة

وعلى خلاف الوضع فى ميثاق الأمم المتحدة ، لا تعتبر جميع الهيئات العاملة

---

(١) مضابط مؤتمر القمة . المجلد الثانى رقم ١٤ ص ٨ .

فى منظمة الوحدة الافريقية على حد سوى[١] فالأمانة العامة خاضعة لمجلس وزراء الخارجية ، وهو بدوره خاضع لمجلس رؤساء الدول والحكومات[٢] .

١ — مجلس رؤساء الدول والحكومات

تنص المادة الثامنة من ميثاق أديس أبابا على أن : « مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة » .

ويلاحظ على تشكيل هذا المجلس :

١ — أنه يشتمل على رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات . والهدف من ذلك هو التغلب على الصعاب التى قد تنشأ فى حالة ما إذا كان رئيس الدولة غير أفريقى ، كما هو الوضع بالنسبة إلى سيراليون مثلا ، حيث تعتبر ملكة إنجلترا رئيسة الدولة ، ففى هذه الحالة يشترك رئيس الحكومة فى المجلس .

٢ — أنه يعتبر حضور رئيس دولة معينة فى أحد اجتماعات المجلس حائلا من حيث المبدأ دون حضور رئيس حكومة هذه الدولة فى وقت واحد. ومع ذلك فهناك سابقة يجب الإشارة إليها فى هذا الصدد، وهى حضور السيد مامادو ديا رئيس حكومة السنغال مع السيد ليو بولد سنجور رئيس الدولة فى اجتماع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى مجموعة برازافيل الذى انعقد فى تاناناريف من ٦ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

٣ — أنه وإن كانت المادة الثامنة من الميثاق الأفريقى قد عينت صفة الأعضاء الذين يتألف منهم هذ المجلس تعيينا محدداً فحصرتها فى رؤساء الدول

---

(١) لم تفرق المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة بين الهيئات العاملة للمنظمة ، فاعتبرتها كلها على حد سوى .

(٢) تحتل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم مكانة خاصة فى منظمة الوحدة ، أنظر ص ١١٦ من هذا الكتاب .

والحكومات ، غير أن المادة التاسعة تساهلت فأجازت أن « يتكون هـــذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين » .

ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام فى دورة عادية . ولم يحدد الميثاق مكان الاجتماع ، فتحديده من اختصاص المجلس نفسه . ويمكن دعوة المجلس إلى الاجتماع فى دورة غير عادية ، بناء على طلب أحد الأعضاء وبشرط موافقة أغلبية الدول الأعضاء . ولكى يكون الاجتماع صحيحا يشترط أن يحضره ثلثا الأعضاء على الأقل .

ووفقا لأحكام المادة العاشرة من الميثاق ، يكون لكل دولة صوت واحد . وتصدر القرارات فى المجلس بأغلبية ثلثى الأعضاء ؛ أما القرارات الخاصة بالاجراءات فتتم بالاغلبية البسيطة . ويتم الفصل فيما إذا كان القرار موضوعيا أو اجرائيا بالاغلبية البسيطة كذلك .

ولمجلس رؤساء الدول والحكومات سلطات واسعة للغاية . إذ وفقا المادة الثامنة من الميثاق ، لا تقتصر سلطاته على « تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة » بل له أيضا حق « إعادة النظر فى تكوين جميع الهيئات العاملة ووظائفها وأوجه نشاطها ، وكذلك أية وكالات متخصصة يتم إنشاؤها وفقا للميثاق الحالى » .

وبعبارة أخرى ، تعتبر جميع هذه الهيئات العاملة ، أجهزة تابعة لمجلس رؤساء الدول والحكومات . هذا ، ولا يجوز للمجلس أن يلغى هذه الهيئات إلا وفقا لاحكام المادة الثالثة والثلاثين ، التى تنص على أنه فى حالة تعديل الميثاق أو إعادة النظر فيه ، يجب اتباع الخطوات الآتية :

١ — تقديم طلب مكتوب إلى السكرتير الإدارى .

٢ — إخطار جميع الدول الاعضاء بهذا الطلب.

٣ — مرور عام على تاريخ الإخطار قبل أن ينظر المجلس فى طلب التعديل .

٤ — لا يعتبر التعديل ساريا إلا إذا وافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل .

ويمكن تقسيم اختصاصات مجلس رؤساء الدول إلى ثلاث فئات رئيسية وهى :

١ — رسم الخطوط العريضة للسياسة العامة التى يسند تنفيذها الى مجلس الوزراء .

٢ — الموافقة على القرارات التى يصدرها مجلس الوزراء .

٣ — إنشاء هيئات فرعية جديدة أو إدخال تعديلات على تكوين الهيئات القائمة أو على اختصاصاتها . وقد ألقت المادة العشرون على عاتق المجلس مهمة إنشاء خمس لجان متخصصة هى : لجنة اقتصادية واجتماعية — لجنة لشئون التعليم والثقافة — لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية — لجنة للدفاع — لجنة للشئون العلمية والفنية والأبحاث .

٢ — مجلس وزراء الخارجية

يعتبر مجلس وزراء الخارجية ثانى الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الأفريقية من حيث الأهمية .

ويتكون هذا المجلس على ماينبىء اسمه ، من وزراء خارجية الدول الأعضاء ومع ذلك ، فلهذه الدول حق اختيار وزراء آخرين لتمثيلها فى اجتماعات المجلس [1] .

(١) المادة الثانية عشرة من ميثاق أديس أبابا تنص على أن المجلس يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء « أو أي وزراء تحددهم حكومات هذه الدول » .

وهنا يلاحظ أنه يشترط فيمن ينوب عن وزير الخارجية ، أن يكون فى رتبة وزير ، خلافاً لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، إذ أن لرئيس الدولة حرية اختيار من ينوب عنه دون أن يحدد الميثاق رتبة معينة له .

ويجتمع مجلس وزراء الخارجية مرتين على الأقل فى السنة ، كما يمكن أن يجتمع فى دورة غير عادية بناء على طلب دولة عضو ، على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء على الأقل . وكما هو الحال فى مجلس رؤساء الدول ، يشترط لصحة انعقاد المجلس حضور ثلثى الأعضاء على الأقل .

وتختلف إجراءات التصويت فى مجلس وزراء الخارجية عن تلك التى تتبع فى مجلس رؤساء الدول . فجميع قراراته تصدر بالأغلبية البسيطة ، دون التمييز بين القرارات الموضوعية والقرارات الاجرائية . ولقد وصفت هذه الأغلبية فى الأصل على أنها أغلبية « الأعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت » . ثم عدل عن ذلك واعتبرت الأغلبية هى أغلبية عدد أعضاء المجلس جميعاً ، حتى لا تتاح لأية مجموعة من الدول فرصة للسيطرة عليه ، و بذلك أزيل كل غموض فى عبارة « أغلبية مجلس وزراء الخارجية » .

ولقد ظهرت هذه المشكلة فى أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية بداكار فى يوليو سنة ١٩٦٣ . فقد رشحت لجنة خاصة السيد ديللوتللى (المندوب الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة) ليكون الأمين العام للمنظمة . ومع ذلك ، فلم يحز ديللوتللى إلا على ١٤ صوتاً فى مجلس وزراء الخارجية ، وهو رقم يمثل الأغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين والمشتركين فى التصويت ، ولكنه لا يمثل أغلبية أعضاء المجلس . ومن ثم ، أعلن رئيس المجلس أن الترشيح غير موافق عليه ، ولم يعترض أحد على ذلك .

ولقد عقد المجلس أولى دوراته غير العادية بمناسبة النزاع الذى قام بين

الجزائر والمغرب بشأن الحدود . ففى ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، نشب القتال على حدود الدولتين حول ملكية موقعين فى الصحراء ، وقد جاء ذلك على أثر هدنة قصيرة دامت نحو عام . وأخفقت جميع المساعى التى بذلتها جامعة الدول العربية وعدد من القارة الافريقية للتوفيق بين الدولتين ، وخيف أن يتطور النزاع إلى حرب سافرة .

وفى ١٤ أكتوبر ، طلب وزير خارجية الجزائر من منظمة الوحدة الافريقية أن تسوى النزاع القائم . وفى هذه الأثناء ، اتصل الامبراطور هيلاسلاسى بالرباط والجزائر ، وأخيراً استطاع أن يقنع الرئيس بن بيلا والملك الحسن بالاجتماع معه ومع الرئيس موديبو كيتا فى باماكو . وانعقد المؤتمر فى باماكو يومى ٢٩ و ٣٠ أكتوبر ، وتقرر فيه أن يعقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية فى الحال . وفى نهاية المؤتمر ، وقع الرئيس بن بللا والملك الحسن على اتفاقية وقف إطلاق النار .

وانعقدت الدورة غير العادية لمجلس وزراء الخارجية فى أديس أبابا من ١٥ إلى ١٨ نوفمبر عملا بالفقرة الثانية من المادة الثانية عشر من الميثاق . وحضر جميع الأعضاء هذا الاجتماع للاستماع لحجج ممثلى الدولتين المتنازعتين . وقد اتخذ المجلس قراراً بإنشاء لجنة تحكيم خاصة من سبع دول هي : أثيوبيا ــ السودان ــ السنغال ــ تنجانيقا ــ ساحل العاج ــ مالى ــ نيجيريا ــ وأسند إلى اللجنة مهمة دراسة مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب ، وتقديم اقتراحات عملية إلى هاتين الدولتين يمكن على أساسها تسوية النزاع تسوية نهائية . واجتمعت اللجنة مرة أخرى فى أبدجان فى ديسمبر التالى واتخذت مدينة باماكو مقراً لها .

وأخيراً ، فى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٤ . أعلن الرئيس بن بيلا أنه قد تم التوقيع على اتفاق لإنهاء النزاع ، وجدير بالذكر أن هذا الاتفاق الذى أفسح الطريق أمام التسوية النهائية لهذا النزاع الكبير ، قد تم التوقيع عليه بحضور ممثلى لجنة تحكيم منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يتم الإعلان بعد عن التفاصيل الكاملة لهذا الاتفاق .

ومن ثم ، يمكن القول بأن التجربة الأولى لمنظمة الوحدة الافريقية فى ميدان فض المنازعات بالطرق السلمية ، كانت تجربة ناجحة ، وإذا ما تم تسوية النزاع نهائياً نتيجة لتدخل هذه المنظمة ، فسوف تكون قد حققت نجاحاً هو الأول من نوعه .

واجتمع مجلس وزراء الخارجية فى دورة غير عادية أخرى فيما بين ١٢ و ١٥ فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة دار السلام بناء على طلب حكومة تنجانيقا على أثر الاضطرابات التى وقعت فى تنجانيقا وأوغنده وكينيا ، وحملت حكومات هذه الدول على أن تستعين بالقوات البريطانية[1] .

وقد انعقدت هذه الدورة غير العادية بناء على طلب السيد جوليوس نايريرى إذ أرسل فى ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ خطابات إلى جميع رؤساء الدول الافريقية طالباً منهم عقد هذه الدورة ، وفى الخطابة التى ألقاها أثناء اجتماع مجلس وزراء

---

(١) فى ليلة ١٩ يناير سنة ١٩٦٤ تمردت فرقة من جيش تنجانيقا كانت معسكرة فى مدينة دار السلام . واضطر الرئيس نايريرى أن يطلب مساعدة القوات البريطانية لإخماد ثورة هؤلاء المتمردين ، فنزلت قوات بريطانية من البحر فى ٢٥ يناير ١٩٦٤ ، واستطاعت التغلب على المتمردين بسهولة . وقد وقعت اضطرابات مماثلة فى أوغنده ، حيث تمردت بعض القوات فى ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ ، فاضطر رئيس الوزراء ملتون أوبوتى إلى طلب مساعدة القوات البريطانية ايضاً فوصلت فى ٢٥ يناير وسيطرت على الموقف . أما فى كينيا وكان قد أعلن استقلالها فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، فقد اضطر رئيس الوزراء جومو كينياتا إلى أن يطلب هو الآخر مساعدة القوات البريطانية لاخماد التمرد الذى وقع فى معسكرات كينيا .

الخارجية ، عبر عن الذل الذى أحست به بلاده وهى تستعين بقوات غير افريقية ، كما وضح خطورة هذا التدخل لأن الدولة التى طلبت منها المساعدة وهى انجلترا دولة منحازة فى الحرب الباردة ، وبالتالى فمساعدتها تهدد مبدأ عدم الانحياز الذى هو من مبادىء ميثاق أديس أبابا .

وقد قرر مجلس وزراء الخارجية تكوين لجنة[١] يعهد إليها فى وضع اقتراحات إيجابية لتحل جيوش أفريقية محل الجيوش البريطانية ، ولحل النزاع بين أثيوبيا والجمهورية الصومالية ، وقد وافق مجلس وزراء الخارجية على الاقتراحات التى قدمتها اللجنة بشأن إحلال قوات أفريقية محل القوات البريطانية .

أما الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء الخارجية ، فقد انعقدت بمدينة لاجوس فيما بين ٢٤ فبراير وأول مارس سنة ١٩٦٤ ، وأنشأت ثلاث لجان فرعية ، أولاها : مهمتها دراسة الاشتباكات التى وقعت بين الصومال من ناحية وأثيوبيا وكينيا من ناحية أخرى[٢] . وثانيتها : مهمتها دراسة الوسائل التى تكفل تدعيم الوحدة الافريقية[٣] ، أما الثالثة : فمهمتها دراسة موضوع فض المنازعات الافريقية بالطرق السلمية[٤] .

---

(١) تكونت هذه اللجنة من تنجانيقا ، واوغندة ، وكينيا ، ونيجيريا ، واثيوبيا ، والجزائر ، وغينيا ، ومالى ، والنيجر ، وساحل العاج ، ومدغشقر ، والسنغال.

(٢) كانت هذه اللجنة تتكون من أحد عشر عضوا : المغرب تونس ، الجمهورية العربية المتحدة ، السودان ، ليبريا ، غانا ، سيراليون ، داهومى ، موريتانيا ، فولتا العليا ، الكمرون. ويلاحظ أن الدول الأطراف فى النزاع ليست ممثلة فيها .

(٣) تكونت هذه اللجنة من إحدى عشرة دولة : نيجيريا ، غانا ، غينيا ، ليبيريا ، أوغنده ، الجمهورية العربية المتحدة ، مدغشقر ، الكمرون ، السودان ، تونس ، والكونغو (ليوبولدفيل) .

(٤) تألفت هذه اللجنة من سبع دول : الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية الصومالية ، تنجانيقا ، ليبريا ، نيجيريا ، مالى ، غينيا .

ومن الجدير بالملاحظة أن غانا تقدمت بعدة مقترحات تدخل كلها فى نطاق سياستها التى تدور حول « الوحدة الافريقية على الفور » ، إلا أن النظر فى هذه المقترحات أجل إلى اجتماع يعقده مجلس رؤساء الدول والحكومات فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ .

٣ — الأمانة العامة

دارت مناقشات عدة فى مؤتمر أديس أبابا حول المقر الدائم للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية، وحول كيفية تأليف الأمانة وتنظيمها ، وتقدمت الحكومة الأثيوبية بمشروع مفصل لتنظيم هذه الأمور[1] غير أنه رئى أن تترك هذه المسائل لمجلس وزراء الخارجية للنظر فيها فى أول اجتماع له ، واكتفى بتأليف لجنة من الخبراء لوضع مشروع لإنشاء أمانة دائمة[2] .

واجتمع مجلس وزراء الخارجية فى داكار فى أول أغسطس سنة ١٩٦٣ ، وكانت المسائل التنظيمية الخاصة بمنظمة الوحدة الافريقية تحتل مكان الصدارة فى جدول أعماله ، ولا سيما اختيار مقر دائم للأمانة العامة ، وتعيين أمين عام للمنظمة .

وقد اقترحت ثلاث عواصم أفريقية لتكون احداها مقراً للامانة العامة وهى: أديس أبابا ، داكار ، لاجوس ، ولم يتوصل المؤتمر إلى الاتفاق على مقر

---

(١) أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، E.M.q.c.3 ، ١٧ مايو سنة ١٩٦٣ .

(٢) اتخذت هذه اللجنة أديس أبابا مقرا لها — وكانت تتكون من ممثلين عن كل من الجمهورية العربية المتحدة — الكونغو (برازافيل) — أوغندة — غانا — نيجيريا أنظر مضابط مؤتمر القمة ، المجلد الأول ، القرار رقم Rev 1 ، ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ .

الأمانة العامة[١] ، ولكن يبدو أن الاختيار سوف يقع على أديس أبابا ، وذلك لعدة أسباب ، منها :

١ — أن منظمة الوحدة الأفريقية قد أنشئت فيها ، وهذا يعطيها الأولوية على العواصم الافريقية الأخرى .

٢ — أنها نقطة التقاء متوسطة بين مختلف الدول الافريقية ، سواء منها ما كان ناطقاً بالفرنسية أو بالانجليزية أو بالعربية ، وما كان واقعاً شمال الصحراء أو جنوبها .

٣ — أنها ملتقى عدة خطوط جوية .

٤ — أنها مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا التى تحتاج منظمة الوحدة الافريقية إلى التعاون الوثيق معها . فوجود الهيئتين فى عاصمة واحدة من شأنه تسهيل أمر هذا التعاون[٢] .

٥ — أن بها قاعة « أفريقيا » . وكانت هذه القاعة قد افتتحت فى ٦ فبراير سنة ١٩٦١ ، وهى الآن مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعتبر ملكا

---

(١) تعمل الأمانة العامة الموقتة حاليا فى مبنى الصليب الأحمر بأديس أبابا ، والحكومة الأثيوبية هى الممول الوحيد لها ، كما أن غالبية موظفيها من الأثيوبيين (أنظر الايكونوميست ٢٥/٤/١٩٦٤) .

(٢) وارد فى الايكونوميست ، المرجع المذكور . هذا ، ولقد أضافت المجلة نفسها أنه على الرغم من أن الهيئتين تعتبران مكملتين لبعضهما البعض فى الوقت الحاضر ، حيث تتولى منظمة الوحدة الافريقية الجانب السياسى بينما تضطلع اللجنة الاقتصادية بالجانب الاقتصادى الفنى ، فمن المحتمل جداً أن تتنافس الهيئتان فى المستقبل وأن تتعارض وتتداخل أعمالهما ، نظراً إلى أن لجان منظمة الوحدة الافريقية قد أخذت فى اجراء دراسات وابحاث فى مجالات تعتبر من اختصاص اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وأضافت المجلة أن من مظاهر هذا التنافس أيضاً أن كلا من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا قد ارسلت ممثلين عنها إلى جنيف فى مارس سنة ١٩٦٤ لمعاونة الوفود الافريقية فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

للأمم المتحدة . ولما كانت الحكومة الأثيوبية قد تحملت جميع نفقات إنشاء هذه القاعة ، فقد احتفظت بحقها فى عقد مؤتمرات دورية فيها ، ومن المحتمل جداً أن تصبح هذه القاعة المقر الدائم لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولو أنه يبـــدو أن الأمم المتحدة لا تشارك الدول الافريقية فى هذا الرأى .

كذلك أرجىء انتخاب الأمين العام للمنظمة إلى الاجتماع القادم لرؤساء الدول والحكومات . وإلى أن يتم إنتخابه كلف السيد كيفلى ووداجو — المندوب الدائم لأثيوبيا لدى الأمم المتحدة سابقا — بأن يقوم مقام الأمين العام. وقد كان المفروض أصلا أن يتم ترشيح السيد ديللو تللى لملء هذا المنصب ، غير أن هذا الترشيح قوبل بعدة اعتراضات سياسية ، لاسيما من جانب الدول الأعضاء فى مجموعة برازافيل ، هذا إلى جانب التعقيدات الإجرائية السابق الإشارة إليها[1] .

ولقد كان دور الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية موضوع عدة مناقشات لا فى أديس أبابا فحسب ، بل فى الصحافة الافريقية أيضاً[2] وكان مدار هذه المناقشات ما إذا كانت مهمة الأمين العام إدارية بحتة ، أم أنه يستطيع أيضاً أن يؤدى دوراً سياسياً ودبلوماسياً ؟ ويبدو أن الدول الافريقية قد فضلت الاتجاه الأول ، وقد نصت المـادة السادسة عشرة من الميثاق الافريقى صراحة على ذلك إذ وصفت الموظف الأول فى المنظمة على أنه « الأمين العام الإدارى » .

وقد أكدت الفقرة الأولى من المـادة الثامنة عشرة من ميثاق أديس أبابا الطابع الدولى للامانة العامة ، وذلك بنصها على أنه « ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا — في تأدية واجبهم — تعليمات من أية

(١) أنظر ص ١٠٩ من هذا الكتاب .
(٢) أنظر على سبيل المثال جريدة الأهرام ، ١٩٦٣/٨/٩ ومجلة الأهرام الاقتصادى. عدد ١٩٦٤/٧/١٥ .

حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة » ، وأضافت الفقرة الثانية أنه يتعين على كل عضو «أن يحترم الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين ، وألا يسعى إلى التأثير فيهم عند الاضطلاع بمسئولياتهم[١] ».

وعلى الرغم من هذه النصوص ، يبدو أن الخوف من أن الأمانة العامة[٢] أو الأمين العام سوف يستخدمان كأدوات لتدخل بعض الدول الافريقية فى شئون دول أفريقية أخرى ، يرجع إلى عدم ثقة كثير من الدول الأعضاء فى الجهاز الإدارى لمنظمة الوحدة الافريقية .

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

يلاحظ أن لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ـ وهى ليست جهازاً قضائياً ـ ورد ترتيبها فى ميثاق أديس أبابا كرابع الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية. وقد يبدو من ذلك أن الميثاق قد أسند دوراً ثانوياً إلى هذه اللجنة ، وأن الدول الافريقية تفضل تسوية منازعاتها عن طريق المفاوضات المباشرة على تسويتها عن طريق التوفيق أو التحكيم . غير أن الواقع هو أن لهذه اللجنة مكانة خاصة فى منظمة الوحدة الافريقية . فقد نصت المادة التاسعة عشرة من الميثاق على أن تكوين هذه اللجنة وشروط العمل الخاصة بها « سوف يحددها بروتوكول منفصل يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات » .

ولقد علق بعض المراقبين الغربيين أهمية خاصة على هذه اللجنة ، فعلى سبيل المثال ، كتبت جريدة الجارديان أنه « من المحتمل جداً أن مستقبل الوحدة

---

(١) هذه المادة بأكلها مأخوذة حرفيا من المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة .

(٢) وفقاً للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة « يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات مساعداً أو أكثر لسكرتير عام المنظمة » .

الافريقية سوف يعتمد على أعمال هذه اللجنة ، لأن غالبية الدول الافريقية لديها مشاكل خاصة بالحدود(١) .

ولقد أنشأ مؤتمر وزراء الخارجية الذى انعقد فى داكار سنة ١٩٦٣ ، لجنة خاصة لوضع بروتوكول منفصل للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وسوف تعرض أعمال هذه اللجنة على مجلس رؤساء الدول عند انعقاده فى القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٤ ، وعندما تتم الموافقة على هذا البروتوكول ، سوف يصبح جزءاً لا يتجزأ من الميثاق الافريقى عملا بنص المادة التاسعة عشرة .

٥ — اللجان المتخصصة

وفقاً لأحكام المادة العشرين من ميثاق أديس أبابا « ينشىء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يرى ضرورة إنشائها ، بما فى ذلك ما يلى : لجنة اقتصادية واجتماعية ـ لجنة للتربية والثقافة — لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية — لجنة الدفاع ـ لجنة علمية فنية وللأبحاث » .

ثم جاءت المادة الحادية والعشرون تقول : « تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها فى المادة العشرين من الوزراء المعينين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء » .

وفى اجتماع مجلس وزراء الخارجية الذى انعقد فى داكار فيما بين ٢ ، ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ ، قرر المجلس أنه يجب أن تجتمع اللجان الخمس المتخصصة قبل ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٤ ، كما حدد مكانا تعقد فيه كل لجنة من هذه اللجان .

وقد اجتمعت اللجان المذكورة فعلا . . . فاجتمعت اللجنة العلمية الفنية فى الجزائر (فى سبتمبر سنة ١٩٦٣)، واجتمعت لجنة الدفاع فى أكرا (فى ٢٩ أكتوبر

---

(١) الجارديان (لندن) ٢٤/٥/١٩٦٣ .

سنة ١٩٦٣) ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية فى نيامى عاصمة النيجر (من ٦ إلى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٣) ، ولجنة التربية والثقافة فى ليو بولدفيل (فيما بين ٣ و ٨ يناير سنة ١٩٦٤) ، ولجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية فى مدينة الاسكندرية (فيما بين ١٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٦٤) .

ووضعت كل من هذه اللجان مشروعاً للائحة الداخلية الخاصة بها ، كما أصدرت كل منها قرارات وتوصيات فى ميدان عملها ، وحددت مكان اجتماعها المقبـــل .

ويلاحظ على هذه اللجان :

أولا : أن بعض الدول تخلفت عن الاشتراك فيها ، فمثلا تخلفت ثمانى دول عن حضور اجتماع اللجنة الاقتصادية الاجتماعية التى انعقدت فى نيامى .

ثانياً : أغلبية الوفود لم يكن رؤساؤها على مستوى الوزراء ، مما هبط بقيمة اللجان وأضعف أثرها فى تنشيط التعاون والتضامن الأفريقى .

ثالثا : قرارات هـذه اللجان كانت مجرد توصيات غير ملزمة للدول الأعضاء ومحتاجة إلى موافقة من مجلس وزراء دول الخارجية ، أو مجلس رؤساء الدول والحـكومات ، وهذا مما يؤخر تنفيذها .

رابعا : كثير من قرارات وتوصيات اللجان المذكورة لم تـكن إلا تـكرارا لقرارات اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة .

خامسا : أعمال السكرتارية لهذه اللجان كانت تتولاها الدولة التى انعقدت اللجان فيها ، وذلك لعدم استكمال تكوين الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

* * *

تلك هى أهم الهيئات العاملة فى منظمة الوحدة الافريقية . وفى اعتقادنا أن

الحكم على هذه المنظمة ما يزال سابقا لأوانه ؛ ومع ذلك يجب أن نشير إلى السلطات الواسعة التى يتمتع بها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

فإذا ما أضفنا إلى هذه السلطات تلك التى يتمتع بها كل رئيس دولة فى دولته ، يظهر لنا جليا أن مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الحقيقى الوحيد فى منظمة الوحدة الافريقية . وفى الواقع أن المؤتمر التمهيدى لوزراء الخارجية الذى انعقد فى أديس أبابا فى مايو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك المؤتمرات التى انعقدت فى داكار (أغسطس ١٩٦٣) ودار السلام (منتصف فبراير١٩٦٤) ولاجوس (آخر فبراير ١٩٦٤) تدل بوضوح على أن هذا المجلس ليست له شخصية مستقلة . فإذا كان هذا هو شأن الهيئة العاملة الثانية في منظمة الوحدة الافريقية ، فما بالك بباقى اللجان المتخصصة والامانة العامة وغيرها من اللجان المتفرعة منها .

ترى هل معنى ذلك أن أفريقيا ما تزال غير قادرة على أن تتحمل أعباء تنظيم دولى ذى هيئات متعددة ، وأن مجلس رؤساء الدول سوف يظل هو الهيئة الفعالة الوحيدة فى منظمة الوحدة الافريقية ، رغم تعدد الهيئات فيها ؟ إذا كانت الإجابة عن هذا السؤال ما تزال سابقة لأوانها ، فإننا نستطيع مع ذلك أن نقول أن هناك اتجاها واضحا نحو جعل الكلمة الوحيدة فى أفريقيا لرؤساء الدول الافريقية .

الفصل الرابع

صدى مؤتمر أديس أبابا فى المحيط الدولى

قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا بعدة أشهر ، قام رؤساء الدول الأفريقية المختلفة بتهيئة الرأى العام العالمى لهذا الحدث التاريخى الهام، فتبادلوا الزيارات الرسمية وما إليها من سبل الاتصال الشخصى . فمن ذلك أنه فى أواخر سنة ١٩٦٢ و بداية سنة ١٩٦٣ ، اجتمع هوفويه بوانييه رئيس جمهورية ساحل العاج مع سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا ، وقد ترتب على هذا الاجتماع تحسن العلاقة بين الدولتين تحسنا ملموساً . وقد كان لسيكوتورى دور هام فى تقريب وجهات النظر بين المجموعات الأفريقية المختلفة ، وبينها وبين الدول الأفريقية التى لم تكن قد انضمت إلى أية مجموعة . وفى فبراير سنة ١٩٦٣ ، عقد وزراء خارجية دول المغرب العربى اجتماعاً خاصا. كذلك اجتمع جوزيب بروز تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا بالرئيس جمال عبد الناصر فى بريونى من ١٢ إلى ١٦ مايو سنة ١٩٦٣، وكان هذا الاجتماع مظهراً من مظاهر الاهتمام بالمؤتمر الأفريقى المقبل ، ولذلك جاء فى البيان الرسمى الذى صدر عقب انتهاء المحادثات بينهما :

« إن الرئيسين يعبران عن إيمانهما بأن مؤتمر القمة الافريقى الذى سينعقد فى أديس أبابا سوف يتيح الفرصة لإقامة تفاهم أفضل بين الدول الافريقية ، ولإنماء التعاون المتبادل بينهما ، وللاسراع فى تصفية كافة صور الاستعمار

والتسلط الأجنبي [١] .. » .

ولقد كان لانعقاد المؤتمر فى أديس أبابا ، وللقرارات المختلفة التى اتخذها وللميثاق التاريخى الذى تبناه صدى كبير فى المحيط الدولى .

(١) انظر مجلة الشئون الدولية (بلجراد) (٥ يونيو سنة ١٩٦٣) . وانظر كذلك الأسبوع الافريقى والملجاش نشرة اتحاد افريقيا وملجاش رقم ٣١ (٦/٥/١٩٦٣) أديس أبابا: «مؤتمر اليقين » ،وفيها قائمة بالتصريحات التى أدلى بها رؤساء الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية قبل انعقاد مؤتمر أديس أبابا . وانظر بصفة خاصة تصريحات هوبرت ماجا رئيس جمهورية داهومى،وهوفويه بوانييه رئيس جمهورية ساحل العاج ، ودافيد داكو رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، وفرانسوا تمبلباى رئيس وزراء تشاد ، وموريس ياميجو رئيس جمهورية فولتا العليا ، وليون مبا رئيس جمهورية جابون ، وفولبرت يولو رئيس جمهورية الكونغو (برازافيل) وليوبولد سنجور رئيس جمهورية السنغال ،ومختار ولد دادا رئيس جمهورية موريتانيا الخ ...

المبحث الأول

صدى مؤتمر أديس أبابا فى الأوساط الرسمية

أظهرت الأوساط الرسمية اهتماماً ملحوظاً بالمؤتمر أثناء انعقاده ، كما دلت على ذلك برقيات التهنئات التى وردت إليه من مختلف أنحاء العالم .

ولقد أسرعت الدولتان العظميان — الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتهنئة المؤتمر ، وكانت الأسبقية للاتحاد السوفيتى . ففى ٢٢ مايو ، أرسل نيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى برقية تهنئة طويلة إلى رئيس المؤتمر ، ومما جاء فيها :

« إن انعقاد مؤتمر له مثل هذه الأهمية هو نتيجة مقنعة لسير حركات التحرر القومى المجيد ، هذا السير الذى يمحو من فوق سطح الأرض بقايا النظام الاستعمارى المشين ويفتح السبيل أمام الحرية والسلام والرقى للشعوب . . . إن الدول الوحيدة التى قد لا تؤيد الوحدة الافريقية هى تلك التى لها أهداف أنانية فى هذه القارة ، وكما هو معلوم ، لايسعى الاتحاد السوفيتى وراء مكاسب ومصالح اقتصادية فى أفريقيا . أما عن مصالحنا السياسية ، فإن غايتنا الوحيدة هى أن تعيش شعوب هذه القارة فى ظل الحرية والاستقلال والسلام ، هذا هو السبب الذى من أجله يؤيد الاتحاد السوفيتى بقوة المحاولات التى تبذلها الدول الافريقية من أجل تحقيق الوحدة والتضامن . إن الدول الافريقية ، فى كفاحها من أجل إزالة الاستعمار بصوره كافة إزالة نهائية ، ومن أجل تدعيم استقلالها ، وإنماء التعاون الدولى ، سوف تجد من جانب الشعب السوفيتى

وحكومته — كما وجدت دائماً — لا العطف والحنو فحسب ، بل التأييد الودى كذلك[١]...» .

وفى اليوم التالى ، بادر جون كيندى رئيس الولايات المتحدة بارسال برقية كان من محتوياتها :

« ... إن سير أفريقيا المتواصل نحو الاستقلال والوحدة والحرية — وهى مبادىء احترمها الشعب الأمريكى وناصرها منذ اليوم الأول من قيام أمتنا — يعتبر جزءاً أساسياً من الكفاح التاريخي للانسان من أجل الكرامة الإنسانية وتحقيق شخصيتها ... إن فى اجتماع رؤساء الدول فى أديس أبابا — وهو اجتماع لا سابق له — دليلا واضحاً على إيمانكم بهذه المبادىء ، وبرهان جلى على أهمية أفريقيا فى الشئون الدولية . . . إن أعمالكم سوف تمد الأمم الأخري بوحى جديد لاستمرار سعيها وراء سبل أفضل للتفاهم المتبادل والتعاون فى جو يسوده السلام والوئام[٢]... » .

ومن الدول الأوروبية التى بعثت ببرقيات : ألمانيا الغربية وإيطاليا . وقد ورد فى برقية هينريخ لوبك رئيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية مشيراً إلى المؤتمر :

« نرجو أن تؤدى المناقشات والمداولات إلى توثيق العلاقات الودية القائمة بين الدول الافريقية ، وبالتالى إلى إسهامها إسهاماً قيماً فى السعى وراء الصداقة بين الشعوب والسلام فى العالم[٣]...»

---

(١) مضابط مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة ، الجزء الثانى ، رقم ١٧ ، أديس أبابا مايو سنة ١٩٦٣ النسخة الفرنسية ص ٢ — ٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١ ويلاحظ أن المضابط الرسمية لمؤتمر أديس أبابا ذكرت برقية الرئيس الأمريكى قبل برقية الرئيس السوفيتى، ولكننا أثبتناها فى كتابنا وفقا لترتيب تاريخ ارسالها .

(٣) المرجع السابق . ص ٥ — ٦ .

وتسير برقية أنتونيو سيجنى رئيس جمهورية إيطاليا على النمط نفسه من حيث الربط بين مؤتمر أديس أبابا و بين التعاون الدولى ، قال فيها :

« إنى أعبر باسمى وباسم الشعب الإيطالى بأكمله عن أطيب تمنياتى أن يسفر هذا المؤتمر ــ الذى تشترك فيه دول تشعر إيطاليا بأنها مرتبطة بها بروابط الصداقة والمودة ــ عن نتائج مثمرة ، لا من أجل صالح الدول الأفريقية فحسب، بل أيضاً من أجل التعاون السلمى بين الأمم كافة[1] ... » .

ويلاحظ أن الدول الأوربية الغربية الأخرى ، وعلى رأسها فرنسا وانجلترا ودول البنيلوكس لم تهتم بتهنئة المؤتمر ، ولكن ثلاثاً من دول أوربا الشرقية ، وهى المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا أرسل كل منها برقية ، وزادت الأخيرة فأرسلت برقيتين ، الأولى إلى المؤتمر ، والثانية إلى الامبراطور هيلاسلاسى .

والصفة المميزة لأغلب هذه البرقيات هو ربطها بين التجارب التى مرت بها شعوب الدول التى أرسلتها ، و بين التجارب التى مرت بها الشعوب الأفريقية . وقد جاء ذلك بوضوح فى برقية انتونين نوفوتنى رئيس جمهورية تشكوسلوفاكيا قال :

« ... إن الكفاح العادل للشعوب الأفريقية من أجل تصفية الاستعمار بجميع صوره تصفية نهائية يلاقى عطفاً وتأييداً من الشعب التشيكوسلوفاكى الذى أرغم على العيش تحت السيطرة الأجنبية خلال فترة طويلة فى الماضى[2] ..

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) كانت الدولة المعروفة اليوم بتشيكوسلوفاكيا عبارة عن مجموعة من الولايات التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ، وقد اتحدت هذه الولايات تحت اسم تشيكوسلوفاكيا واستقلت سنة ١٩١٨ على أثر الحرب العالمية الأولى ، ثم وقعت تحت الاستعمار الألمانى خلال الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ .

إننى أريد أن أؤكد لكم أن الشعب التشيكى وحكومته سوف يؤيدان كفاح أفريقيا جنباً إلى جنب الشعوب الأخرى المحبة للسلام[1] » .

وحملت المعنى نفسه البرقية الطويلة التى أرسلها جوزيف بروز تيتو إلى المؤتمر :

« ... لقد عرف الشعب اليوغوسلافى هو الآخر التجارب نفسها والمحن نفسها عبر الأجيال[2] ، هذا هو السبب الذى من أجله يتابع الشعب اليوغسلافى ويؤيد باهتمام وبعطف خاص كفاح أفريقيا البسيل فى سبيل الحرية والاستقلال لجميع الأفريقيين ، وتقدمهم الاقتصادى والاجتماعى السريع ، وإزالة الخلافات القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ... » ثم يقول « إن المجهودات التى تبذلها الدول الأفريقية تتفق تمام الاتفاق مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئه[3] » .

أما برقية استفان دوبى ، رئيس مجلس رئاسة الجمهورية الشعبية المجرية ، فهى تؤكد دور أفريقيا فى المحافظة على السلام العالمى بقولها :

« إننى مقتنع بأن شعوب أفريقيا التى تقوم اليوم — كما قامت بالأمس — بتكريس جهودها لتدعيم السلام والأمن الدوليين ، سوف تضم قواها فى المستقبل

(١) مضابط مؤتمر القمة الافريقى رقم ١٧ ، ص ١٣ .

(٢) كانت يوغوسلافيا أيضاً عبارة عن مجموعة من الدويلات ، بعضها تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية ، والبعض الآخر تحت سيطرة امبراطورية النمسا والمجر . وقد اتحدت يوغوسلافيا وحصلت على استقلالها سنة ١٩١٨ ، ثم خضعت أيضاً للاستعمار الألمانى من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ .

(٣) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٤ — ٥ . وانظر أيضاً ص ١٢ — ١٣ وفيها نص البرقية الأخرى التى أرسلها الرئيس اليوغوسلافى إلى الامبراطور هيلاسلاسى بصفة شخصية .

لتوكيد عزمها على الكفاح من أجل السلام فى العالم والتقدم العالمى للبشرية على نحو أكثر فعالية(١) .

ومن القارة الآسيوية : وردت ثلاث برقيات ، من كل من الصين الشعبية والهند وكوريا ، وبينما اقتصرت البرقيتان الواردتان من رادها كريشنان رئيس جمهورية الهند ومن شونج هى بارك الرئيس الموقت لجمهورية كوريا (الجنوبية) على إيراد عبارات عامة تشيد بجهود المؤتمر وتتمنى له التوفيق والنجاح فى أداء رسالته(٢) ، أضافت البرقية الواردة من شوان لاى رئيس وزراء الصين الشعبية معنى جديداً ، وهو الربط بين مؤتمر أديس أبابا وبين التضامن الآسيوى الأفريقى ، وتأكيد التكامل بين الاتجاهين وإبراز مفهوم الاستعمار الجديد وذلك بقولها ، مشيرة إلى المؤتمر :

« نرجو ان يتقدم بإسهام جديد لتدعيم الصداقة بين دول أفريقيا من أجل محاربة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وأن يساعدها على الحصول على استقلالها القومى أو المحافظة عليه ، وأن يؤدى كذلك إلى تدعيم التضامن الآسيوى الأفريقى وإلى الدفاع عن السلام العالمى(٣) » .

ومن أمريكا اللاتينية : وردت برقيات من البرازيل وشيلى وهايتى ومنظمة الدول الأمريكية ، وبينما أكدت البرقية الواردة من جورجة السكسندى رودريجز رئيس جمهورية شيلى أهمية المؤتمر فى المحافظة على السلام والانسجام بين الشعوب كافة(٤) ، ذهبت برقية جاوجولار رئيس جمهورية البرازيل وقتئذ إلى تأكيد

(١) المرجع السابق ص ١٤ — ١٥ .

(٢) أنظر نص كل من هاتين البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة رقم ١٧ ، ص ٥ (الهند) و ص ١٥ (كوريا) .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٤) انظر نص البرقيتين فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١١ — ١٢ .

أهميــة المؤتمر بالنسبة إلى الدول النامية بالذات ، وذلك بقولها مشيرة إلى المؤتمر :

« نحن نعتبر أن قراراته لها دلالة كبرى ، لا بالنسبة إلى مصاير الأمم الأفريقية فحسب ، بل أيضاً بالنسبة إلى جميع الشعوب الأخرى التى تسعى وراء التقدم الاقتصادى والاجتماعى[1] .

ولبرقية فرانسوا دوفالييه رئيس جمهورية هايتى أهمية لورودها من الجمهورية الزنجية الوحيدة فى القارة الأمريكية ، وفى هذه البرقية الطويلة ، يقول الرئيس الهـايتى بعـد أن أشاد بالمؤتمر وبدوره فى تخليص أفريقيا من الاستعمار ومن التخلف :

« إن قلبى الهايتى قلب الأفريقى انتزع من أمه الأولى ، وألقى فى وسط القارة الأمريكية ؛ إنه ليبتهج ويتهلل . فلم تعد هايتى وحدها ، بل قد وجدت حولهـا جميع الشعوب الأفريقية الشقيقة . إنى أوجه إليكم — بصفتى رئيس الجمهورية الزنجية الوحيدة فى أمريكا — باسم شعبى أطيب تمنياتى لنجاح اجتماع رؤساء الدول الأفريقية العظماء . . » . ويختتم برقيته بأقوى عبارات التضامن ، فيقول : « بين أفريقيا وهايتى مصير مشترك ، إذا كانت أفريقيا أكثر قوة ورخاء ، وإذا كان شعبها أكثر حرية وسعادة ، فسوف تصبح هايتى بدورها أكثر قوة ورخاء ، وسوف يصبح شعبها أكثر حرية وسعادة[2] » .

وبرقية رودولفو ويدمان الرئيس الموقت لمنظمة الدول الأمريكية ، ذات شأن أيضاً ، لأنها البرقية الوحيدة الواردة من منظمة دولية ، وقد عبر فيها عن :

(١) المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦ — ٧ .

« أطيب تمنيات المجلس [يعنى مجلس المنظمة] لنجاح المنظمة الإقليمية الجديدة التى تأمل منظمة الدول الأمريكية أن تقيم عليها علاقات ودية وتحافظ عليها ، وذلك فى سعيهما المشترك وراء سلام وتقدم الدول الأعضاء فيهما[١] » .

وقد وردت برقيات من القارة الأفريقية : من كل من نماندى آذ يكيوى حاكم عام نيجيريا[٢] ، وروبين كامنجا نائب رئيس حزب الاستقلال القومى الموحد (يونب Unip) ووزير العمل والمناجم بروديسيا الشمالية ، وجومو كينياتا رئيس حزب اتحاد كينيا الأفريقى القومى (كانو Kanu) ، وكامازو بندا رئيس وزراء نياسالاند .

وواضح أن هذه البرقيات جميعاً (باستثناء الأولى) وردت من دول لم تكن مستقلة أثناء انعقاد المؤتمر[٣] ، وهذه البرقيات متشابهة فى مجموعها . فورد منها على سبيل المثال ، العبارات الآتية :

من برقية روبين كامنجا إلى المؤتمر :

« ... إن حزب الاستقلال القومى الموحد (يونيب) يؤيد حركة الوحدة الأفريقية ويتطلع إلى اندماج مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا ... فليسقط الاستعمار والاستعمار الجديد ... فليحيى التضامن الافريقى الموحد[٤] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) لم يكن آذيكيوى (حاكم عام نيجيريا وقتذاك) ممثلا لها فى المؤتمر ، بل مثلها بدلا منه السيد أبو بكر تفاوا بليوا رئيس الوزراء الذي ترأس الوفد النيجيرى فى أديس أبابا . وجدير بالذكر أن آذيكيوى قد أصبح الآن رئيس جمهورية نيجريا بعد أن اخذت بالنظام الجمهورى . انظر نص هذه البرقية فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ١٢ .

(٣) لقد استقلت كينيا أخيراً وانضمت رسميا إلى منظمة الوحدة الافريقية فى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٤ . أنظر نص البرقية الواردة منها فى مضابط مؤتمر القمة ، ص ٧ .

(٤) مضابط مؤتمر القمة ، ص ٩ — ١٠ .

ومن برقية كامازو بندا إلى امبراطور الحبشة :

« .. إننى مقتنع بأن سيادتكم قد أوقدتم شعلة فى أفريقيا لن تنطفىء أبداً[(١)] » .

من هذه العجالة نتعرف مدى اهتمام الأوساط الرسمية بمؤتمر أديس أبابا ، وذلك قبل أن تتعرف نتائجه ، واستكمالا لتعرف صداه لدى الشعوب ، يتعين علينا دراسة تعليقات الصحافة الدولية بعد أن أخذت بوادر نتائجه تظهر ، وهذا هو الذى سنعالجه فى المبحث التالى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

المبحث الثانى

صدى مؤتمر أديس أبابا فى الصحافة العالمية

اهتمت الصحف فى مختلف أنحاء العالم اهتماماً كبيراً بمؤتمر أديس أبابا ، وبالميثاق التاريخى الذى انبثق عنه ، كما يتضح من التعليقات والمقالات الصحفية العديدة التى كتبت فى هذا الصدد منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر إلى ما بعد انفضاضه بفترة طويلة[1] .

ولقد أجمعت الآراء منذ البداية على أنه أياً كانت الصعاب التى سيواجهها المؤتمر، وأياً كانت النتائج التى سوف يسفر عنها ، فالذى لا شك فيه ـ على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز الأمريكية ـ هو أن « مجرد إمكان اجتماع مثل هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية المستقلة فى صعيد واحد وبطريقة ودية يثير فى ذاته أمراً عظيماً[2] » .

---

(١) قام الاستاذ مالك خضر جبر بترجمة جميع المقتطفات الصحفية الواردة فى هذا المبحث باستثناء ما ورد منها فى نشرة مصلحة الاستعلامات بالقاهرة .

(٢) نيويورك تايمز (٢٣ /٥/١٩٦٣) ولقد فصلت هذا المعنى فيما بعد مجلة الاكسبريس الفرنسية (٣٠/٥/١٩٦٣) بقولها : « ممثلى افريقيا السوداء والبيضاء من محافظين وغلاة متطرفين ، من أتباع ميثاق الدار البيضاء واعضاء مؤتمر مونروفيا ، الناشئون منهم أو الذين قطعوا فى طريق التقدم شوطاً بعيداً ، قد استطاعوا أن يجتمعوا فى صعيد واحد ويتفاهموا فى النهاية ويتفقوا . » وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (٤/٦/١٩٦٣).

واضافت جريدة لاميتروبول البلجيكية إلى هذا المعنى بقولها « . . . وإذا لم يكن من المؤكد بعد أن أسساً حقيقية لافريقيا موحدة سوف توضع فى أديس أبابا ، فإنه يمكن مع ذلك أن ننتظر من هذا المؤتمر ظهور افريقيا جديدة ذات محاور قوية تختلف اختلافاً ملموساً عن تلك التى نعرفها » .

ميشيل دوبراسون « الوحدة الافريقية ومؤتمر أديس أبابا » لاميتروبول ، المقال الافتتاحى (٢٢/ ٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية ، المرجع السالف الذكر .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر ، وقبل إقراره للميثاق ، ذهبت بعض الصحف[1] إلى افتراضات شتى فى شكل الرابطة الجديدة التى كان المؤتمر يحاول أن يقيمها بين الدول الافريقية. هذه الافتراضات فى غالبيتها تنصب على وجوب اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الامريكية ، وقد عبرت عن هذا جريدة التايمز اللندنية بقولها :

« ما من شك أن أفضل الحلول تتمثل فى إنشاء صورة أفريقية طبق الأصل من منظمة الدول الأمريكية ، مثل هذه المنظمة الافريقية تستطيع أن تكرس جهودها لإزالة الاستعمار بطريقة حاسمة ، والقضاء نهائياً على كل تدخل أجنبى فى أفريقيا ... ويمكنها أيضاً أن تتعاون مع الامم المتحدة ، كما تفعل منظمة الدول الأمريكية ... وهى بذلك تستطيع أن تحافظ على صوت أفريقيا العظيم فى الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] ».

وعبرت جريدة جازيت دى لوزان السويسرية عن هذا الرأى بقولها : « سوف تكون هذه (يعنى اتخاذ صورة أفريقية من منظمة الدول الأمريكية] نتيجة تستحق التقدير ، إن لم تكن نتيجة حاسمة ، لأن إيجاد قاسم سياسى مشترك فى أفريقيا يحتاج إلى مجهودات أكبر كثيراً مما كان عليه الحال فى أمريكا اللاتينية[3] » .

وكون كثير من التعليقات الصحفية هذه تشير إلى منظمة الوحدة الأمريكية ، وتوحى بأن تكون المنظمة الافريقية المزمع إقامتها صورة منها دون أن تشير

---

(١) أنظر تعليقات هذه الصحف فى وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩١ (٢٥/٥/١٩٦٣).
Documentation Française Articles et Docunents

(٢) التايمز اللندية (٢٠/٥/١٩٦٣) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر. أنظر أيضاً فى هذا الصدد جريدة جازيت دى لوزان السويسرية (٢١/٥/١٩٦٣) والنيويورك تايمز (٢٣ / ٥ /١٩٦٣) واردة فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد السالف الذكر .

(٣) جازيت دى لوزان المرجع المذكور ، العدد المذكور .

إلى المنظمات الأوروبية أمراً يدعو إلى التساؤل ، والجواب على هذا التساؤل هو أن المجتمع الدولى الافريقى أقرب إلى أمريكا اللاتينية مما هو إلى أوربا الغربية أو الشيوعية ، لذلك يكون من الصالح لأفريقيا أن تهتم بتجارب أمريكا اللاتينية وتفيد منها .

وطبيعى أن هذه الافتراضات السابقة على إعلان الميثاق ، ليس لها ما للتعليقات الصحفية اللاحقة له من أهمية ، من حيث أن الميثاق هو بمثابة الوليد الذى تمخضت عنه أعمال المؤتمر .

ويمكن إجمال أهم آراء الصحف العالمية فى هذا الصدد فى أربعة اتجاهات :

١ — واقعية مؤتمر أديس أبابا ، واعتداله عند معالجته للشئون الافريقية وعند وضعه الدستور الأساسى للمنظمة الجديدة .

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة لاسويس السويسرية بقولها :

« إن الصفة المميزة لمؤتمر القمة الافريقى . . . لا تكمن فى إعلان ميثاق الوحدة والتوقيع عليه ، أو فى الاتفاق على القرارات المختلفة ، بقدر ما تكمن فى مضمون هذه الوثائق وفى الظروف التى أحاطت بوضعها ، فلقد كان توقيع الميثاق وهو بلاشك خطوة حاسمة فى تاريخ القارة الافريقية أمراً متوقعاً ، كما كان الاتفاق على القرارات الخاصة بمقاومة الاستعمار والتفرقة العنصرية والتجارب الذرية أمورا متوقعة كذلك . ولكن ما لم يكن منتظراً حقاً هو الواقعية والاعتدال والحكمة التى أبداها رؤساء الدول الافريقية عند معالجتهم لهذه المشاكل المعقدة والشائكة . إن النصوص التى تمت الموافقة عليها ، والتعديلات التى رفض الأخذ بها ، تدل على ذلك بوضوح .. ولعل هذا الأسلوب من التفكير ، وهو البرهان الساطع على النضوج السياسى ، هو أكثر ما استرعى اهتمام المراقبين

الأجانب الذين حضروا مؤتمر أديس أبابا[1] » .

وكذلك كتبت جريدة السياسة اللبنانية : « ... من المؤكد أن الفضل فى تحقيق هذا النجاح [أى نجاح المؤتمر] يعود إلى المعالجة الموضوعية التى سيطرت على روح المؤتمرين بشكل عام ، والتى كان من آثارها استبعاد كل الاقتراحات التى تهدف إلى [حرق المراحل] ... والاستعاضة عنها بالروية والتأنى ، وتحقيق ما يمكن تحقيقه فى الظرف الحاضر بدلا من القذف نحو المركب الصعب حيث تضيع الأحلام الكبرى والمنجزات المعقولة على حد السواء[2] » .

وأجملت النيويورك تايمز هذا المعنى بقولها :

« من حسن الحظ أن الاعتدال كان الصفة المميزة للمؤتمر ، فلقد تم التعرف — بطريقة واقعية — على العقبات التى تقف فى سبيل الوحدة الكاملة[3] » .

هذا الاعتدال ، وتلك الواقعية ، هما فى نظر غالبية المراقبين الدوليين سبب نجاح مؤتمر أديس أبابا وسمة ميثاقه .

---

(١) جريدة لاسويس السويسرية (٢٧ /٥ / ١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٢) ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ، « السياسة اللبنانية (١٩٦٣/٥/٢٨) . وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (٢٩ / ٥ /١٩٦٣) . كما كتبت جريدة لاديون التونسية الناطقة بلسان الحزب الدستورى الجديد .

« إن طبيعة التعاون [أى بين الدول الافريقية] ومداه المرسوم فى الميثاق ، يدل على الصفة الواقعية للبرنامج الذى وضعه المؤتمر لنفسه . فعن طريق تفضيل رؤساء الدول لتحقيق الانسجام والتعاون بين سياساتهم العامة بدلا من خلق وحدة تنظيمية ، اوصوا بتوصيات تقع فى نطاق المستطاع ، إن الطريقة التى تعمل بها الأجهزة التى أنشئت ، كالأهداف التى تسعى وراءها تنم من الرغبة فى الاحتياط والحذر ، أى السير على مراحل والبناء على أساس حقيقى » محمد صياح ، جريدة لاكسيون (٢٨/٥/ ١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .

(٣) نيويورك تايمز (٢٧/٥/ ١٩٦٣) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية العدد المذكور.

٣ — أهمية مؤتمر أديس أبابا لاتقتصر على مستقبل القارة الأفريقية فحسب، بل تمتد إلى مصير العالم أجمع .

وفى هذا كتبت جريدة كومبا الفرنسية «... مؤتمر أقطاب الدول الأفريقية إنما هو نقطة تحول لما بعدها فى تاريخ أفريقيا فقد قفزت إلى مصاف الدول التى تقف نداً لأعظم التكتلات الاقتصادية والسياسية فى العالم ، والتى سيكون لدورها الحاسم من الخطورة ما يترك أثراً بعيد المدى فى تطور الأحداث الدولية[١] .

وعلى هذا النمط من التفكير ،قالت جريدة الميساجيرو الإيطالية «إن ما وصل إليه المؤتمر يعتبر خطوة فى سبيل يقظة القارة الافريقية ، وهى ستلحق بركب الحضارة ، وكل الظروف مهيأة لذلك... وعلى أوروبا أن تقيم وزناً لهذه الحقيقة إذ سيترتب على ذلك التأثير فى التوازن الحالى فى جميع أرجاء العالم[٢] » .

وبالإجمال ، إن عدداً كبيرا من المعلقين الدوليين يرى « أن تبنى مؤتمر أديس أبابا لميثاق الوحدة الافريقية يدل على أن القومية الافريقية ، ووحدة دول القارة ، هى إحدى القوى التى ستقرر الأوضاع فى السنوات الستينية[٣] » .

---

(١) كومبا (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (٣ / ٦ / ١٩٦٣) .

(٢) الميساجيرو (٢٨ / ٥ / ١٩٦٣) نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (٤ /٦/ ١٩٦٣) .

(٣) نيويورك تايمز (٢٧/ ٥/١٩٦٣) وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد المذكور. ولقد قالت جريدة لوموند الفرنسية(٢٦ /٥/١٩٦٣) فى صدد ابرازها لأهمية مؤتمر أديس أبابا « منذ الآن ، سوف يؤلف أعضاء منظمة الوحدة الافريقية جماعة ضغط دولية أكثر تماسكا وفاعلية من المجموعة الاسيوية الأفريقية فى الأمم المتحدة » : وأضافت نفس الجريدة فى عددها الصادر بتاريخ ٢٨/٧ / ١٩٦٣ « إن الميثاق يتميز بجديته ... لدرجة أن نصوص الميثاق معدة لأن تكون ميثاقاً لمنظمة إقليمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة» وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧ (٤/٦/١٩٦٣) .

٣ — خطورة قرارات مؤتمر أديس أبابا وميثاقه على الاستعمار وعلى التفرقة العنصرية فى أفريقيا :

وقد عبرت عن هـذا المعنى بصورة عامة مجله انترنا شونال آفير السوفيتية بقولها :

« لقد كان المؤتمر نقطة تحول فى الكفاح من أجـل القضاء على البقايا الاخيرة للاستعمار فى أفريقيا(١) » .

وانتقلت صحف أخرى من التعميم إلى التخصيص ، فأشارت إلى خطورة قرارات المؤتمر على كل من جمهورية جنوب أفريقيا والبرتغال بالذات ، وما قد يترتب على هذه القرارات من نشوب حرب خطيرة فى أفريقيا . فعلى حد تعبير مجلة الاكسبريس الفرنسية :

« إن توكيد هذه القومية الافريقية قد أخرج إلى حيز الواقع أفعالا إيجابية تمثلت فى قرار حاسم على إعلان الحرب . . . فقد تأسست القطيعة ونشب الاشتباك سافرا بين الدول الافريقية المستقلة الاثنتين والثلاثين من جهة ، وبين حكومتى البرتغال واتحاد جنوب أفريقيا من جهة أخرى . حتى إذا طبق قرار المقاطعة بالقوة والصرامة اللتين عول عليهما مؤتمر أديس أبابا ، كان لابد أن تتشعب حالات الحرب بين الطرفين وأن تتعدد(٢) » .

---

(١) ف كودريافتسييف « روح افريقيا الجديدة » انترناشونال آفير ، اغسطس سنة ١٩٦٣ ص ٨٦ . ولقد سبق أن عبر م بيلييف فى مقال له بجريدة برافدا السوفيتية (٢٢/٥/١٩٦٣) عن رأى مشابه ، فقال « ان مؤتمر أديس أبابا يعتبر نصراً سياسياً عظيما للشعوب التى تكافح الاستعمار » وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، عدد ١٣٩١ (٢٥ / ٥ / ١٩٦٣) . أنظر كذلك انترناشونال آفير عدد يوليو سنة ١٩٦٣ .

(٢) الاكسبريس (٣٠/٥/١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات ، عدد ٢٩٣٧ (٤ / ٦ / ١٩٦٣) أنظر كذلك « طبول الحرب فى افريقيا » مجلة نيوستيتسمان البريطانية (٣١ / ٥ / ١٩٦٣) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٤ (١/٦/١٩٦٣) .

وذهبت صحيفة الأوبزيرفر البريطانية إلى أبعد من ذلك ، فقالت :

« من الوهم أن نقيم سياستنا [أى سياسة الغرب] على أساس الامل أن القرارات الجماعية سوف تفقد فاعليتها عندما ينفض المؤتمر . فمنظمة الوحدة الافريقية قد أقامت الجهاز الذى عن طريقه سوف تنفذ القرارات بتقديم المساعدات لحركات التحرر[1] » .

وأضافت مجلة الايكونوميست البريطانية ... « وإذا كانت الدول الافريقية اليوم قد قررت أن تساعد المناضلين والمناوئين على أن ينظموا أعمالهم ، فهذا نتيجة لفشلنا [أى فشل الغرب] . وإذا كان الغرب يريد أن يكون له المقدرة على إقناع الافريقيين بأن يتجنبوا سباق التسلح ، فعلينا أن نقوم بحملة لإنهاء التفرقة العنصرية ... وما يزال هناك بعض الوقت[2] » .

= وفيها رأى مماثل .وجدير بالذكر أن قرارات المؤتمر قد أزعجت جمهورية جنوب افريقيا كما يتضح مما كتبته جريدة الصاندى تايمز(جوهانسبرج) فى مقالها الافتتاحى بعنوان «خطر أديس آبابا » (١٩٦٣/٥/٢٦) فقد قالت « إن خطط تدمير جنوب افريقيا سوف يحاربها لا المواطنون البيض فحسب ، بل الغالبية العظمى من الملونين كذلك ،وسوف يتزايدالاضطراب والضغط على حدود البلاد فى السنوات القادمة ، أما فى الداخل فسيحاولون إثارة التمرد ويجب على ابناء جنوب افريقيا أن يستعدوا لمواجهة هذا الخطر » واضافت « إن مؤتمر أديس أبابا وهو معاد لسياسة حكومة جنوب أفريقيا الحالية — سوف يترتب عليه بطبيعة الحال تعزيز سبل الأمن الداخلى فى أفريقيا الجنوبية » وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) . ويبدو أن قرارات المؤتمر قدأزعجت البرتغال أيضاً . فقد كتبت جريدة النيويورك هيرالد تريبون الأمريكية (١٩٦٣/٥/٣٠ « إن ما أثاره مؤتمر القمة الافريقى من خطر قيام حرب معادية للاستعمار قد فرض مشاكل رهيبة على البرتغال . وتواجه البرتغال نضالا من أجل البقاء كدولة مستقلة ، إذا نفذت الدول الأفريقية تهديدها بتكوين جيش تحرير لطرد البرتغال من انجولا وموزمبيق» وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (١٩٦٣/٦/٤) .

(١) « هل يستطيع الغرب أن يمنع حرباً عنصرية ؟» الأوبزيرفر (١٩٦٣/٦/٢) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (٣ / ٦ /١٩٦٣).

(٢) الايكونوميست (١ /٦ / ١٩٦٣) .

٤ — تأييد مؤتمر أديس أبابا تأييدا عاطفيا .

وفى ذلك قالت جريدة لاكسيون الجزائرية الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية :

« لقد نجح المؤتمر نجاحاً عظيماً لا يمكن إنكاره . ويعترف بذلك رؤساء الدول [أى الأفريقية] بالإجماع ، كما أن خصوم المؤتمر — رغم محاولاتهم العديدة لتشويه الحقائق — مجبرون على الاعتراف بهذا النجاح ». وأضافت «ولقد تمت الموافقة على ميثاق الوحدة الأفريقية . وبطبيعة الحال سوف تتوقف قيمة هـــذا الميثاق على مدى تمشى تطبيقاته العملية مع الروح التى أراد موقعوه أن يعطوها له . ونحن من جانبنا مقتنعون بأن رؤساء الدول سيعملون جاهدين على عدم تخييب آمال شعوبهم ، وأن الميثاق سوف يكون بطريقة فعالة ، حجر الأساس فى كل صرح يقام من أجل التضامن والتعاون الافريقيين[1] » .

وكتبت جريدة الأهرام فى هذا الصدد :

« ... المتأمل لنص هذا الميثاق .. لن يصعب عليه أن ينتبه إلى أنه يمثل

---

(١) لوبوبل الجزائرية (١٩٦٣/٥/٢٧) . وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) . أنظر رأى الصحافة الجزائرية كذلك فى لوبوبل (١٩٦٣/٥/٢٢) المرجع المذكور عدد ١٣٩١ (١٩٦٣/٥/٢٥) وبوعلم خلفه « مؤتمر الحقيقة » جريدة الجير ريبوبليكان الجزائرية (١٩٦٣/٥/٢٤) المرجع المذكور العدد المذكور ، والجريدة نفسها (١٩٦٣/٥/٢٧ المرجع المذكور) ، عدد ١٣٩٣ (١٩٦٣/٥/٣٠) .
أنظر كذلك ..

« ماذا حقق مؤتمر أديس أبابا ؟ » جريدة السياسة اللبنانية (١٩٦٣/٥/٢٨) وارد فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣١ (١٩٦٤/٥/٢٩) . أنظر رأى الصحافة اللبنانية كذلك فى جريدة الأنوار اللبنانية اعداد ١٦ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة الحياة اللبنانية أعداد ١٨ و ٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة النضال اللبنانية عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة اليوم اللبنانية عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة بيروت المساء عدد ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ — جريدة صوت العروبة اللبنانية عدد ٢٦ مايو سنة ١٩٦٣ . واردة فى نشرة مصلحة الاستعلامات اعداد ٢٩١٩ — ٢٩٢١ — ٢٩٢٥ — ٢٩٢٧ إلى ٢٩٢٩ »

نقطة تقدم جديدة ورائعة فى الطريق الثورى الذى تسير فيه القارة .. وذلك لأن تاريخ الثورة الافريقية الذى كان موزعاً ومجزءا عبر الزمان والمكان على مساحة القارة .. قد وجد له فى النهاية ، بفضل نضال الشعوب الأفريقية الذى سقط فيه ملايين الشهداء . . . شكلا مادياً وملموساً ، ستكون وظيفته توحيد النضال الافريقى وتركيزه فى سبيل تخليص الأجزاء التى لازالت خاضعة للاستعمار ، من استغلاله لها وتحكمه فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فى سبيل الإسراع ببناء الأجزاء الأخرى التى تخلصت من الاستعمار بالفعل . . » وأضافت « والواقع أن البناء التنظيمى لهذه الطاقة الافريقية الجديدة ، والذى ظهر واضحاً فى الميثاق ، يؤكد تصميم الأقطاب على أن تكون المنظمة ذات فاعلية وايجابية فى أداء دورها . . فمبادىء وقيم وخبرات الثوار الافريقيين جميعاً مصبوبة بشكل محكم فى هذا الميثاق بحيث يحق لنا أن نبارك اليوم مولد هذه المنظمة العظيمة من خلال ميثاقها العظيم (١) » .

الانتقادات التى وجهت إلى الميثاق الافريقى

وإذا كان الميثاق الأفريقى قد لاقى تأييد غالبية المراقبين والمعلقين الدوليين وأثار اهتمامهم ، فإن هناك أقلية قد وجهت إليه بعض النقد ، ونستطيع التعرف على أهم الانتقادات التى وجهت إلى هذا الميثاق من خلال ما كتبته بعض الصحف ، وكذلك من خلال الأبحاث النادرة المنشورة فى المجلات المتخصصة وقد كتبت

---

(١) « المضمون الثورى لمنظمة الوحدة الأفريقية » الأهرام (٢٧ / ٥ / ١٩٦٣).
أنظر رأي صحافة الجمهورية العربية المتحدة كذلك فى الأخبار أعداد ١٤ — ١٥ — ١٩ — ٢٠ — إلى ٢٢ و ٢٤ — ٢٦ — ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣. أنظر أيضاً الأهرام اعداد ١٥ — ١٩ — ٢٠ — ٢٢ — إلى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ . أنظر كذلك الأهرام الاقتصادى اعداد أول مايو وأول يونيو سنة ١٩٦٣ ، وكذلك الجمهورية اعداد ١٥ — ١٨ — ٢٠ إلى ٢٩ مايو سنة ١٩٦٣ الخ .

بأقلام غربيين متخصصين في الشئون الأفريقية[1] .

هذه الانتقادات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المجموعة الأولى تتشكك فى قيمة الميثاق من الناحيتين القانونية والعملية ، والمجموعة الثانية تأخذ عليه أنه لم يستطع التغلب على التناقضات الداخلية فى أفريقيا .

أولا — قيمة الميثاق

يقول ج . ش . فروليخ فى دراسته للمؤتمر : « وبالإجمال كان [أى المؤتمر] مشهداً مسرحياً جميلا أدى إلى تقوية الوحدة الإيديولوجية ، ولكن من الناحية العملية ، نجد أن الجبل قد تمخض فولد فأراً » . ويضيف « فى اعتقادى ، أن الذى يسلب من هذا العمل الجماعى الكثير من قيمته ، هو الاستعداد [أى من رؤساء الدول] — بالاجماع وبدون نقاش — لتبنى مشروع ميثاق كتب بعجلة . إن نص الميثاق لا يتضمن إلا بعض الأحكام التى يقبلها الجميع ، لأنه لا يقيد السياسات المستقبلة ولا يؤثر فى السيادات القومية[2] » .

وعلى هذا النمط من التفكير ، كتبت الايكونوميست :

« يرى بعض المراقبين أن أفريقيا ترتكب الخطأ ذاته الذى وقعت فيه أمريكا اللاتينية ، فباختيارهم وتفضيلهم للتشاور والتعاون قد عملوا على تثبيت التجزئة والضعف فى قارتهم[3] » .

---

(١) سوف نعنى بصفة خاصة ببحث ج . ش . فروليخ بعنوان « مؤتمر أديس أبابا ١٥ — ٢٨ مايو سنة ١٩٦٣ » المنشور فى مجلة الدفاع القومى الفرنسية ، يوليو سنة ١٩٦٣ (ص ١١٣٨ إلى ص ١١٥٤) لأنه فى اعتقادنا خير تعبير عن وجهة نظر غربية استعمارية .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٥٣ . أنظر كذلك مجلة التايم الأمريكية « الوحدة الأفريقية » (٣١/٥/١٩٦٣) واردفى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٦ (٣/٦/١٩٦٣) وهى تعبر عن رأى مقارب .

(٣) الايكونوميست (١/٦/١٩٦٣) .

هذه بعض الانتقادات التي وجهت إلى قيمة الميثاق . فما مدى صحتها ؟

للاجابة على هذا السؤال ، يتعين علينا أن نقارن بين مؤتمر أديس أبابا ، وبين المؤتمر الآسيوى الأفريقى الذى انعقد فى باندونج فى أبريل سنة ١٩٥٥ ، أى قبل مؤتمر القمة الأفريقى بثمانى سنوات . ففى مؤتمر باندونج — الذى يعتبر أول تعبير دولى عن تضامن « العالم الثالث » لم يتحقق أى شىء إيجابى أو بناء . فالمؤتمر لم يؤلف أية هيئة دائمة تعمل على تنفيذ قراراته وتوصياته ، فهو لم ينشىء أمانة عامة تكون بمثابة همزة وصل بين الدول المشتركة فى المؤتمر ، وتعمل ولو عن طريق تبادل المعلومات على تحقيق أهدافه . بل إن التوصية الايجابية الوحيدة القابلة للتنفيذ ، وهى تعيين ضباط اتصال بين الدول المشتركة فى المؤتمر لتبادل البيانات والمعلومات لم تنفذ[1] ، ومما لاشك فيه أن افتقار مؤتمر باندونج إلى هذا العنصر التأسيسى ، كان من أهم أسباب عدم فاعلية أكثر القرارات والتوصيات التى اتخذها .

ولقد أدرك مؤتمر أديس أبابا هذه الحقيقة خير إدراك ، ومن ثم قام بإنشاء منظمة دولية هى منظمة الوحدة الأفريقية ، و بذلك نقل تضامن «العالم الأفريقى» من المرحلة النظرية الوضعية البحتة إلى المرحلة العملية التأسيسية[2] . هذه المنظمة

---

(١) وقد عبرت جريدة التايمز اللندنية (١٩٥٥/٤/٢٦) عن ذلك بقولها « وحتى الاحتمال المتواضع لانشاء مجلس دائم لم يقدر له الظهور » . وانظر مقالنا فى المجلة الألمانية Internationales Jahrbuch der Politik أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفى هذا الصدد قالت جريدة لوموند (١٩٦٣/٥/٢٨) « ويلاحظ المراقبون أن عهد الكلام قد انقضى ، وحل محله عهد العمل والبناء » واردف نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٣٧ (٤/ /١٩٦٣) واضافت إلى هذا المعنى جريدة كومبا (١٩٦٣/٥/٢٨) بقولها « ورغم أنه لم تكن هناك أية حملات دعائية شبيهة بتلك التى اقترنت بمؤتمر باندونج فى الفترة من ١٨ إلى ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ ، فقد تكون قرارات أديس أبابا أكثر قوة وفاعلية وقابلية للتطبيق من قرارات المؤتمر الآسيوى الأفريقى وما أحاطه من شعارات سرعان ما ناقضتها الأحداث والتطورات نشرة مصلحه الاستعلامات ٢٩٣٦ (١٩٦٣/٦/٣) .

الدولية لا تختلف بأى حال من الأحوال عن باقى المنظمات الدولية التى أنشئت قبلها، أمثال الأمم المتحدة ، ومنظمة حلف شمال الأطلنطى ، ومنظمة الدول الأمريكية ، وغيرها ، فهى تقوم على الأساس القانونى نفسه ، وتخضع للقواعد والإجراءات نفسها ، وتمارس وظائفها وفقاً للأساليب نفسها.

فهى إذن منظمة دولية ذات صبغة قارية هدفها تيسير التشاور والعمل المشترك بين حكومات قارة واحدة ، وإعطاء العلاقات بين بعض الدول الأفريقية وبعضها الآخر الأهمية نفسها التى للعلاقات بينها وبين العالم الخارجى .

ففى الواقع « جاء الميثاق — كما كان منتظراً — كحل وسط بين أكثر أنصار الوحدة تعجلا (أمثال غانا) الذين يريدون إنشاء حكومة قارية مركزية واحدة على الفور ، وبين بعض « المحتاطين » الذين ينظرون إلى الوحدة على أنها ماتزال مغامرة بالغة الخطورة فى الآونة الراهنة ، ومن ثم جاء فى النهاية ميثاقاً يتميز بالمرونة وبالطابع الكلاسيكى(١) » .

ليس هذا فحسب ، بل إن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية « به من التفصيلات ما يكفى لإرغام جميع الحكومات الأفريقية ، حتى أكثرها تحفظاً ، على التعاون الحقيقى الذى يسوده الاحترام التام لسيادتها ، كما يمكن أن ينظر التقدميون إلى هذه المنظمة على أنها محطة فى منتصف طريق الوحدة(٢) » .

هذا هو ما تحقق فعلا فى أديس أبابا ، فلقد وضع المؤتمر ميثاقاً يتميز بالمرونة لمهد الطريق إلى الوحدة الحقيقية التامة ، ومع أن « البعض قد يرى فى مرونة

---

(١) ميشيل دوبراسون « الوحدة والتحرر فى افريقيا بعد أديس أبابا » جريدة لامتروبول البلجيكية . المقال الافتتاحى (٢٨/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣).

(٢) وست افريكا البريطانية (١/٦/١٩٦٣) .

الميثاق الجديد اعترافا [من جانب الدول الأفريقية] بالعجز والقصور » إلا أن « غالبية المراقبين يرون فى اعتراف الدول الأفريقية بوجود عقبات تحدف الوقت الحاضر من « الفكرة القارية » ، وفى إدراكها بأن هناك مرحلة يجب أن تجتازها قبل إنشاء برلمان يمثل دولة واقعية ، يرون فى ذلك كله لا العجز والقصور ، وإنما الشعور الحقيقي بالأمر الواقع والرغبة فى خوض المعركة من أجل الوحدة على أساس سليم (١) » .

ويتجلى من كل ذلك أن النقد الموجه إلى الميثاق ووصفه بأنه ليس له قيمة عملية إنما هو نقد قائم على الهوى ، وأنه لا يثبت أمام التحليل والتمحيص .

ثانيا — الميثاق والتناقضات الافريقية

إذا كانت الانتقادات الأولى الموجهة إلى ميثاق أديس أبابا لا تقوم على أساس من الصحة ، فإن الانتقادات التى سنعرض لها هنا ذات خطورة لأنها لم توجه إلى ميثاق المنظمة الجديدة ، بل إلى الواقع الافريقى . ومجملها أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع تقديم حلول علمية أو قانونية للتناقضات التى تهدد المجتمع الافريقى وتضعفه .

وقد عبرت جريدة لاموند الفرنسية عن ذلك بقولها : « نحن نستطيع أن نرى .. أنه فى مؤتمر أديس أبابا أرجأ رؤساء الدول الافريقية المناقشة فى المشاكل الحقيقية التى تواجه القارة ، وتحاشوا البت فى المسائل التى تسبب الانقسامات بينهم (٢) » .

---

(١) جون جوذ جريدة لاسويس (٢٧/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية ، العدد سالف الذكر .

(٢) أنظر جريدة لاموند فى مقالها الافتتاحى بالعدد الصادر فى ٧/٧/١٩٦٣ .

هذه هى التناقضات التى يرى ناقدو الميثاق أنها تواجه أفريقيا ، وأن مؤتمر أديس أبابا لم يستطع أن يتغلب عليها ، وهى تتخذ فى نظرهم أربع صور :

١ ـ التناقض بين أفريقيا السوداء وأفريقيا البيضاء .

٢ ـ التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية .

٣ ـ التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة .

٤ ـ التناقض بين القارية الافريقية والإقليمية الافريقية .

١ ـ التناقض بين افريقيا السوداء وافريقيا البيضاء

التفرقة بين افريقيا الكائنة شمال الصحراء ، وافريقيا الكائنة جنوبها ، بين افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء ، تفرقة يصطنعها الاستعمار الغربى ، وتبدو فى كل الدراسات الافريقية التى تصدر فى الغرب ، وتشبه إلى حد بعيد جهد الاستعمار فى التفرقة بين المشرق العربى ، والمغرب العربى . فمن الطبيعى أن نجد المنطق الاستعمارى للاستاذ فروليخ ، فى بحثه الذى سلفت الإشارة إليه ، يتمشى مع قوله : « إن الجو الودى الذى ساد المؤتمر باستمرار يجب ألا يجعلنا ننسى أن السود لا يثقون تماماً بالعرب والبربر » ثم يضيف إلى ذلك قوله « إن وحدة القارة الافريقية أمر خيالى بلا شك ، أما وحدة دول افريقيا السوداء فانها تبدو ممكنة التحقيق » و يختتم بحثه بقوله « أما الوحدة الافريقية ـ وأنا هنا ، إنما أردد ما قاله صحفى أفريقى ـ فيمكن أن نتوقع أنها سوف تتم ولكن بدون افريقية البيضاء[1] .

---

(١) أنظر فروليخ المرجع السالف الذكر صفحة ١١٥١ — ١١٥٢ ، وانظر كذلك جريدة التامبو الإيطالية عدد ٢٥/٥/١٩٦٣ وجريدة المساجيرو الايطالية عدد ٢٨/٥/١٩٦٣ وهما تعبران عن آراء مماثلة لآراء فروليخ . وقد نشر مقال الجريدة الأولى فى نشرة بمصلحة الاستعلامات بعددها رقم ٢٩٤١ الصادر فى ٨/٦/١٩٦٣ ومقال الجريدة الثانية فى النشرة رقم ٢٩٣٧ الصادرة فى ٤/٦/١٩٦٣ .

وهذه التفرقة العنصرية التى اصطنعها الاستعمار ترجع فى الحقيقة إلى ثلاثة أمور :

أولا — تجارة الرقيق التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى أفريقيا ، وكانت مقصورة فى أفريقيا على السود دون البيض .

ثانياً — الاستعمار الغربى كان من مصلحته تقسيم القارة إلى أجزاء متنافرة متباعدة .

ثالثاً — سيطرة فكرة التفرقة العنصرية على العقلية الانجلوسكسونية خاصة، والفكر الغربى عامة ، لاعتقادهما أنها ما دامت قائمة فى مجتمعهما فلا يتصور أن مجتمعاً لا يقوم فيه تفرقة عنصرية .

ولكن الحق هو أن التفرقة العنصرية غير قائمة فى أفريقيا لأن الشعوب قد امتزج بعضها ببعض عبر العصور والأجيال امتزاجاً يجعل من المستحيل أن نحدد أين تنتهى أفريقيا السوداء ، وأين تبدأ أفريقيا البيضاء ، فهل يمكن أن نجد فرقاً بين المصرى الأسمر الذى أصله من أعالى النوبة والمصرى الذى أصله من مناطق البحر الأبيض المتوسط ؟ إن تاريخ أفريقيا يظهر منه أن بعض الفراعين كانوا من السود ، و بعضهم كانوا من البيض ، وكثير من القادة الذين حكموا بعض أصقاع أفريقيا العربية — التى توصف بأنها بيضاء — كانوا من السود ، كل ذلك يشير بوضوح إلى أن التفرقة العنصرية لم تخطر ببال المجتمع الأفريقى . فلا يصح أن يقال إن ميثاق أديس أبابا لم يستطع التغلب على هذا التناقض ، لأنه لم يكن فى أصله ذا وجود . وفى هذا قال الرئيس جمال عبد الناصر فى الخطبة التى ألقاها فى مؤتمر أديس أبابا « إن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة ، وتمزيقها إلى شمال الصحراء ، وجنوب الصحراء ، إلى أفريقيا بيضاء وسوداء وسمراء .. إلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالانجليزية قد

انهارت جميعاً وجرفتها الحقيقة الأفريقية الأصيلة .. لم يبق على أرض أفريقية غير لغة واحدة هى لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير[١] » .

٢ — التناقض بين أفريقيا العربية وأفريقيا غير العربية

التناقض الذى بين افريقيا السوداء وافريقيا البيضاء ، والتناقض الذى بين افريقيا العربية وغير العربية ، على رغم ما بينهما من تشابه فإن هناك فروقاً بينهما. إن افريقيا العربية ليست هى افريقيا البيضاء ، فالسودان مثلا دولة عربية ولكنها ليست بيضاء وفق المفهوم السائد ، ولكن الفرق الواضح بين التناقضين — كما يقول النقاد — هو أن أفريقيا العربية بسبب عروبتها مرتبطة بدول غير افريقية هى دول المشرق العربى فى آسيا ، وكأنهم بذلك يقولون إن دول افريقيا العربية تدين بولاءين ، احدهما للعروبة والثانى للافريقية وذلك مما قد يعوق طريق الوحدة الافريقية .

والنقاد القائلون بهذا يوجهونه إلى مصر بالذات باعتبارها من أهم الدول الأفريقية ، وكذلك من أهم الدول العربية ، و بسبب موقعها الجغرافى الذى يجعلها رابطاً بين أفريقيا وآسيا ، وفى ذلك يقول الأستاذ فروليخ فى بحثه السالف الذكر : « إن المساعى التى تبذلها مصر من أجل توحيد الدول العربية تحت سيطرتها تنقل مركز الثقل إلى أفريقيا البيضاء ، فدعوة مصر إلى الوحدة العربية من ناحية ، والمحاولات التى تبذلها الجزائر للقيام بدور هام فى الشئون الافريقية من ناحية أخرى ، هذه العوامل تقلقل أفريقيا السوداء . . . ليس من الممكن التوفيق بين الوحدة العربية والوحدة الأفريقية[٢] » .

---

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى المرجع السالف الذكر صفحة ٩ .

(٢) أنظر ج . س . فروليخ المرجع السالف الذكر صفحة ١٥١ — ١٥٢ .

هذه النغمة التى رددها الأستاذ فروليخ هى نفسها التى تردها الدعاية الصهيونية زاعمة أن القضية الفلسطينية ليست مشكلة أفريقية ، ومع ذلك تحاول الدول العربية الأفريقية اقحام أفريقيا فيها[1] .

والواقع أن هـــذا الرأى من أساسه معرض لا يستقيم مع التمحيص والفهم السليم :

أولا — مصر فى الواقع ليست دولة أفريقية خالصة ، ولـكنها تبعاً لموقعها وحدودها الجغرافية دولة أفريقية آسيوية ، كما أن روسيا السوفيتية ، وكما أن تركيا مثلا تعتبر كل منهما دولة أوربية آسيوية . هذا الوضع الجغرافى مفروض على مصر ، و بالتالى فهو مفروض على أفريقيا ما دامت مصر جزءاً منها .

ثانياً — أفريقيا اعتبرت جزيرة مدغشقر ، وغيرها من الجزر المحيطة بالقارة الأفريقية بلادا أفريقية ، وعلى هذا يمكن أن يقاس المشرق العربى بالنسبة إلى أفريقيا

ثالثاً — العروبة لاتناقض الأفريقية ، بل هى فى الواقع مكملة ومدعمة لها ، لأن الوحدة العربية لا تقتصر على الدول التى هي من أصول عربية ، ولا على الدول التي تدين بالإسلام دون سواه ، ولـكنها مفتوحة لقبول الدول التي تتـكلم اللغة العربية ، وتشترك مع العرب فى هدف واحد وتراث واحد ، وأى دولة أفريقية تستـكمل تلك العناصر تصبح صالحة للانضواء تحت لواء الوحدة العربية ، فالصومال وموريتانيا مثلا إذا تمت السيادة فيهما للغة العربية يمكن أن تشملهما الوحدة العربية ، وقس عليهما عدة دول أفريقية أخرى كالسنغال ومالى وغينيا . . .

---

(١) أنظر الدكتور عبد الملك عوده « اسرائيل وأفريقيا » معهد الدراسات العربية العليا التابع لجامعة الدول العربية — القاهرة سنة ١٩٦٤ .

رابعاً — الإدراك للقضايا ، والوعى المتبادل بشأنها بين المشرق العربى والدول الأفريقية غير العربية ، يشير بوضوح إلى التكامل القائم بين هاتين المنطقتين (١) ، ولهذا الإدراك أساس فلسفى ومنطقى ، فالشخصية الأفريقية - كما أسلفنا (٢) — مرتبطة كل الارتباط بالشخصية الآسيوية ، ويوضح ذلك التضامن الأفريقى الآسيوى الذى أرسيت قواعده فى مؤتمر باندونج .

ومن هذا يتجلى بوضوح أنه لا تعارض مطلقاً ، بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية ، بل الواقع أن احداهما تدعم الأخرى وتقويها .

---

(١) من دلائل الادراك المشترك صدور قرار منظمة الدار البيضاء فى يناير سنة ١٩٦١ الخاص باسرائيل ، والذى جاء فيه : « يلاحظ المؤتمر باستنكار أن اسرائيل دأبت فى مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث المسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا . . . ولذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه : القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الاوسط بل كذلك فى أفريقيا وآسيا » وفى هذا الصدد قال المعلق السياسى لجريدة أزفستيا السوفيتية فى مقال عنوانه (روح افريقيا الجديدة) بعد أن أوضح أهمية الدور الذى قامت به كل من الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وغانا فى مؤتمر القمة : « وأنا اريد أن أسترعى انتباه القارىء إلى أن اثنتين من هذه الدول الثلاث تنتميان إلى العالم العربى . أليس فى الحقيقة رد حاسم على أولئك الذين يعارضون الوحدة الأفريقية على أساس أن هناك هوة عميقة بين افريقيا العربية وأفريقيا جنوب الصحراء ؟ . . من الواضح أن الذين يؤكدون مثل هذه الأمور انما يريدون أن يتجاهلوا حقيقة الأوضاع فى النصف الثانى من القرن العشرين » (مجلة انترنا سيونال أفير السوفيتية عدد أغسطس سنة ١٩٦٣ صفحة ٨٨) .

وفى هذا المعنى أيضاً نشرت جريدة الأنوار اللبنانية فى عدد ١٦/٥/١٩٦٣ مقالا بعنوان العرب ومؤتمر القمة الافريقى جاء فيه : « إن العرب ، وهم يخططون مستقبلهم ، لا يستطيعون أن يغفلوا حقيقة هامة وهى أنهم بأكثريتهم من سكان القارة الافريقية . . ومن هنا يتضح أهمية تعاوننا الوثيق مع الأقطار الأفريقية » أنظر نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩١٩ الصادر فى ١٧/٥/١٩٦١ . وفى جريدة الجمهورية بعددها الصادر بالقاهرة فى ٢٦/٥/١٩٦٣ مقال بقلم الاستاذ ناصر الدين النشاشيبى جاء فيه : « إن الحرية لا تتجزأ . . . وحرية أفريقيا حرية للوطن العربى كله ، والصوت الافريقى الحر السيد هو دعامة للصوت العربى الحر السيد . . . وانتصار افريقيا على الاستعمار وعلى التفرقة وعلى الأزمات هو مصدر راحة وخير واطمئنان لكل عربى » .

(٢) أنظر من صفحة ٦٣ إلى صفحة ٦٨ من هذا الكتاب .

٣ — التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة

عرضنا فى الفصل الأول من كتابنا هذا للملابسات والظروف التى أحاطت بقيام المنظمات الدولية الأفريقية المختلفة ، وعرفنا كيف أن التغلب على التقسيمات المختلفة للقارة الأفريقية قد تم على مراحل قبل مؤتمر أديس أبابا ، ولم يبق إلا تناقض واحد ظل قائما وهو التعارض بين أفريقيا الثورية الممثلة فى مجموعة الدار البيضاء ، وأفريقيا المعتدلة الممثلة فى مجموعتى برازافيل ومنروفيا .

وفى رأى بعض من عرضوا لنقد ميثاق أديس أبابا أن مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى عاصمة أثيوبيا لم يستطع أن يتغلب على هذا التناقض ، وقد نشرت جريدة « ديلى تلغراف » البريطانية فى عدد ١٩٦٣/٥/١٤ مقالا جاء فيه « إن الاجتماع القادم فى أديس أبابا يهدف إلى إيجاد صلة بين الكتل الأفريقية الرئيسية ، ولكن فرص الاتفاق ضئيلة ... إن الانقسامات بين الدول الأفريقية بعيدة الغور بحيث لن يتسنى التغلب عليها فى مؤتمر قمة واحد[١] » .

وقد علق الأستاذ فروليخ فى بحثه السالف الذكر على هذا الموضوع بقوله : « من المؤسف أن التقارب بين دول أفريقيا السوداء التى تنتمى إلى مجموعة منروفيا ، و بين تلك التى تنتمى إلى مجموعة الدار البيضاء لم يتم[٢] » .

وفى رأى النقاد أن التناقض بين أفريقيا الثورية وأفريقيا المعتدلة يظهر بوضوح فى ميدانين ، ففى ميدان السياسة الداخلية نرى دول أفريقيا الثورية اتبعت نظما تقارب نظم الديمقراطيات الشعبية الأوربية ، ويبدو هذا فى الجمهورية العربية المتحدة ، والجزائر ، وغانا ، وغينيا ، ومالى . أما دول أفريقيا المعتدلة فإنها تأخذ

---

(١) جون أوسمان (المعسكرات المتناقضة فى مؤتمر القمة الافريقى) — جريدة الديلى تلغراف عدد ١٩٦٣/٥/١٤ ومترجم بنشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩١٨ الصادر فى ١٩٦٣/٥/١٦ .

(٢) ج . س فروليخ — المرجع السابق — صفحة ١١٤٩ .

بنظم تشبه نظم الديمقراطيات الغربية الأوربية ، كما يظهر فى السنغال ، وساحل العاج ، وملجاش ، ونيجيريا .

أما فى ميدان السياسة الخارجية ، فإن دول أفريقيا الثورية تأخذ بسياسة عدم الانحياز والعداء الصريح للاستعمار ، على حين أن دول أفريقيا المعتدلة تتبع سياسة مهادنة الغرب والانحياز له .

وهذا الذى يقول به أولئك النقاد ، إن كان يتمشى مع روح الغربيين وعقليتهم فانه لا يطابق الواقع الأفريقي ولا يتمشى معه ، والواقع الأفريقى لا يصلح أن يقاس بمقاييس غربية . و بعض كتاب الغرب قد أدركوا أن هذا التناقض ظاهرى أكثر مما هو واقعى ، وفى عدد مجلة الدفاع القومى الفرنسية الصادر فى يناير سنة ١٩٦٢ مقال يعبر عن ذلك خير تعبير إذ يقول : « من السهل بطبيعة الحال أن نظهر التناقض بين دول مجموعة منروفيا العشرين ، ودول مجموعة الدار البيضاء الخمس مثلا ، ونشير إلى أنه — رغم إقرار الجانبين للوحدة الأفريقية — قد تم اقتراح ورفض ميثاقين أفريقيين فى خلال شهر واحد . . . أحدهما فى برازافيل والثانى فى الدار البيضاء ، غير أن الموقف فى تغير وتبلور مستمر ، فلقد قام البعض بتوكيد وجود الاختلافات والتناقضات بين دول الدار البيضاء ودول منروفيـا ، ولـكن أليس من الأجدر بدلا من أن نهتم مثل هذا الاهتمام بالاختلافات القائمة بين المجموعتين أن نشير إلى المحاولات التى تبذلانها لإيجاد قاسم مشترك بينهما » .

ومن الإنصاف كذلك أن نقول إن كثيراً من الـكتاب السياسيين تنبأوا قبل ظهور نتائج مؤتمر أديس أبابا بأن المجموعتين ستتمكنان من تصفية ما بينهما من خلاف ، وقد نشرت جريدة « وست أفريكا » فى عدد ١٨/٥/١٩٦٣ مقالا جاء فيه « من حسن الحظ أن العلاقات بينهما [أى بين مجموعتى الدار البيضاء ومنروفيا] قد بدأت فى الآونة الأخيرة تتحسن ، فها هى ذى غينيا توثق علاقاتها

نيجيريا ، وها هى ذى مالى والسنغال تدفنان ما زرعه الماضى من أحقاد وخصومة، وها هى ذى حكومة توجو الجديدة تقضى على العداء القديم بينها و بين غانا ... من ذلك يحق لنا أن نستنتج أنه لم يعد هناك ما يمنع من الوحدة والامتزاج[1] » .

وتصفية الخلاف بين المجموعة الثورية والمجموعة المعتدلة ترجع إلى :

أولا — اتفاق المجموعتين على ضرورة تصفية الاستعمار فى الحال ، وقد قالت جريدة « وست أفريكا » فى هذا « لم تعد أى دولة أفريقية اليوم تتردد فى مهاجمة النظم القائمة فى أفريقيا الجنوبية ، وروديسيا الجنوبية ، والمستعمرات البرتغالية . فنجد أن زعيما شديد المحافظة مثل الامبراطور هيلاسلاسى ، وزعيما آخر شديد الارتباط بالغرب مثل الرئيس توبمان (رئيس ليبيريا) وزعيما ثالثاً شديد الانعزال مثل ملك ليبيا ... هؤلاء جميعاً لا يقل اهتمامهم بالأمر عن اهتمام الرئيس نكروما، أو الدكتور نيريرى ، بل حتى زعماء الدول الناطقة بالفرنسية الذين كانوا فى الماضى لا يهتمون بهذه المسائل أصبحوا يتحمسون لها بنفس القوة . . . لم يعد من الممكن تقسيم أفريقيا إلى دول متطرفة ودول معتدلة[2] .

ثانياً — اعتناق مجموعة منروفيا مبدأ عدم الانحياز الذى كانت تأخذ به مجموعة الدار البيضاء ، وفى هذا تقول مجلة نيويورك تايمز « إن تفرق الدول (الأفريقية) حديثة الاستقلال بين مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء الاولى محافظة ، والثانية ثورية . . . لم يعد بالوضوح الذى كان عليه من قبل . فلقد

---

(١) مقال مترجم لنشر فى نشرة مصلحة الاستعلامات عدد ٢٩٢٧ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٥ . واانظر فى هذا المعنى جريدة نيويورك تايمز عدد ١٩٦٣/٥/٢٣ (تضمنته وثائق رياسة الجمهورية الفرنسية عدد ٢٣٩١ الصادر فى ١٩٦٣/٥/٢٥).

(٢) انظر جريدة وست أفريكا عدد ١٩٦٣/٥/٢٥ ، وأنظر أيضاً مجلة نيوستيتسمان الانجليزية عدد ١٩٦٣/٥/٣١ وجريدة لاموند الفرنسية عدد ١٩٦٣/٥/٢٧ ، والاوبزرفر الانجليزية عدد ١٩٦٣/٦/٢ .

أصبحت أفريقيا فى مجموعها، جزءاً من الدول غير المنحازة من الناحية السياسية[1] ».

وقد أكدت جريدة كومبا الفرنسية هذا المعنى بقولها : « استطاع رؤساء الدول أن يرسوا دعائم سياسة تقف فى منتصف الطريق بين الكتلتين (أى الشيوعية وغير الشيوعية) وتبقى على الدوام بمنأى من جميع مناطق النفوذ ، وبمنجاة من أى تدخل أجنبى بجميع صوره وأشكاله[2] » .

ثالثاً — إقامة منظمة دوليـة جديدة تجمع تحت لوائها الدول الأعضاء فى المجموعتين الموصوفتين بالتناقض ، واجتماعهما فى منظمة واحـدة ذات مبادىء واحدة يقطع بإزالة هذا التناقض، ولكن إذا استطاع مؤتمر أديس أبابا أن ينشىء مبادىء مشتركة للمجموعتين فهل نجح فى تصفية المنظمات الدولية التى كانت تستند عليها كل من المجموعتين ؟ هذا ينقلنا إلى دراسة التناقض الرابع والأخير الذى سنتناوله فيما يلى .

٤ — التناقض بين القارية الافريقية والاقليمية الافريقية

ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب أن المنظمات الدولية الإقليمية لا تهدد الوحدة الافريقية الشاملة ما دامت هذه الوحدة بطبيعتها محصورة فى حيز محدود من القارة .

أما المنظمات القارية الدولية ، فبما أن قارة من القارات لا تتحمل إلا منظمة واحدة ، مثلما أن العالم لا يستطيع أن يتحمل إلا منظمة عالمية واحدة فإن تعدد هذه أو تلك يكون أداة تجزئة بدلا من أن يكون عامل وحدة .

وما هو موقف ميثاق أديس أبابا من المنظمات الإقليمية الدولية القائمة فعلا،

---

(١) مجلة نيويورك تايمز عدد ٢٣/٥/١٩٦٣.

(٢) من مقال مترجم نشرته نشرة مصلحة الاستعلامات بالعدد رقم ٢٩٣٦ الصادر فى ٣/٦/١٩٦٣ .

أو التي قد تقوم مستقبلا ؟ هل هو يبيح وجودها أم يأبى عليها هذا الوجود ؟ أم يقبل التعايش السلمي مع هذه المنظمات الإقليمية ؟.

إن ميثاق أديس أبابا لم يذكر شيئاً في هذا الصدد ، وهذا السكوت كان موضع نقد المعلقين السياسيين ،إذ استخلصوا منه أن ميثاق أديس أبابا لم يستطع أن يتغلب على التناقض القائم بين الاقليمية الافريقية والقارية الافريقية .

وهذا التناقض يمكن أن يستكشف من خلال السؤال التالي : هل تحقيق الوحدة الأفريقية الشاملة سيتم عن طريق إقامة منظمة دولية واحدة ، أم أنها تتم عن طريق قيام عدة منظمات إقليمية جزئية تقوم إلى جانب المنظمة القارية ، وتخضع لها ، وتنضوى تحت لوائها ؟ وإذا قامت تلك المنظمات الإقليمية الجزئية فكيف يتم تنظيم خضوعها للمنظمة القارية ؟ وكيف يمكن تفادى الازدواج في العمل مما قد ينشأ عنه احتكاك أو اصطدام بين هذه وتلك ؟ .

سبق أن أوضحنا أن المشكلة كانت قائمة عقب مؤتمر أديس أبابا ، عندما رفضت الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية أن تحل منظمتها أى منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى .

ولكن اليوم بعد أن وافقت مجموعة برازافيل في مارس سنة ١٩٦٤ على تحويل منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى من منظمة سياسية إلى منظمة اقتصادية بحتة ، فقد أصبحت خطورة المشكلة مقصورة على احتمالات المستقبل . إذ من الجائز أن تقرر مجموعة من الدول الافريقية أن تكون فيما بينها منظمة إقليمية دولية خاصة بها . فماذا يكون موقف منظمة الوحدة الافريقية في مثل هذه الحال ، لا سيما وأن ميثاق أديس أبابا لم يعرض لهذا الموضوع الخطير ؟ من هنا يتبين أن نقد الناقدين جدى وقائم على أساس وليس في الوسع تجاهله .

ومن المنظمات القارية الدولية التى واجهت هـذه المشكلة وتخلصت منها منظمة الدول الأمريكية التى وقع على ميثاقها التأسيسى بمدينة بوجوتا فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ . فقد جاء فى المادة الثالثة منه « يمكن أن تنضم إلى هـذه المنظمة كل وحدة سياسية جديدة مكونة من اتحاد عدة دول أعضاء فى المنظمة الأمريكية . ويترتب على قبول هذه الوحدة السياسية الجديدة أن أعضاءها يفقدون صفة العضوية التى كانت لهم فى المنظمة الأمريكية » .

يستخلص من هذه الفقرة أن منظمة الدول الأمريكية تبيح قيام الوحدات الجزئية بشرط أن تفقد الدول الأعضاء التى تدخل فى هذه الوحدات سيادتها الخارجية ، كما أن العلاقة بين الوحدات الجزئية والمنظمة القارية تنظم على أسلوب بسيط ، هو قبول الوحدة الجزئية عضواً فى المنظمة القارية .

وهذا الحل الذى اتبعته منظمة الوحدة الأمريكية يمكن الاسترشاد به فى منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالمشاكل التى قد تعترضها مستقبلا فى حال ما إذا ظهرت وحدات جزئية داخل القارة الافريقية . فعلى منظمة الوحدة الافريقية أن تفكر جدياً فى أن تضع فى ميثاق أديس أبابا نصاً مضاهياً فى روحه لما جاء فى هذا الصدد فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية من حيث الاشراف على قيام المنظمات الجزئية ، ثم تنسيق العلاقات فيما بينهما[١] .

---

(١) القرار الخاص بالتجمعات الاقليمية الذى صدر فى مجلس وزراء خارجية الدول الافريقية فى دورته العادية الأولى التى انعقدت فى دكار فيما بين ٢ و ١١ أغسطس ١٩٦٣ صدر فى صيغة عامة مكتفيا بمطالبة المنظمات والتجمعات الاقليمية التى قامت قبل قيام منظمة الوحدة الأفريقية تسجيل اعترافها بميثاق أديس أبابا .

تلك هى أهم الآراء التى وردت فى الصحافة الدولية تأييداً للمؤتمر وللميثاق الذى انبثق عنه ، وأهم الانتقادات التى وجهت إليهما وهى كما رأينا فى غالبيتها انتقادات مردودة عليها . ولعل خير ما نختتم به هذا الفصل هو قول الصحفى السويسرى جون جاك شويه :

« لم يكن الهدف الحقيقى من مؤتمر أديس أبابا هو تحقيق وحدة أفريقيا ، أو حل مشاكلها البشرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو تحديد علاقاتها مع العالم الخارجى . لقد كان الهدف فى الواقع أكثر تواضعاً بكثير ، وهو تحقيق التصالح بين مجموعتى منروفيا والدار البيضاء المتنافستين وتدعيمه من جهة ،ومن جهة أخرى وضع إطار تأسيسى للمساعى [التى تبذلها الدول الافريقية] لكى تتقارب مع بعضها فى داخل قارة تعتبر ـ رغم مظهرها الموحد على الخريطة ـ أكثر أجزاء العالم تنوعاً وتباينا واختلافاً ... وإن تقدير نتائج المباحثات التى دارت فى أديس أبابا يجب أن يتم فى إطار هذا الهدف المحدد ، وهى نتائج يمكن وصفها بأنها إيجابية ... » .

« إن أهم ما فعله المؤتمر ـ وبإجماع لم يؤثر فيه تغيب ملك المغرب إلا من حيث الاجراءات الدبلوماسية ـ هو تبنى ميثاق ينظم الاجتماع السنوى لرؤساء الدول ، واجتماع وزراء خارجيتهم عدداً أكبر من المرات ، ويخلق رابطة إدارية دائمة ، ولجان متخصصة للبحث المشترك ، وخصوصاً لجنة للوساطة والتحكيم .

هذا البنيان يتمشى مع الواقع الأفريقى الحالى ومع الامكانيات المباشرة فى افريقيا . وهو يتيح لهذه الإمكانيات أن تنمو وتتبلور ... و إذا كان هذا البنيان لم يحل بعد أياً من المشاكل الافريقية الكبرى حلا جذرياً ، فهو على الأقل يحول دون خطر التفكك والضعف، ويفتح للتعاون الأفريقى أبواباً سهلة المنال . هذا عظيم فى ذاته[1] .

(١) جون جاك شويه ، جريدة تريبون دى جنيف السويسرية (٢٨/٥/١٩٦٣) وارد فى وثائق رئاسة الجمهورية الفرنسية عدد ١٣٩٣ (٣٠/٥/١٩٦٣) .

خاتمــــة

مما عرضناه فى الفصول السابقة يتبين أن هناك إجماعاً بين الأفريقيين على ضرورة قيام الوحدة الافريقية ، ولـكن هـذا الإجماع يقابله خلاف كبير فى أمرين هامين :

أولهما : متى يجب أن تتحقق هذه الوحدة الشاملة ؟وثانيهما : كيف تتحقق هذه الوحدة ؟ .

هل يجب أن تقوم الوحدة فى الحال ــ كما ينادى الدكتور نـكروما ، أم يستحسن التريث فى تحقيقها كما يرى أكثر ساسة الافريقيين ؟ .

وما هى الصورة التى يجب أن تظهر فيها هذهالوحدة ؟ وما الصبغة التى يجب أن تـكون الغالبة فيها ؟ أهى الصبغة السياسية ، أم الصبغة الاقتصادية ؟

إن مؤتمر أديس أبابا قد أجاب عن هذه الأسئلة: إذ قرر أن يكون تحقيق الوحدة الشاملة هدفاً آجلا ، كما قرر أن يكون تحقيقها عن طريق تنظيم دولى تحتفظ كل دولة عضو فيه بسيادتها واستقلالها السياسى .

ولـكن هل كان الحل الذى اتفق عليه فى مؤتمر أديس أبابا حلا حكيما ؟ وهل لم يتضمن هذا الحل فى ثناياه ما يناقض الهدف الأسمى الذى هو غاية جميع الأفريقيين ؟ وألا يؤدى جعلهالوحدة أمراً آجلا إلى تأكيد التجزئة الافريقية ؟ .

إن الدول الافريقية كلما نمت وقويت داخل حدودها السياسية صعب إدماجها فى غيرها من الدول ، خلافاً لما إذا كانت حديثة التكوين ، حديثة الاستقلال ، غير مستكملة للنمو ، إذ يسهل فى هذه الحال إدماجها فى دول أفريقية أخرى .

وفوق ذلك فإن نظام أديس أبابا القائم على مفهوم الدولة الافريقية ذات

السيادة ، من طبيعته أن يساعد على ازدياد التجزئة ، فكلما تخلص إقليم أفريقي من الاستعمار ازداد عدد الدول الأفريقية المستقلة ، وبالتالي ازدادت مساوىء التجزؤ تهديداً للوحدة الأفريقية .

وحين تم التوقيع على ميثاق أديس أبابا ، كان عدد الدول الأفريقية ٣٢ دولة ، ولكنها أصبحت اليوم ٣٥ دولة ، وعما قريب ستصل إلى أكثر من ٤٠ دولة أي نحو مثلي عدد دول القارة الأمريكية ، أو دول القارة الأوربية ، ولن تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية أن تفعل شيئاً للحيلولة دون هذا التفتت مادامت قد جعلت الدولة ذات السيادة ركنا من أركان نظامها السياسي . لذلك يتساءل بعض الأفريقيين عما إذا كان هذا الوضع قد جعل من منظمة الوحدة الأفريقية عقبة في سبيل تحقيق الوحدة أكثر منها وعاء لهذه الوحدة ودرعاً لها . وهو تساؤل لا يختلف في الواقع عن تساؤل مماثل تماماً لما يدور في خلد العربي بشأن وضع منظمة جامعة الدول العربية .

وإذا كان هذا التساؤل أو ذاك له بعض المبررات ، فلاشك من ناحية أخرى أن مؤتمر أديس أبابا حين اختار لأفريقيا أسلوب التنظيم الدولي لتحقيق الوحدة إنما كان في هذا معبراً عن الرأي الأفريقي العام الذي رضي بهذا الأسلوب دون غيره لتحقيق الوحدة ، وحتى لو فرضنا أن هناك ما هو أصلح من الأساليب فلا مجال للمفاضلة مادام الرأي العام الأفريقي هو صاحب الخيرة .

وعليه فإن في مقدورنا أن نقول إن قضايا التجمعات والوحدات الجزئية والكلية هي التي ستسيطر وتسود على المسرح الأفريقي خلال الأعوام المقبلة ، فإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية أقيمت للإشراف على تلك الوحدات الجزئية وعلى تشجيعها ، والتنسيق بينها فإنها ستكون جهازاً يخدم أفريقيا في تحقيق الوحدة ، أما إذا قامت منظمة الوحدة الأفريقية حائلا دون قيام تلك التجمعات

أو الوحدات الجزئية لخوف من منافستها لها أو لعدم ارتياح إلى مجرد قيامها ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية تكون إذ ذاك ضارة بالوحدة المنشودة .

ولنا فى الختام أن نقول: إن منظمة الوحدة الأفريقية وفقاً للمبادىء التى سنتها للدول الأعضاء فيها ، ووفقاً للأنظمة التى أنشأتها ليتم التعاون فى ظلها ، ووفقاً للملابسات السياسية التى تعمل فى خلالها فإنها مازالت سلاحاً جديداً يمكن أن يستخدم لخير الوحدة الأفريقية وصالحها ، كما يمكن أن يتحول إلى عامل لبقاء التجزئة والتفرقة فى أفريقيا .

إن منظمة الوحدة الافريقية إذا نظر إليها على اعتبار أنها باقية على حالها عشرات السنوات، لجلبت الضرر على صالح أفريقيا ووحدتها ، أما إذا نظرنا إليها على أنها مجرد منظمة انتقالية تتطور على مر الأيام تطوراً متجدداً مطرداً مسايرة لعصر الذرة والصواريخ فإنها عندئذ تكون خير خادم لقضية الوحدة الافريقية وخير عامل على تحقيقها .

المواثيق الأفريقية(1)

ميثاق الدار البيضاء الأفريقي(2)

نحن رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين فى الدار البيضاء من ٣ يناير إلى ٧ يناير سنة ١٩٦١ ، إدراكا منا لمسئولياتنا نحو القارة الأفريقية نعلن تصميمنا على العمل على نصرة الحرية فى جميع أرجاء أفريقيا وتحقيق وحدتها .

ونؤكد إرادتنا فى صيانة وتعزيز اتحاد وجهات نظرنا ووحدة العمل بيننا فى الشئون الدولية ، والمحافظة على استقلالنا الذى أحرزناه بمجهود شاق ، وسيادة دولنا وسلامة أراضيها ،وتعزيز السلام فى العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز .

ونعلن عزمنا على تحرير الأقاليم الأفريقية التى ما تزال تحت السيطرة الأجنبية بتقديم المعونة والمساعدة إليها،وعلى تصفية الاستعمار القديم والحديث بجميع أشكاله ، وعدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير أفريقيا ، والعمل أيضاً على تخليص القارة الأفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادى والسياسى .

ونعلن أنه من الضرورى أن توجه الدول الأفريقية المستقلة خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثروتها القومية لصالح شعوبها وضمان توزيع هذه الثروة توزيعاً عادلا بين جميع مواطنيها .

ونؤكد عزمنا على مضاعفة جهودنا لإقامة تعاون دولى بين الدول الأفريقية فى ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة .

وإذ نستهدف دعم الحرية فى افريقيا وبناء وحدتها وأمنها ، نقرر :

١ — إنشاء جمعية استشارية افريقية فى أقرب وقت تسمح فيه الظروف بذلك ، تتألف من ممثلين لكل دولة أفريقية ويكون لها مقر دائم وتعقد جلسات دورية .

---

(١) هذه ترجمة لأهم الوثائق الافريقية استندنا فيها إلى ترجمة عربية غير رسمية وعدلنا فيها مايقتضى التعديل استناداً على أصولها فى الانجليزية والفرنسية .

(٢) أنظر من صفحة ٢٢ إلى صفحة ٢٩ من هذا الكتاب .

٢ — إنشاء اللجان الأربع الآتية :

(أ) اللجنة السياسية الأفريقية .

وتضم رؤساء الدول أو ممثليهم المفوضين قانونا، وهي تجتمع بصفة دورية بقصد تنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الأفريقية .

(ب) اللجنة الاقتصادية الأفريقية :

وتضم وزراء الشئون الاقتصادية للدول الأفريقية المستقلة، وهي تجتمع بصفة دورية بقصد اتخاذ القرارات الخاصة بالتعاون الاقتصادي الأفريقي. ومن بين المهام العاجلة التي تنهض بها هذه اللجنة ، إنشاء اتصالات بريدية وسلكية ولاسلكية بين مختلف العواصم الأفريقية .

(ج) اللجنة الثقافية الأفريقية :

وتضم وزراء التربية في الدول الأفريقية المستقلة ، وهي تجتمع دوريا بقصد صيانة الثقافة والحضارة الأفريقيتين وتنميتهما وزيادة العون والتعاون الثقافي الأفريقي .

(د) قيادة عليا مشتركة أفريقية :

وتضم رؤساء أركان حرب الدول الأفريقية المستقلة، وهي تجتمع دوريا بقصد ضمان الدفاع المشترك عن أفريقيا في حالة العدوان على أي جزء من هذه القارة ، وبقصد المحافظة على استقلال الدول الأفريقية .

٣ — إنشاء مكتب اتصال لإقامة تعاون فعلي بين مختلف المنظمات سالفة الذكر، ولا سيما لعقد اجتماع خلال ثلاثة أشهر لخبراء يناط بهم تحديد الإجراءات العملية الخاصة بسير تلك المنظمات .

• • •

نحن رؤساء الدول الأفريقية ، المجتمعين في الدار البيضاء من ٣ يناير إلى ٧ يناير سنة ١٩٦١ ، نعيد تأكيد ثقتنا بمؤتمري الدول الأفريقية

المستقلة المنعقدين فى أكرا فى سنة ١٩٥٨ ، وفى أديس أبابا سنة ١٩٦٠ ، وتناشد جميع الدول الأفريقية المستقلة الانضمام إلى عملنا المشترك فى سبيل تدعيم الحرية فى أفريقيا وبناء وحدتها وأمنها .

ونؤكد من جديد تمسكنا الذى لا يتزعزع بميثاق الأمم المتحدة، وبتصريح المؤتمر الأفريقى الآسيوى المنعقد فى باندونج بقصد تشجيع التعاون بين جميع شعوب العالم ودعم السلام العالمى .

بروتوكول لتنفيذ ميثاق

الدار البيضاء الأفريقى

تصميما على تنفيذ الميثاق الأفريقى الصادر عن مؤتمر الدار البيضاء المنعقد من ٣ إلى ٧ يناير عام ١٩٦١ ، وبمقتضى أحكام الميثاق المذكور، اتفقت حكومات الدول الأفريقية التى وقعت الميثاق على عقد هذا البروتوكول .

المادة الأولى

يتم التعاون بين الدول الأعضاء فى الميثاق الأفريقى عن طريق الهيئات التالية :

١ — لجنة سياسية أفريقية .

٢ — لجنة اقتصادية أفريقية .

٣ — لجنة ثقافية أفريقية .

٤ — قيادة أفريقية مشتركة عليا .

٥ — مكتب الاتصال .

ولهذه الهيئات المنفذة لأحكام الميثاق صفة دائمة .

المادة الثانية

اللجنة السياسية الأفريقية هى الهيئة العليا المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة

العامة للدول الأعضاء، وتتكون اللجنة من رؤساء هذه الدول أو ممثليهم المعتمدين، وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة اجراءاتها الداخلية .

المادة الثالثة

تعقد اللجنة السياسية الأفريقية اجتماعا عاديا مرة فى العام ، ويجوز أن تعقد أيضا اجتماعات استثنائية بناء على طلب عضو من الأعضاء وبموافقة أغلبيتهم .

المادة الرابعة

تتكون اللجنة الاقتصادية الأفريقية من وزراء الشئون الاقتصادية للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وهى تجتمع بصفة دورية وتقدم إلى اللجنة السياسية الأفريقية تقريرا عن المشاكل التى تعالجها ، كما تقدم تقريراً سنويا عن نشاطها للجنة السياسية الأفريقية ، وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة إجراءاتها الداخلية .

المادة الخامسة

تتكون اللجنة الثقافية الأفريقية من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وهى تجتمع بصفة دورية وتقدم تقريراً إلى اللجنة السياسية الأفريقية عن المشاكل التى تعالجها ، كما تقدم تقريراً سنويا عن نشاطها إلى اللجنة السياسية الأفريقية ، وتقوم فى أول اجتماع لها باقرار لائحة إجراءاتها الداخلية .

المادة السادسة

تتكون القيادة الأفريقية المشتركة العليا من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، وهى تجتمع بصفة دورية وتقدم فور انتهاء كل اجتماع تقريراً إلى اللجنة السياسية الأفريقية .

المادة السابعة

تصبح توصيات القيادة العليا الأفريقية نافذة إذا أقرتها اللجنة السياسية الأفريقية .

المادة الثامنة

مقر مكتب الاتصال فى باماكو (جمهورية مالى) ويجوز نقله إلى أى مكان

آخر بقرار من اللجنة السياسية الأفريقية،ويديره سكرتير تعينه اللجنة السياسية الأفريقية لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد ، ويساعده سكرتيرون مساعدون تعينهم اللجنة السياسية الأفريقية ، وسكرتير مكتب الاتصال هو أكبر موظف إدارى لهذه الهيئة .

المادة التاسعة

يعين سكرتير مكتب الاتصال الموظفين اللازمين لحسن سير العمل فى مختلف اللجان ، ويعرض على اللجنة السياسية الأفريقية مشروع اللوائح التى تنظم شروط تعيينهم .

المادة العاشرة

يقدم سكرتير مكتب الاتصال تقريراً سنويا إلى اللجنة السياسية الأفريقية ، بشأن التدابير التى تحقق أكبر قسط من التنسيق بين الهيئات المنصوص عليها من ميثاق الدار البيضاء الأفريقى .

المادة الحادية عشرة

يتولى السكرتير أو من ينوب عنه أعمال السكرتارية فى اجتماعات الهيئات السالفة الذكر .

المادة الثانية عشرة

يعد السكرتير مشروع الميزانية ويعرضه على اللجنة السياسية الأفريقية قبل بدء كل سنة مالية ، وتحدد اللجنة السياسية الأفريقية أنصبة الدول الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

يعتبر السكرتير وموظفو مكتب الاتصال موظفين دوليين ، لا يتلقون أثناء ممارستهم مهام وظائفهم تعليمات من أية دولة عضو، وينبغى أن تتفق تصرفاتهم مع مركزهم كموظفين دوليين ، وتتعهد الدول الأعضاء بالامتناع عن أى عمل يؤثر فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

المادة الرابعة عشرة

يتمتع سكرتير مكتب الاتصال ومساعدوه والموظفون الفنيون والمبعوثون الخاصون وممثلو الدول الأعضاء ، بالامتيازات والحصانات المقررة للسلك السياسى وذلك أثناء قيامهم بمهامهم فى الدول الأعضاء .

المادة الخامسة عشرة

يتمتع مقر مكتب الاتصال بالامتيازات والحصانات التى يتفق عليها ، وتنفيذا لهذا الغرض يعقد السكرتير اتفاقا مع الدول المضيفة ، كما تتمتع اللجان عند اجتماعها بالامتيازات والحصانات نفسها وذلك أثناء انعقادها خارج مقـر مكتب الاتصال .

المادة السادسة عشرة

لأى دولة افريقية تقبل أحكام الميثاق الأفريقى وهذا البروتوكول ، أن تتقدم إلى رئيس اللجنة السياسية الأفريقية بطلب العضوية ، وتصبح العضوية نافذة بمجرد موافقة اللجنة السياسية .

المادة السابعة عشرة

١ — تعلن الدول الأعضاء أن واجباتها والتزاماتها الناشئة عن تعهداتها الدولية ، لا تتعارض مع واجباتها والتزاماتها التى تضطلع بها طبقاً لأحكام ميثاق الدار البيضاء الأفريقى ، ولا مع هذا البروتوكول وعلى وجه الخصوص مع سياسة عدم الانحياز المعلن عنها فى الميثاق المذكور .

٢ — تتعهد الدول الأعضاء باعلام السكرتير بالمعاهدات والاتفاقات التى تصبح طرفاً فيها .

٣ — يسجل ميثاق الدار البيضاء الأفريقى وهذا البروتوكول لدى سكرتارية الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ (١) من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة عشرة

يجوز بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة ثلثى الدول الأعضاء ،

تعديل هذا البروتوكول بقصد جعل الروابط بينها أمتن وأوثق. وتقدم الاقتراحات المتعلقة بهذه التعديلات إلى سكرتير مكتب الاتصال قبل انعقاد اللجنة السياسية بشهرين .

المادة التاسعة عشرة

يعمل بهـذا البروتوكول بمجرد الموافقة عليه من جانب دولتين عضوين على الأقل .

حرر بالقاهرة ، الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الجمعة الموافق ٥ مايو عام ١٩٦١ ، من ثلاثة أصول بالعربية والانجليزية والفرنسية . وكلها متماثل فى حجيته .

عن
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
« محمد يزيد »

عن
جمهورية غانا
« اكو ادجى »

عن
جمهورية غينيا
« لويس لانسانا بيافوجى »

عن
جمهورية مالى
« باريما بوكوم »

عن
المملكة المغربية
« ادريس المحمدى »

عن
الجمهورية العربية المتحدة
« محمود فوزى »

ميثاق اتحاد الدول الأفريقية والملجاشية[1]

المادة الأولى

الاتحاد الأفريقي المدغشقرى ، اتحاد دول مستقلة ذات سيادة . وهو مفتوح لكل دولة أفريقية مستقلة .

يتم قبول أى دولة داخل الاتحاد باجماع آراء الأعضاء المكونين للاتحاد .

أهـــــدافه

المادة الثانية

أنشىء الاتحاد على أساس التضامن الذى يربط أعضاءه .

يهدف الاتحاد — فى مجال السياسة الخارجية — إلى تنظيم التعاون بين الدول الأعضاء لتقوية تضامنها والمحافظة على أمنها الجماعى والمساعدة على تقدمها وتثبيت السلام فى أفريقيا وملجاش والعالم .

سير العمل فى الاتحاد

المادة الثالثة

للاتحاد أمانة عامة إدارية مقرها مدينة كوتونو .

الأمين العام الإدارى يعين لمدة سنتين بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، بناء على اقتراح رئيس جمهورية داهومى .

يحدد المؤتمر مرتباً سنوياً للسكرتير العام الإدارى كما يحدد الميزانية السنوية للامانة العامة .

---

(١) أنظر من صفحة ٣٠ إلى صفحة ٤٣ من هذا الكتاب .

نصيب كل دولة فى هـــذه الميزانية ، يتناسب مع ميزانية كل دولة عضو فى الاتحاد .

المادة الرابعة

السياسة العامة للاتحاد يحددها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وهو ينعقد فى دورة عادية مرتين كل عام . ويجوز أن تعقد دورات غير عادية بناء على طلب إحدى الدول وموافقة أغلبية الأعضاء المكونين للاتحاد .

يجوز أن تعقد خلال هذه الدورات اجتماعات بين الوزراء المختصين والخبراء والمندوبين الدائمين المعتمدين لدى الأمم المتحدة إذا اقتضى ذلك طبيعة المسائل .

ويؤخـــذ التصويت بالأغلبية العادية ، غير أنه يتطلب الاجماع فى المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار .

المادة الخامسة

تنشأ مجموعة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى والملجاشى فى هيئة الأمم المتحدة .

يجب أن تجتمع هذه المجموعة للتشاور قبل اتخاذ أى قرار هام .

المادة السادسة

ينشر الميثاق الحالى بالجريدة الرسمية لكل الدول الأعضاء .

تاناريف فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١

(إمضاء)

أحمدو أهيدجو
عن حكومة جمهورية الكاميرون

ليون مابا
عن حكومة جمهورية جابون

موريس دجان
وزير الخارجية
عن حكومة جمهورية وسط أفريقيا

موريس باميجو
عن حكومة جمهورية فولتا العليا

فولبرت يولو عن حكومة جمهورية الكونغو	فيليب سيرانانا عن حكومة جمهورية ملجاش
فيليب باسيد رئيس الجمعية الوطنية عن حكومة جمهورية ساحل العاج	مختار ولدداداه عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية
هيوبرت ماجا عن حكومة جمهورية داهومى	همانى ديورى عن حكومة جمهورية النيجر
ليوبولدسيدار سنجور عن حكومة جمهورية السنغال	فرانسوا تمبلباى عن حكومة جمهورية تشاد

ميثاق الدفاع للاتحاد الأفريقى الملجاشى

الديباجة :

تؤكد الدول المشتركة فى هذا الميثاق :

تمسكها بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وتعلن رغبتها فى العيش بسلام مع جميع الدول .

وتعترف بالمساواة فى السيادة لكل الدول وتسعى لتقوية وتدعيم الروابط القائمة بين الدول على أساس احترام استقلالها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

وتقرر المحافظة على حرية شعوبها وحضاراتها الخاصة وحرياتها الفردية وسيادة القانون واحترام الإنسان . وإدراكا منها أنها إذا بقيت منعزلة ستظل ضعيفة ، قررت توحيد جهودها للمحافظة على السلام والأمن فى دولة كل منها وفى العالم ، والعمل أيضاً على تنمية الوحدة الأفريقية الملجاشية ، ومن ثم تقرر هذه الدول الموافقة على الميثاق الحالى .

المادة الأولى

تتعهد الدول الأعضاء ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، أن تسوى بالطرق السلمية جميع الخلافات الدولية التى قد تكون طرفاً فيها كى يكون السلام والأمن العالميان والعدالة بعيدة عن الخطر، وأن تمتنع فى علاقاتها الدولية عن الالتجاء إلى التهديد أو الاعتداء أو أى أسلوب من أساليب العدوان .

المادة الثانية

تسهم الدول الأعضاء فى تنمية العلاقات الدولية السلمية والودية ، لتقوية أنظمتها القائمة على الحــــرية ، ويكون ذلك عن طريق تأكيد قيام تفهم أفضل للمبادىء التى قامت عليها تلك النظم ، وعن طريق تنمية الظروف الملائمة لضمان الأمن والرفاهية . كما ستحاول إزالة التعارض فى سياساتها لاسيما فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية عن طريق تشجيع التعاون بين الأطراف بعضهم بعضاً .

المادة الثالثة

ولتأكيد تحقيق أهداف الميثاق الحالى بطريقة أكثر فعالية ، تنمى الدول الأعضاء إمكاناتها الشخصية والجماعية لمقاومة أى اعتداء ، وذلك بتصرفها فرديا وجماعياً بطريقة مستمرة وفعالة وبتنمية وسائلها الخاصة وتبادل المساعــدة فيما بينها .

المادة الرابعة

يتشاور الأعضاء فى الاجراءات التى تتخذ بناء على طلب أحدهما كلما كانت سلامة أراضى أحدهما أو استقلاله السياسى أو أمنه مهدداً .

المادة الخامسة

توافق الدول الأعضاء على أن أى اعتداء موجه إلى إحدى الدول أو بعضها فى أفريقيا أو ملجاش ويكون مطابقاً للشروط المبينة فى البروتوكول الملحق يعتبر اعتداء موجها ضد جميع الدول الأعضاء .

وعلى ذلك إذا حدث مثل هذا الاعتداء ، فإن كل دولة بموجب حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى المعترف به فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، تساعد الدولة أو الدول المعتدى عليها باتخاذ الاجراءات المتفق عليها مقدما ، بعد أن تكون قد تشاورت فى اتخاذ إجراءات أخرى ، بما فيها استخدام القوة العسكرية لإعادة الأمن فى أفريقيا وملجاش وتوطيده .

المادة السادسة

الدول الأعضاء متفقة على أنه لن يتخذ أى اجراء فى إقليم دولة أو أى اجراء دبلوماسى لصالحها إلا بناء على طلبها وبموافقتها ، ويستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الاعتداء من القوة والعنف والسرعة بحيث عطل أنظمتها ومنعها من مزاولة سيادتها .

المادة السابعة

كل اعتداء وكل إجراء يتخذ لصد الاعتداء يبلغ فوراً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

المادة الثامنة

الدول الأعضاء متفقة على أن لا يعتبر اعتداء العدوان المسلح فقط ، سواء استعملت فيه الأسلحة النووية أو الأسلحة التقليدية ، بل يعتبر كذلك كل الحركات ذات الطابع الهدام الموجهة من الخارج سواء استعملت فيها الأسلحة أم لم تستعمل .

المادة التاسعة

الدول الأعضاء متفقة على أن أى التزام من التزامات هذا الميثاق لا يجوز تفسيره على أنه يناقض الاتفاقات أو المعاهدات التى أبرمها الأطراف مع بعض الدول الأجنبية فى ميدان الدفاع .

المادة العاشرة

تصرح كل دولة من الدول الأعضاء أنه لا يوجد اتفاق دولى سارى المفعول الآن بينها وبين دولة أخرى من الدول الأعضاء أو دولة أجنبية ، يتعارض مع

أحكام الميثاق الحالى . وتتعهد كل دولة بأنها لن توقع على اتفاق دولى لا يتمشى مع الميثاق الحالى .

كل تعهد جديد يمس الدفاع يجب أن توافق عليه الدول الأعضاء ، وتقدم النصوص الأخيرة لهذا التعهد إلى حكومة ملجاش .

المادة الحادية عشرة

يصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات القرارات الخاصة بالسياسة العامة للاتحاد وبالتوجيهات الخاصة بالدفاع .

المادة الثانية عشرة

الدول الأعضاء متفقة على إنشاء مجلس أعلى للميثاق يمثل كل دولة فيه مندوب مفوض من قبلها .

تكون مهمة المجلس ، دراسة جميع المسائل المتعلقة بتطبيق الميثاق فى حدود الاختصاصات التى يحددها له مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وإصدار قرارات بالاجراءات التى تضمن تطبيق الميثاق ، وذلك بإنشاء مايلزم من أجهزة مدنية وعسكرية وخاصة هيئة أركان حرب .

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية ثلثى الدول الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

تنشىء الدول الأعضاء أمانة عامة دائمة للميثاق تكون تحت تصرف المجلس الأعلى ، لضمان إنجاز أعماله واستمرارها وتحضير دوراته .

المادة الرابعة عشرة

توضع مراسيم خاصة تحدد تنظيم وأعمال واختصاصات وميزانية المجلس الأعلى والأمانة العامة الدائمة وكل الأجهزة الجديدة التى قد تنشأ تطبيقا للمواد السابقة .

المادة الخامسة عشرة

الميثاق الحالى مفتوح للدول الأفريقية الأخرى المستعدة للمشاركة فى اتحاد

الدول الأفريقية وملجاش لتثبيت السلام والأمـــن للشعوب فى ظل احترام حقوق الإنسان .

يتم انضمام دول جديدة للميثاق بإجماع آراء الدول الموقعة على الميثاق ، بعد أن تقـــوم تلك الدول الجديدة بتسليم حكومة ملجاش طلب الانضمام ووثائقه .

المادة السادسة عشرة

يجوز للاتحاد الأفريقى الملجاشى — بعد الموافقة الجماعية لأعضائه — أن يتعاقد مع دولة أو مجموعة من الدول أفريقية كانت أو غير أفريقية ، لإبرام اتفاقات دولية تتمشى مع أهداف الميثاق الحالى .

المادة السابعة عشرة

تقوم كل دولة بالتصديق على هذا الميثاق طبقاً للقواعد الدستورية المعمول بها فى كل منها . وتودع وثائق التصديق بعـــد مضى ثلاثة أشهر من التوقيع عليها ، لدى حكومة ملجاش وهذه تبلغ الأطراف الأخرى بإيداع وثائق التصديق .

ويسرى هذا الميثاق بين الدول التى صدقت عليه بمجرد أن يتم إيداع وثائق التصديق من أغلبية الدول الموقعة عليه .

المادة الثامنة عشرة

إذا كانت إحدى دول الأطراف المتعاقدة قد ارتبطت أو إذا كانت ترتبط بالتزامات تناقض الالتزامات التى يتضمنها الميثـــاق الحالى ، أو إذا تنكرت لالتزاماته ، فإنه يجوز فصلها من الميثاق بناء على قرار يصدر بإجماع ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

ويجب أن يسبق الفصل انذار تعطى فيه مهلة معقولة لقيامها بالتزامات الميثاق .

المادة التاسعة عشرة

الدول الأعضاء ملزمة أن تتشاور كل خمس سنوات فى احتمال تعديل الميثاق .

ومع ذلك يجـــوز تعديله فى أى وقت بناء على الموافقة الاجماعية للدول الأعضاء .

وعلى كل فإن التعديل لايتم إلا بإجماع الدول .

المادة العشرون

بعد سريان الميثاق لمدة عشر سنوات يجوز لكل دولة أن تنسحب .
ومع ذلك فإن هذا الاجراء لايتم إلا بعد عام من ابلاغ الدولة المنسحبة لحكومة ملجاش التى تبلغ ذلك بدورها لحكومات الدول الأخرى .

المادة الحادية والعشرون

ما عدا المراسيم المذكورة فى المواد السابقة ، توجد مراسيم ملحقة بالميثاق الحالى تنظم طرق تطبيقه .

المادة الثانية والعشرون

تودع النسخة الأصلية لهذا الميثاق ، بمحفوظات حكومة ملجاش .

تسلم حكومة ملجاش نسخا من هذا الميثاق للدول الأعضاء الموقعة عليه .
ورؤساء الدول والمندوبون المفوضون الذين وقعوا هذا الميثاق هم :

أحمدو أهيدجو
عن حكومة جمهورية الكاميرون

ليون مابا
عن حكومة جمهورية جابون

موريس دجان
وزير الخارجية
عن حكومة جمهورية وسط أفريقيا

موريس ياميجو
عن حكومة جمهورية فولتا العليا

فولبرت يولو
عن حكومة جمهورية الكونغو

فيليب سيرانانا
عن حكومة جمهورية ملجاش

فيليب باسيد
رئيس الجمعية الوطنية
عن حكومة جمهورية ساحل العاج

مختار ولد دادا
عن حكومة جمهورية موريتانيا الإسلامية

هوبير ماجا
عن حكومة جمهورية داهومى

همانى ديورى
عن حكومة جمهورية النيجر

ليوبولد سدار سنجور
عن حكومة جمهورية السنغال

فرانسوا تمبلباى
عن حكومة جمهورية تشاد

ميثاق المنظمة الأفريقية الملجاشية

للتعاون الاقتصادى

نظرا لحاجة حكومة جمهوريات : الكاميرون ، أفريقيا الوسطى ، كونغو برازافيل ، ساحل العاج ، داهومى ، جابون ، فولتا العليا ، ملجاش ، موريتانيا الإسلامية ، النيجر ، وتشاد إلى تأكيد استقلالها السياسى عن طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى لشعوبها .

ونظراً لأنه يمكن تحقيق الأهداف المنشودة عن طريق العمل الجماعى الذى توجهه هذه الدول تحت مسئوليتها ، والذى يحترم الشخصية السياسية لها ، ولا يوجد حالياً ما يدعو إلى إنشاء منظمة تتجاوز الطابع القوى وتشمل مساسا بالسيادة .

ونظرا لرغبة هذه الدول فى تنسيق سياساتها الاقتصادية والاسهام فى زيادة التضامن الافريقى الملجاشى عن طريق تقوية العلاقات الاقتصادية التى توحدها فى نطاق احترام الالتزامات الدولية المرتبطة بها ، اتفقت على مايلى :

البنـــــد الأول

أحـــكام عامة

المـــادة الأولى :

تنشأ منظمة أفريقية ملجاشية للتعاون الاقتصادى تسمى بهذا الاسم .

المـــادة الثانية :

تهدف المنظمة إلى تقوية التضامن العميق ، وإلى الرغبة فى توثيق التعاون بين

الدول الأفريقية الملجاشية حتى يتيسر لها الاسراع فى رفع مستوى معيشة شعوبها . والمنظمة مفتوحة أمام كل دولة أفريقية تستوحى سياستها من هذا المبدأ .

المادة الثالثة :

يهدف نشاط المنظمة إلى إيجاد تقارب تدريجى بين السياسة الاقتصادية للدول الأعضاء ، وإلى تنسيق خطط تنميتها . ويمكن ممارسة هذا النشاط فيها فى جميع ميادين السياسة الاقتصادية وخاصة الميادين الآتية :

الإنتاج (ويشمل تنسيق المنتجات الزراعية وتغيير فنونها) ، والتصنيع والتمويل (عن طريق القروض والضرائب ، ونظم الاستثمارات ، والبنك الأفريقى الملجاشى للتنمية والتضامن) .

المبادلات الداخلية والخارجية (الاسعار ـ الأسواق ـ التعريفات الجمركية ـ السياسة التجارية والأسواق التجارية الأفريقية) .

النقد (التعاون الافريقى الملجاشى فى مجـــال السياسة النقدية المشتركة الخاصة بالخارج) .

العلاقات بالمنظمات الاقتصادية الاقليمية أو الدولية .

المادة الرابعة :

تستعمل المنظمة جميع الوسائل التى فى امكانها لمزاولة نشاطها ، وخاصة :

* انشاء الميثاق الافريقى الملجاشى .

* إصدار التوصيات لتنسيق السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء .

* القيام بمشروعات مشتركة باعتمادات عامة وبأرباح مشتركة ، على مستوى تشترك فيه دول كثيرة إذا اقتضت الضرورة .

* تنسيق البرامج الأفريقية المدغشقرية للبحث العلمى والجيولوجى التى يمكن أن تؤدى إلى انشاء المعاهد القومية والتعاون مع المعاهد الأجنبية والدولية .

* تركيز ونشر وسائل الإعلام وإيجاد وضع طبيعى لها .

التفاوض باسم كل دولة من الدول الأعضاء ، مع المنظمات أو البلاد الأخرى .

المادة الخامسة :

تشمل المنظمة الهيئات التالية :

المجلس — السكرتارية العامة — اللجان الفنية .

البند الثـــــانى

المجلس

المادة السادسة :

المجلس هو الهيئة التنفيذية العليا للمنظمة ولكل دولة مندوب فيه .

المادة السابعة :

يجتمع المجلس فى جلسة عادية كل ستة أشهر ، ويحدد موعد افتتاح الجلسة التالية فى نهاية الجلسة السابقة .

ويمكن للمجلس أن يجتمع فى جلسة غير عادية بناء على دعوة رئيسه ، أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء .

ويعقد المجلس فى كل دولة من الدول الأعضاء بالتناوب .

ويعقد الاجتماع الأول للمجلس بعد فترة أقصاها شهران من سريان المعاهدة المذكورة .

المادة الثامنة :

تقوم كل دولة من الدول الأعضاء برئاسة المجلس بالتناوب فى الفترة التى تبدأ من افتتاح الجلسة العادية حتى ابتداء الجلسة التالية .

المادة التاسعة :

تلزم الدول الأعضاء بالاشتراك فى اجتماعات المجلس ، أو تندب لتمثيلها دولة أخرى من الدول الأعضاء .

المادة العاشرة:

تتخذ القرارات ، وتصدر التوصيات باتفاق جميع الأعضاء ، ولكل دولة عضو صوت واحد .

المادة الحادية عشرة :

إذا لم تحضر إحدى الدول الأعضاء أحد اجتماعات المجلس أو لم تكن ممثلة فيه ، فإنها تعتبر قد قبلت جميع القرارات التى اتخذت فى غيابها ، إذا لم تعلن اعتراضها فى خلال فترة يحددها المجلس ، وفى هذه الحالة لا تنفذ القرارات . ورغم ذلك فإنه يمكن للدول الأعضاء التى اشتركت فى هذه القرارات أن تطبقها على نفسها .

المادة الثانية عشرة :

يتولى المجلس الفصل فى جميع المسائل التى تعنى المنظمة ، ويتولى اعلام اللجان الفنية بكل مسألة يراها مناسبة لتحقيق الأهداف المشتركة .

المادة الثالثة عشرة :

يصدر المجلس قواعد العمل الخـــاصة بهيئات المنظمة المختلفة . ويعين السكرتير العام .

المادة الرابعة عشرة :

يصدر المجلس كل سنة ميزانية المنظمة ويحدد مقدار اسهام كل دولة فيها .

البند الثالث

السكرتارية العامة

المادة الخامسةعشرة:

يعاون المجلس فى أعماله سكرتير عام يعين لمدة سنتين .

المادةالسادسة عشرة :

يقوم السكرتير العام بالعمل الإدارى للمنظمة ، تحت سلطة المجلس . ويحدد المجلس اختصاصات السكرتير العام .

ويقدم السكرتير العام إلى المجلس تقريرا عند افتتاح كل جلسة من جلسات المجلس ، علاوة على تقريره السنوى .

المادة السابعة عشرة:

لايتلقى السكرتير العام والموظفون العاملون تحت رئاسته أى توجيهات إلا من رئيس المجلس .

المادة الثامنة عشرة :

يحدد مقر إقامة السكرتير العام فى مدينة ياوندى .

البند الرابع

اللجان الفنية

المادة التاسعة عشرة :

تضم المنظمة اللجان الفنية الآتية :

* لجنة الأبحاث العلمية والفنية .
* لجنة دراسات مشكلات النقد .
* لجنة التجارة الخارجية (المبادلات والتعاون الجمركى) .

* لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية [الدراسات والخطط وتنسيق الضرائب ونظم الاستثمارات] .

المادة العشرون :

يمكن إنشاء لجان أخرى — سواء من جانب المنظمة ، أو من جانب عدد من الدول — لدراسة المشاكل العامة ، الاقتصادية أو الفنية .

المادة الحادية والعشرون :

يمكن للدول الأفريقية الملجاشية الأعضاء أو غير الأعضاء فى المنظمة — إذا اقتضت الضرورة — أن تجتمع فى حماية المنظمة ، لدراسة المصالح العامة والخاصة بروح التعاون والتضامن التى تسود المعاهدة المذكورة . وتستطيع هذه الدول أن تتخذ قرارات خاصة بها بشرط ألا تتعارض مع قرارات المنظمة . ويمكن للمنظمة أن تكلف هذه الدول القيام بأعمال إقليمية .

وفى إمكان هذه الدولة أن تطلب تكوين سكرتاريات إقليمية ، أو لجان فنية تخصص لدراسة مشاكلها الفنية .

البند الخامس

نصوص منوعة

المادة الثانية والعشرون :

يدرس المجلس كل عام فى أثناء انعقاد الجلسة الأخيرة ، الوسائل الخاصة بتنظيم هيئات المنظمة وتطوير أهدافها كما تحددها المعاهدة الحالية . والقرارات التى اتخذها المجلس بهذا الصدد ملحقة بهذه المعاهدة

المادة الثالثة والعشرون :

تتخذ الدول الأعضاء جميع الوسائل الكفيلة بتنفيذ أحكام المعاهدة الحالية ، أو الأحكام التى ستتخذ نتيجة للأعمال التى تقوم بها هيئات المنظمة .

المادة الرابعة والعشرون :

قبول عضوية دولة جديدة ، يكون بمقتضى قرار يتخذه المجلس .

المادة الخامسة والعشرون :

تتولى الدول الموقعة إجراءات قبول المعاهدة الحالية أو التصديق عليها طبقاً لقواعدها الدستورية الخاصة بها . وتقدم وثائق التصديق أو القبول إلى حكومة جمهورية الكاميرون الاتحادية التي اختيرت لإيداع هذه الوثائق لديها .

المادة السادسة والعشرون :

تسرى المعاهدة الحالية فور وصول وثائق التصديق أو القبول من ثماني دول إلى حكومة الكاميرون الاتحادية .

وبناء على ذلك ، وقع الوزراء المفوضون بصفة رسمية ، بأسمائهم في ذيل المعاهدة الحالية .

تاناناريف في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦١ .

ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية[1]

الديباجة :

نحن رؤساء دول وحكومات أفريقيا المجتمعين بمدينة أديس أبابا ، بأثيوبيا .

— اقتناعاً منا بأن حق جميع الشعوب فى البت فى مصيرها إنما هو حق لا يمكن التفريط فيه .

— وتقديراً منا بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هى أهداف أساسية لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب أفريقيا .

— وتقديراً لمسئولياتنا فى توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا التام فى مجالات النشاط الإنسانى .

— واندفاعاً بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة أكبر تتخطى جميع الاختلافات القومية والإقليمية .

— واقتناعاً منا بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الإنسانى ، يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليهما .

— وتصميماً منا على المحافظة على الاستقلال الذى حصلنا عليه بمشقة وعلى تدعيمه ، وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضيها وتعزيزهما ومكافحة الاستعمار الجديد فى أشكاله كافة .

— وإذ نحن نقف أنفسنا على التقدم الشامل لأفريقيا .

---

(١) أنظر من صفحة ٧٩ إلى صفحة ١١٩ من هذا الكتاب .

— مؤمنين بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان اللذين نؤكد هنا من جديد التزامنا ما تضمناه من مبادىء ، يهيئان أساسا متينا لتعاون سلمى مثمر بين دولنا .

— تحدونا الرغبة فى أن نرى من الآن جميع دول أفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها .

— واعترافاً منا على توثيق الروابط بين دولنا باقامة منظمات مشتركة وتعزيزها .

— اتفقنا فيما بيننا على الميثاق التالى :

إقامة المنظمة

المادة الأولى

١ — اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة فى هذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الأفريقية » .

٢ — وتضم هذه المنظمة دول القارة الأفريقية ومدغشقر والجزر المجاورة للقارة .

الأهـــــداف

المادة الثانية

١ — تنحصر أهداف المنظمة فيما يلى :

(أ) دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها .

(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهـــودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

(جـ) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على الاستعمار على جميع أشكاله فى أفريقيا .

(هـ) تشجيع التعاون الدولى ، آخذين فى الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

٣ — تحقيقاً لهذه الأهداف ، ينسق أعضاء المنظمة سياساتهم العامة ويعملون على التوفيق بينها ، خاصة فى الميادين التالية :

(أ) التعاون السياسى والدبلوماسى .

(ب) التعاون الاقتصادى ، بما فى ذلك النقل والمواصلات .

(جـ) التعاون التربوى والثقافى .

(د) التعاون الصحى والرعاية الصحية والتغذية .

(هـ) التعاون على الدفاع والأمن .

المبـــادىء

المـادة الثالثة

تحقيقاً للأهداف المبينة فى المادة الثانية ، يؤكد أعضاء المنظمة ويعلنون ارتباطهم بالمبادىء الآتية :

١ — المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى استقلال كيانهـــا .

٤ — التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم .

٥ — الاستنكار المطلق لأعمـــال الاغتيال السياسى فى جميع صوره ،

وكذلك ألوان النشاط الهدام الذى تقوم به دول مجاورة أو أي دول أخرى .

٦ — التفانى المطلق فى سبيل قضية التحرر التام للأراضى الأفريقية التى مازالت تابعة .

٧ — تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

العضــــوية

المادة الرابعة

لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، الحق فى أن تصبح عضـــواً فى المنظمة .

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المـادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الأمين للمبادىء المنصوص عليها فى المادة الثالثة من هذا الميثاق .

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية :

١ — مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢ — مجلس الوزراء .

٣ — الأمانة العامة .

٤ — لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة . ووفقاً لأحكام هذا الميثاق يقوم بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة .

ويجوز له بالإضافة إلى هذا ، إعادة النظر فى تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق .

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثليهم المعتمدين. ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، ويجتمع المؤتمر كذلك فى دورات غير عادية .

المادة العاشرة

١ — لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ — تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة .

٣ — يبت فى المسائل المتصلة بالاجراءات بالأغلبية المطلقة ، ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة .

٤ — النصاب القانونى للمؤتمر يتألف من ثلثى أعضاء المنظمة فى أى اجتماع يتم .

المادة الحادية عشرة

المؤتمر هو الذى يضع لائحته الداخلية .

مجلس الوزراء

المادة الثانية عشرة

١ ـ يتألف مجلس الوزراء من وزراء الخارجية أو أى وزراء آخرين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

٢ ـ ويجتمع مجلس الوزراء مرتين على الأقل فى العام ، ويجتمع فى دورات غير عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثى الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة

١ ـ يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعهد إليه بالأعمال التحضيرية لاجتماعات المؤتمر .

٢ ـ يحاط المجلس علما بأية مسألة محالة إليه من المؤتمر ، كما يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الأفريقى طبقا لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقا للمادة الثانية (٢) من هذا الميثاق .

المادة الرابعة عشرة

١ ـ لكل دولة عضو صوت واحد .

٢ ـ جميع القرارات تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء .

٣ ـ النصاب القانونى لأى اجتماع لمجلس الوزراء يتألف من ثلثى أعضاء المجلس .

المادة الخامسة عشرة

مجلس الوزراء هو الذى يضع لائحته الداخلية .

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، أمينا عاما إداريا للمنظمة يقوم بإدارة شئونها .

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإدارى وشروط خدمته ، وكذلك مهام الأمناء العامين المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفى الأمانة العامة ، وفقا لأحكام هذا الميثاق واللوائح التى يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

١ — على الأمين العام الإدارى وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا عند قيامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة ، وعليهم الامتناع عن القيام بأى عمل قد يمس مراكزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة وحدها .

٢ — يلتزم كل عضو فى المنظمة احترام الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام الإدارى وهيئة الموظفين ، وأن يمتنع عن التأثير فيهم عند ممارستهم مسئولياتهم .

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التى تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية . وتحقيقا لهذه الغاية قررت إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم .

وتؤلف هذه اللجنة وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لايتجزأ من هذا الميثاق .

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشىء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يرى ضرورة إنشائها ، بما فى ذلك مايلى :

١ — لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢ — لجنة للتربية والثقافة .

٣ — لجنة للصحة والرعاية الصحية والتغذية

٤ — لجنة للدفاع .

٥ — لجنة علمية فنية وللأبحاث .

المادة الحادية والعشرون

تتألف كل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها فى المادة العشرين ، من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء .

المادة الثانية والعشرون

تجرى مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وطبقاً للوائح التى يقررها مجلس الوزراء .

الميزانيـــــية

المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التى يعدها الأمين العام الإدارى .

وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقاً لجدول الأنصبة المعمول به فى الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين فى المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة.

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة .

توقيع الميثاق و التصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

١ — لجميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق . وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليه طبقاً لاجراءاتها الدستورية .

٢ — الوثيقة الأصلية وهى تحرر بلغات أفريقية إن أمكن وباللغتين الانجليزية والفرنسية، وجميع أصولها معترف بصحتها على السواء ، تودع لدى حكومة أثيوبيا وتقوم هذه بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة .

٣ — تودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا ، وتقوم هذه بتبليغ جميع الدول الموقعة على الميثاق بهذا الايداع .

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد تسلم حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثى الدول الأعضاء الموقعين .

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه ، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل فى أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثى أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١ — يجوز لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة ، أن تبلغ الأمين العام الادارى، فى أى وقت ، برغبتها فى الانضمام إلى هذا الميثاق .

٢ — يقوم الأمين العام الادارى عند تسلم مثل هذا الاخطار بارسال نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء . ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء ، وتقوم كل دولة عضو بابلاغ قرارها فى هذا الشأن إلى الأمين العام الادارى ، وهذا يقوم بدوره عند تلقى العدد اللازم من الأصوات بابلاغ القرار إلى الدولة المعنية .

أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

اللغات التى يعمل بها فى المنظمة وفى جميع أجهزتها هى اللغات الأفريقية — كلما أمكن — واللغتان الانجليزية والفرنسية .

المـــادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الادارى أن يقبل — نيابة عن المنظمة — الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة ، بشرط موافقة مجلس الوزراء .

المـــادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو الأمانة العامة فى أقاليم الدول الأعضاء .

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب فى الانسحاب من المنظمة تقدم تبليغاً كتابياً بذلك إلى الأمين العام الإدارى .

ولا يطبق هذا الميثاق على الدولة المبلغة بعد انقضاء عام واحد من تاريخ التبليغ ، ما لم تسحب تبليغها خلال هذا العام وبذلك يبطل إنتماؤها إلى المنظمة .

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١ — يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابى فى هذا الشأن إلى الأمين العام الإدارى ، بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد تبليغ جميع الدول الأعضاء به ، وانقضاء عام على هذا التبليغ . ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثى الدول الأعضاء على الأقل .

٢ — وإقراراً منا بهـذا وقعنا ، نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية هذا الميثاق .

صدر بمدينة أديس أبابا فى الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م .

الموقعون نيابة عن :

الجزائر ، بوروندى ، الكاميرون ، جمهورية وسط أفريقيا ، تشاد ، كونجو (برازافيل) ، كونجو (ليوبولد فيل) ، داهومى ، اثيوبيا، الجابون ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، ليبيا ، مدغشقر ، مالى ، موريتانيا ، المغرب ، النيجر نيجيريا ، رواندا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، السودان، تنجانيقا ، التوجو ، تونس ، أوغنده ، الجمهورية العربية المتحدة ، فولتا العليا .

القرارات التى أصدرها مؤتمر القمة للدول الأفريقية المنعقد بأديس أبابا فى ٢٢ — ٢٥ مايو ١٩٦٣

(أ)

تصفية الاستعمار

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا بأثيوبيا من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد النظر فى جميع الجوانب المتعلقة بإنهاء الاستعمار .

وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بحصول جميع الأقاليم الأفريقية التى لا تزال ترزح تحت السيطرة الأجنبية على استقلالها القومى دون قيد أو شرط .

وإذ يؤكد أن من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة تأييد الشعوب الأفريقية غير المستقلة فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال .

وإذ يبدى قلقه الشديد لأن معظم الأقاليم الأفريقية غير المستقلة تقع تحت سيطرة المستوطنين الأجانب .

وإذ يؤمن بأن الدول الاستعمارية باستخدامها القوة فى فرض حكومات وإدارات تحت سيطرة المستوطنين الأجانب فى الأقاليم، إنما تقيم قواعد للاستعمار فى قلب أفريقيا .

قد وافق بالاجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل فى هذا المجال . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يقرر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ — يعلن أن استخدام الدول الاستعمارية القوة فى فرض حكومات

وإدارات تحت سيطرة المستوطنين فى المناطق الأفريقية غير المستقلة، انتهاك صارح للحقوق الثابتة للسكان الشرعيين لهذه الأقاليم .

٣ — يدعو الدول الاستعمارية إلى اتخاذ الإجراءات التى تكفل تنفيذ الاعلان بمنح البلاد والشعوب المستعمرة الاستقلال فوراً . ويؤكد أن استمرار تمسك الدول الاستعمارية بالمستعمرات وشبه المستعمرات فى أفريقيا يشكل تهديداً لسلام القارة .

٣٠ — كما يطالب الدول الاستعمارية ، وخاصة المملكة المتحدة بالنسبة لروديسيا الجنوبية ، بألا تنقل سلطات واختصاصات السيادة إلى حكومات من الاقليات الأجنبية تفرض بالقوة على الشعوب الأفريقية تحت ستار التشريعات العنصرية . فنقل السلطات بهذه الكيفية يعتبر خرقاً لنصوص قرار الأمم المتحدة رقم ١٥١٤ الخاص بالاستقلال .

٤ — يؤكد من جديد تأييده للوطنيين الأفريقيين فى جنوب روديسيا ، ويعلن بصفة رسمية أنه فى حالة اغتصاب حكومة عنصرية من الأقلية البيضاء للسلطات فى جنوب روديسيا ، فإن الدول الأعضاء فى هذا المؤتمر تقدم تأييدها المعنوى والعملى لجميع الاجراءات المشروعة التى يرى الزعماء الأفريقيون الوطنيون اتخاذها لاستعادة هذه السلطات وردها إلى الأغلبية الأفريقية . ويتعهد المؤتمر من الآن فصاعداً ببذل الجهود المتضافرة لاتخاذ الاجراءات التى قد يتطلبها الموقف ازاء أية دولة تعترف بحكومة الاقلية البيضاء .

٥ — يؤكد من جديد أن إقليم جنوب غرب أفريقيا أرض أفريقية خاضعة للانتداب الدولى ، وأن أية محاولة من جانب جمهورية جنوب أفريقيا لضمها تعتبر عملا عدوانيا ، كما يؤكد تصميمه على تقديم التأييد اللازم للمرحلة الثانية من قضية جنوب غرب أفريقيا المنظورة أمام محكمة العدل الدولية . وكذلك يؤكد الحق الثابت لشعب جنوب غرب أفريقيا فى تقرير المصير والاستقلال .

٦ — يتدخل صراحة لدى الدول الكبرى للكف دون استثناء عن تأييدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمعونات التي تقدم لجميع الحكومات الاستعمارية التي قد تستعملها في إخماد حرب إبادة حقيقية في أفريقيا. وتخير حلفاء الدول الاستعمارية بين صداقة الشعوب الأفريقية وبين تأييد هذه الدول التي تضطهد الشعوب الأفريقية .

٧ — إيفاد وفد من وزراء الخارجية للتحدث نيابة عن جميع الدول الأفريقية ، في اجتماع مجلس الأمن الذي سينعقد لبحث تقرير لجنة الـ ٢٤ دولة بشأن الموقف في المناطق الأفريقية الخاضعة للسيطرة البرتغالية .

٨ — يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين جميع الدول الأفريقية وبين حكومتي البرتغال وجنوب أفريقيا إذا ما استمرتا على موقفهما الحالي ازاء قضية تصفية الاستعمار .

٩ — تطلب المقاطعة الفعالة للتجارة الخارجية للبرتغال وجنوب أفريقيا باتباع الآتي :

(ا) تحريم استيراد البضائع من هذين البلدين .

(ب) إغلاق جميع الموانى والمطارات الأفريقية دون سفنهما وطائراتهما .

(ج) منع طائرات هذين البلدين من التحليق فوق أقاليم جميع الدول الأفريقية .

١٠ — يطالب في حزم جميع حركات التحرير الوطنية بتنسيق جهودها ، وذلك بتكوين جبهات للعمل المشترك أينما تطلب الأمر ذلك ، بغية تدعيم فعاليتها تضامنها والاستفادة الرشيدة من المعونة المتضافرة التي تقدم إليها .

١١ - ينشىء لجنة للتنسيق مكونة من أثيوبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا وتنجانيقا وغينيا والكونغو (ليوبولدفيل) والسنغال ونيجيريا ، يكون مقرها في دار السلام ، وتكون مسئولة عن تنسيق المعونات التي

تقدمها الدول الأفريقية وعن إدارة الصندوق الخاص الذى سينشأ لهذا الغرض .

١٢ – ينشىء صندوقاً خاصاً لتقديم المعونة العملية والمالية لحركات التحرير الوطنية المختلفة .

١٣ – يحدد يوم ٢٥ مايو « يوم تحرير أفريقيا » ، تنظم فيه المظاهرات الشعبية لنشر توصيات مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية وتجمع الأموال لهذا الصندوق بالإضافة إلى التبرعات الوطنية .

١٤ – يقبل فى أقاليم الدول الأفريقية المستقلة الوطنيين التابعين لحركات التحرير لتدريبهم فى جميع الميادين ، ويقدم كل المعونات التى يحتاج إليها الشباب فى مجالى التعليم والتدريب المهنى .

١٥ – يشجع على انشاء جهاز من المتطوعين فى ميادين مختلفة ، فى كل دولة ، بغية تزويد حركات التحرير الوطنية بالمعونات التى تحتاج إليها فى القطاعات المختلفة .

(ب)

التفرقة والتمييز العنصرى

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

بعد استعراض جميع جوانب التفرقة والتمييز العنصرى ، إذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود لانهاء سياسة التفرقة العنصرية الاجرامية التى تتبعها جنوب أفريقيا والقضاء على التمييز العنصرى فى جميع صوره .

قد وافق بالاجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل فى هذا المجال . وتحقيقاً لهذه الغاية ، قرر اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ - تقديم المنح الدراسية والتسهيلات التعليمية وإتاحة فرص العمل فى الحكومات الأفريقية للاجئين من جنوب أفريقيا .

٢ — تأييد التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة بالأمم المتحدة ، عن سياسة التفرقة العنصرية التى تتبعها حكومة جنوب أفريقيا .

٣ — إرسال وفد من وزراء الخارجية لابلاغ مجلس الأمن بالموقف الذى ينذر بالانفجار فى جنوب أفريقيا .

٤ — تنسيق الاجراءات العملية بفرض العقوبات على حكومة جنوب أفريقيا ، ومناشدة جميع الدول ، وخاصة الدول التى تحتفظ بعلاقات تقليدية مع حكومة جنوب أفريقيا وتتعاون معها فى تطبيق قرار الأمم المتحدة ١٧٦١ الصادر بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الخاص بالتفــرقة العنصرية تطبيقاً دقيقاً .

٥ — مناشدة جميع الحكومات قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية التى لا تزال قائمة مع حكومة جنوب أفريقيا والكف عن تشجيع سياسة التفرقة العنصرية بأى صورة من الصور .

٧ — تأكيد المسئولية الكبرى التى تقــع على عاتق السلطات الاستعمارية فى الأقاليم المجاورة لجنوب أفريقيا فى استمرار سياسة التفرقة العنصرية .

٨ — التنديد بالتفرقة العنصرية بجميع صورها ، فى أفريقيا وفى جميع أنحاء العـالم .

٩ — الإعراب عن القلق الشديد الذى يساور جميع الشعوب والحكومات الأفريقية نتيجة لإجراءات التفرقة العنصرية المتبعة ضد الجماعات التى تنحدر مـــن أصل أفريقى وتعيش خارج القارة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وعن تقدير الجهود التى تبذلها الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء التصرفات المعيبة غير المحتملة التى قد تؤدى إلى

تدهور العلاقات بين الشعوب والحكومات الأفريقية من جهة ، وبين شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى .

(ج)

أفريقيا والأمم المتحدة

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا فى المدة من ٢٢ إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— إذ يعتقد بأن الأمم المتحدة أداة هامة للمحافظة على السلام والأمن بين الأمم ودفع عجلة تقدم الشعوب إقتصادياً واجتماعياً .

— وإذ يؤكد من جديد رغبته فى تدعيم وتأييد الأمم المتحدة .

— وإذ يلاحظ بأسف أن أفريقيا كمنطقة ، ليست ممثلة تمثيلا متكافئاً فى الفروع الرئيسية للأمم المتحدة .

— وإذ يعرب عن يقينه بوجوب ازدياد التعاون وتنسيق الجهود بين جميع الدول الأفريقية الأعضاء فى الأمم المتحدة :

١ — يؤكد من جديد تمسكه بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، وقبوله لجميع الالتزامات الواردة فى الميثاق ومن بينها الالتزامات المالية .

٢ — يصر على أن أفريقيا — كمنطقة جغرافية — يجب أن تمثل تمثيلا متكافئا فى الفروع الرئيسية للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى وفى الوكالات المتخصصة التابعة لها .

٣ — يدعو الحكومات الأفريقية إلى تكليف ممثليها لدى الأمم المتحدة باتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتحقيق تمثيل أكثر تكافؤاً لأفريقيا .

٤ — كما يدعو الحكومات الأفريقية إلى تكليف ممثليها لدى الأمم المتحدة بتكوين مجموعة أفريقية أكثر فعالية وتكوين سكرتارية دائمة لها ، لكى تحقق تعاونا أوثق وتنسيقاً أفضل فى الموضوعات ذات الأهمية المشتركة ،

وذلك دون المساس بعضويتها فى مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية أو الاضرار بالتعاون داخلها .

(د)

نزع السلاح العام

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٣ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

— بعد النظر فى جميع الجوانب المتعلقة بنزع السلاح العام .

— وإذ يعلن بالإجماع عن اعتقاده بالضرورة الملحة لتنسيق وزيادة الجهود للاسهام فى وضع برنامج عملى لنزع السلاح ، وذلك بأن توقع جميع الدول المعنية معاهدة لنزع السلاح العـــام الشامل تحت إشراف دولى دقيق وفعال .

— قد وافق بالإجماع على تضافر الجهود وتنسيق العمل فى هذه الميادين المختلفة . وتحقيقاً لهذه الغاية يقرر المؤتمر اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ — أن تكون أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأن تعارض إجراء التجارب النووية الحرارية فيها ، كما يحظر إنتاج الأسلحة النووية ، وتشجع استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية .

٢ — تدمير الأسلحة النووية الموجودة حالياً .

٣ — التعهد بإنهاء احتلال القارة الأفريقية عسكريا عن طريق المفاوضة وإزالة القواعد العسكرية فيها ، إذ أن ازالة هذه القواعد يعتبر عنصراً أساسيا لاستقلال أفريقيا ووحدتها .

٤ — مناشدة الدول الكبرى :

١) تخفيض الأسلحة التقليدية .

٢) إنهاء سباق التسلح .

٣) توقيع اتفاقية لنزع السلاح العام الشامل تحت إشراف دولى دقيق وفعـال .

٤) مناشدة الدول الكبرى وخاصة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، بذل قصارى جهودها لتحقيق الأهـــداف السالفة الذكر .

المشاكل الاقتصادية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٣ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

إذ يعرب عن قلقه تجاه النصيب الفعلى للدول النامية فى التجارة العالمية والتدهور المستمر فى شروط التجارة فى هذه العلاقات التجارية الخارجية .

وإذ يدرك أن اعتماد أفريقيا إعتماداً كاملا على تصدير المنتجات الأولية ، فإن الدول الأفريقية أكثر من أى منطقة أخرى نامية قد جعلها أشد تأثراً بالتدهور المستمر فى حصيلة صادراتها .

وإذ يعرب عن يقينه بحاجة الدول الأفريقية إلى تضافر الجهود ضماناً لأسعار مجزية لمبيعاتها من المنتجات الأولية .

وإذ يدرك الحاجة إلى إزالة الحواجز المقامة أمام الاتجار بين الدول الأفريقية مع بعضها البعض ، بما يؤدى إلى تقوية اقتصادياتها .

وإذ يعتبر أن التنمية الاقتصادية ، بما فيها توسيع نطاق التجارة على أساس أسعار عادلة ومجزية ، مـــن شأنه أن يعمل على إزالة الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية، وأن مثل هذه المعونة الاقتصادية الخارجية يجب أن تكون غير مشروطة وألا تمس استقلال الدول الافريقية .

وإذ يرى الضرورة القصوى لأن تقوم الدول الافريقية بتجميع مواردها وتنسيق أوجه نشاطها فى الميدان الاقتصادى .

وإذ يدرك ضرورة الاستخدام المشترك لموارد أحواض الأنهار ، ودراسة استخدام المناطق الصحراوية وتنسيق وسائل النقل والمواصلات وتوفير إمكانات

البحث التى من شأنها جميعاً أن تحفز على النمو الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة سواء على أساس إقليمى أو بين الأقاليم بعضها البعض.

وإذ لا يغرب عن يقينه بأن التعجيل بالنمو الاقتصادى والاجتماعى للبلاد الأفريقية المختلفة مرهون بتصنيع هذه البلاد وتنويع إنتاجها .

وإذ يقدر خطورة المشاكل الناشئة عن النقص البالغ فى الأشخاص المدربين المهرة ، وقلة الموظفين المؤهلين ، وندرة موارد رأس المال ، وعدم كفاية أسس البناء الاقتصادى ، وعدم وجود أسواق كافية للمنتجات الصناعية والنقص البالغ فى إسهام الأفريقيين فى بناء بلادهم إقتصاديا .

وإذ يعرب عن رغبته فى تعرف آثار التجمعات الاقتصادية الإقليمية فى الاقتصاد الافريقى .

وإذ يلاحظ ، بشعور الرضى ، أن السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا قد قرر عقد مؤتمر لوزراء المال الأفريقيين فى الخرطوم (السودان) فى يوليو سنة ١٩٦٣ ، بغرض إنشاء بنك أفريقى للتنمية .

يقرر الآتى :

١ — تعيين لجنة اقتصادية تمهيدية تقوم فيما تقوم به ، عن طريق التعاون مع الحكومات والتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بدراسة المسائل التالية وعرض نتائج دراساتها على الدول الأعضاء :

(ا) إمكان إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأفريقية المختلفة .

(ب) إنشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الناشئة وإنشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام .

(ج) إعادة بناء أسس التجارة الدولية .

(د) وسائل تنمية التجارة بين الدول الأفريقية عن طريق تنظيم المعارض والاسواق التجارية الافريقية والاشتراك فيها ومنح التسهيلات فى المواصلات والترانزيت .

(هـ) تنسيق وسائل المواصلات وإنشاء شركات الطرق البرية والجوية والبحرية .

(و) إنشاء اتحاد أفريقى للمدفوعات والمقاصة .

(ز) تحرير النقد الوطنى — بصورة مطردة — من أية ارتباطات خارجية غير فنية وإنشاء منطقة نقدية أفريقية .

(ح) وسائل وطرق تحقيق التنسيق بين خطط التنمية الوطنية الحالية والمستقبلة .

٢ — يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تطلب من سكرتيرها التنفيذى أن يقدم للجنة الخبراء كل ماقد تحتاج إليه من تأييد ومساعدة ممكنة فى تحقيق ماعهد إليها فيه .

٣ — يرحب بالمؤتمر القادم لوزراء المال الأفريقيين ويكلفهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء بنك التنمية الأفريقى على وجه عاجل .

٤ — يلاحظ بشعور من الرضى ، ما أحرزته اللجنة الاقتصادية لافريقيا من تقدم فى إنشاء معهد داكار للتنمية والتخطيط الاقتصادى، ويؤكد اهتمامه البالغ بهذا المعهد وعزمه على إمداده بالتأييد المالى وغير المالى اللازم .

٥ — يرحب بالمؤتمر الدولى القادم للتجارة والتنمية الذى سيقوم بدراسة مشاكل التجارة الدولية بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية للدول النامية .

٦ — يحث جميع الدول المعنية على التفاوض مؤتلفة ، بغرض أن تحصل من الدول المستهلكة على تثبيت حقيقى للأسعار ومنافذ مضمونة فى السوق العالمية ، حتى تستطيع الدول النامية الحصول على دخول أكبر من التجارة الدولية .

لجنة التعاون الفنى الأفريقية

مؤتمر القمة للدول الأفريقية المستقلة المنعقد فى أديس أبابا ، بأثيوبيا ، من ٢٢ مايو إلى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ :

وقد أخذ علما بما تقرر فى الدورة الأخيرة للجنة التعاون الفنى فى أفريقيا المنعقدة فى دار السلام من يناير إلى فبراير سنة ١٩٦٣ ، من تأجيل الإقرار النهائى للاتفاقية الجديدة للجنة التعاون الفنى فى أفريقيا حتى تتاح لرؤساء الدول الأفريقية فرصة دراسة وتحديد الدور الذى تقوم به لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا فى نطاق التعاون الأفريقى الشامل . وبالنظر إلى مانصت عليه المادة ٢٣ من الاتفاقية الجديدة من أنه :

« إلى أن يتم توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها وفقا لما هو وارد فى المادة ١٦ ، يوافق الأطراف الذين وقعوا هذه الاتفاقية بالحروف الأولى على تنفيذها بصورة موقتة كما لو كانت نافذة فى تاريخ التوقيع عليها بالحروف الأولى ، وذلك مع التزامها أى قرار يتخذه رؤساء الدول الأفريقية فى مؤتمر أديس أبابا أو أى مؤتمر تال ، بشأن دور لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا فى نطاق التعاون الأفريقى الشامل » .

يقرر :

الإبقاء على لجنة التعاون الفنى فى أفريقيا وإعادة النظر فى الدور الذى تقوم به حتى يمكن إدخالها مستقبلا فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية إذ سيكون من بين فروعها فرع للتعاون الفنى والعلمى والثقافى .

أهم مراجع الكتاب

الوثائق الرسمية :

Actes de la Conférence au Sommet des Pays Indépendants d'Afrique, Addis Abeba, Mai 1963. Deux Sections. 533 pages.

Proceedings of the Summit Conference of Independent African States, Addis Ababa, May 1963. Tow Sections.

Summit Conference of Independent African States, Draft Regulations for the establishment of the General Secretariat (Presented by the Ethiopian delegation). Comm. I - F.M.P.C. - 3 - 17 1963.

خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر القمة الافريقى بأديس أبابا يوم ٢٤ مايو ١٩٦٣ ، مصلحة الاستعلامات القاهرة ، ١٤ صفحة .

المؤلفات :

Boutros-Ghali (Boutros). The Addis Ababa Charter. International conciliation. January 1964. New York. 62 pages.

Dia (Mamadou). The African Nations and World Solidarity, New York, Praeger, 1961, 145 pages.

Nkrumah (Kwame). Africa must unite. London. Heinemann Educational Books Ltd., 1963. 299 pages.

Padmore (Georges). Pan Africanism or Communism, New York, Roy Publishers, 1956, 463 pages.

Thiam (Doudou). La Politique Etrangère des Etats Africains Paris, Presses Universitaires de France, 1963, 166 pages.

الدكتور بطرس بطرس غالى الدساتير الافريقية ــ دار المعارف ، القاهرة ١٩٦١

الدكتور عبد الملك عوده اسرائيل وافريقيا ــ جامعة الدول العربية ــ معهد الدراسات العربية العليا ــ القاهرة ١٩٦٤ .

الدكتور عبد الملك عوده السياسة والحكم فى أفريقيا ــ مكتبة الانجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٥٩

المقالات والنشرات :

Articles et Documents. La Documentation Française. La Conférence d'Addis Abeba. 25 Mai 1963, No. 01391, 30 Mai, No. 01393.

Azikiwe (Nramdi). The Future of Pan-Africanism (An address given by the Governor-General of the Federation in London). August 1961. Published by the Nigeria High Commission. London.

Blanchet (André). A Addis Abéba, c'est l'Afrique des effusions et du prugnatisme qui a ratifié le traité de Berlin. Le Monde Diplomatique. Paris Juillet 1963.

Conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement Africains et Malgache, Tananarive 1962.

Feuer Guy. Les Conferences Africaines et l'Organisation de la Communauté Africaine et Malgache d'expression Française. Annuaire Français de Droit International 1961.

Froelich. J.C. La Conference d'Addis Abéba. 15-28 Mai 1963. Revu ede la Défense Nationale Paris. Juillet 1963.

Guide to African Summit Conference. Addis Ababa. May 1963.

Henry Paul Marc. La Commission de Coopération Technique en Afrique au Sud du Sahara. Revue Juridique et Politique de l'Union Française. Juillet - Septembre 1963.

Houphouet Boigny (Felix). Les Chances de l'Afrique. Revue Politique et Parlementaire. Juillet 1961.

Jenkovic. Dj. Un message d'encouragement d'Addis Abéba Revue de la Politique Internationale. Belgrade 5-6-1963. No. 3/6.

Kloman H. Erasmus. African Unification. International Organization. Spring 1962.

Kudryavtsev. V. The Spirit of the New Africa. (Notes from Africa Hall) International Affairs. Moscow August 1963.

Ligot Maurice, Devernois Guy. L'Union Africaine et Malgache. Une année d'existence. Revue Juridique et Politique d'Outre Mer Juillet-Septembre 1962.

Peureux. Gerard. La Creation de l'U.A.M. et les Conférences des Chefs d'Etat l'apression Française Revue Juridique et Politique d'Outre Mer. Octobre-Decembre 1961.

Yturriaga José (de) Les relation entre les Nations Unies et les Organisations Regionales Africaines de nature technique. Revue Egyptienne de Droit International. Vol. 19, 1963.

— **بطرس بطرس غالى** : منظمة الوحدة الافريقية فى عامهـــا الأول ـ الأهرام الاقتصادى ـ أول يونيو ١٩٦٤ ٠

ـ مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة ١٩٦٣ ٠

مؤلفات الدكتور بطرس بطرس غالى

١ ــ السلام السوفييتى فى أوربا الشرقية ــ مطبعة جامعة القاهرة (القاهرة ١٩٥٤) ١٢٧ صفحة .

٢ ــ التنظيم الدولى فى جزئين
ــ المدخل لدراسة التنظيمات الدولية (القاهرة ١٩٥٦)
ــ دراسة دستورية للتنظيمات العالمية (القاهرة ١٩٥٧)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٦٢٠ صفحة .

٣ ــ المدخل فى علم السياسة بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٥٩)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٨٢٨ صفحة .

٤ ــ دراسات فى المجتمع العربى بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى والدكتور عبد الملك عوده (القاهرة ١٩٦٠)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٢٧٢ صفحة .

٥ ــ دراسات فى السياسة الدولية (القاهرة ١٩٦١)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٢١٦ صفحة .
ــ الدساتير الافريقية (القاهرة ١٩٦١)
الناشر منظمة حرية الثقافة ــ ٢٦٨ صفحة .

٦ ــ دراسات فى المذاهب السياسية (القاهرة ١٩٦٢)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٢٧٢ صفحة .

٧ ــ مبادىء العلوم السياسية بالاشتراك مع الدكتور محمود خيرى عيسى (القاهرة ١٩٦٣)
الناشر مكتبة الانجلو المصرية ــ ٦٢٢ صفحة .

٨ ــ Contribution à l'Etude des Ententes Regionales 1949 XV, 247 pages, Editions A. Pedone Paris.

٩ ــ Cours de Diplomatie et de droit diplomatique et consulaire 1951, 136 pages, Editions Librairie Anglo-Egyptian. Le Caire.

١٠ _ Le Problème du Canal de Suez (en collaboration avec Youssef Chlala) 1957, 346 pages, Société Egyptienne de Droit International. Alexandrie.

١١ _ Egypt and the United Nations (en collaboration) Carnegie Endowment for International Peace Manhattan Publishing Company, New York, 1957.

١٢ _ Le Principe d'Egalité des Etats et les Organisations Internationales. Académie de Droit International. Recueil des Cours. Tome 100 A.W. Sijthoff. Leyden Pays Bas 1961.

١٣ _ Foreign Policies in a World of change (en collaboration) Harper and Row New York 1963.

١٤ _ Contribution à une Théorie Générale des Alliances 1963, 132 pages. Edition A. Pedone Paris.

أهم الأبحـــاث

١ ـ كوريا وهيئة الأمم المتحدة (الرسالة رقم ١٢ للجمعية المصرية للقانون الدولى أكتوبر سنة ١٩٥١) .

٢ ـ ميثاق الأطلنطى الشمالى (بحث فى المجلة المصرية للقـــانون الدولى . المجلد السابع سنة ١٩٥١) .

٣ ـ تعريف الاتفاقات الاقليمية (بحث فى المجلة المصرية للقـانون الدولى . المجلد الثامن سنة ١٩٥٢) .

٤ ـ الحلف البلقانى المنعقد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٣ (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى . المجلد التاسع سنة ١٩٥٣) .

٥ ـ الاتفاقات الاقليمية الآسيوية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى . المجلد العاشر سنة ١٩٥٤) .

٦ ـ ميثاق سان سلفادور (بحث فى مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية عدد فبراير سنة ١٩٥٥) .

٧ ـ فقدان العضوية فى جامعة الدول العربية (بحث فى المجلة المصرية للقانون الدولى . المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٥) .

٨ ـ المؤتمر الأسيوى الافريقى الأول المنعقد فى باندونج بأندونيسيا . (بحث فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية ـ عدد يناير سنة ١٩٥٦) .

٩ ـ التعايش السلمى والتوتر فى الشرق العربى (بحث قدم الى مؤتمر العلوم السياسية المنعقد فى القاهرة برعاية اليونسكو فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٦) .

١٠ـ الاحتلال فى القانون الدولى ـ (بحث منشور فى كتاب « كفاح الشعب والجلاء » مجموعة « اخترنا لك » عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٦) .

١١ـ قضية العضوية فى الأمم المتحدة . (بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية ـ عدد اكتوبر سنة ١٩٥٦) .

١٢ـ الكتل الدولية فى الأمم المتحدة ـ كتب سياسية ـ الكتاب التاسع سنة ١٩٥٧ .

١٣ـ الكواكبى والجامعة الاسلامية . بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد الثالث عشر سنة ١٩٥٧ .

١٤ـ الحكومة العالمية ـ كتب سياسية ـ الكتاب السادس والعشرون (أغسطس ١٩٥٧) .

١٥ـ حلف الأطلنطي ـ كتب سياسية ـ الكتاب الحادى والأربعون (ديسمبر ١٩٥٧) .

١٦ـ الاتحاد الامريكى ـ بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة ـ العدد الأول سنة ١٩٥٨ .

١٧ـ الجمهورية العربية المتحـدة ـ بحث منشور فى مجلة المـال والاقتصاد عدد مارس سنة ١٩٥٨ .

١٨ـ الكتلة الافريقية الآسـيوية ـ بحث منشور فى مجلة المـال والاقتصاد عدد ابريل سنة ١٩٥٨ .

١٩ـ حلف وارسو ـ بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد عـدد مايو ١٩٥٨ .

٢٠ـ قناة السويس ومشكلاتها ١٨٤٣ ـ ١٩٥٧ ـ بالاشتراك مـع الأستاذ يوسف شلاله ـ اصـدار الجمعية المصرية للقـانون الدولى ـ الاسكندرية ١٩٥٨ .

٢١ـ منظمة أمريكا الوسطى ـ بحث منشور فى مجلة المال والاقتصاد عدد يناير ١٩٥٩ .

٢٢ـ الحلف الصغير ـ بحث منشور فى مجلة الاقتصاد والسياسـة والتجارة العدد الأول ١٩٥٩ .

٢٣ـ مبدأ التوزيع الجغرافى العـادل ـ بحث منشـور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٦ سنة ١٩٦٠ .

٢٤ـ التصويت فى المنظمـات الدولية ـ بحث منشـور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٧ سنة ١٩٦١ .

٢٥ ـ الأحلاف العسكرية والأمم المتحـدة ـ بحث منشور فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد ١٨ سنة ١٩٦٢ .

٢٦ـ Le Pacte de l'Atlantique Nord. Revue Egyptienne de Droit International 1950, Volume 6.

L'Intervention américaine en Corée et le droit des _ ٢٧
Nations Unies. Société Egyptienne de Droit International. Brochure No. 12, 1951.

De l'Agencement des Solidarités Restreintes au sein _ ٢٨
de l'Organisme International. Revue Egyptienne de Droit International 1951, Volume 7.

La Sécurité Soviétique en Europe Orientale. Revue _ ٢٩
Egyptienne de Droit International 1952. Volume 8.

Le Pacte Balkanique du 28 Février 1953. Revue _ ٣٠
Egyptienne de Droit International 1953. Volume 9.

L'Union Centre-Américaine. Revue Egyptienne de _ ٣١
Droit International 1953. Volume 9.

Commentaire sur les Conventions conclues sous _ ٣٢
l'égide de la Ligue Arabe Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law 1955, Vol. 25, Leiden - (Netherlands). Article reproduit dans Notes et Documentation du 9 Juin 1956, No. 2184, Paris. 1956.

L'Union Soviétique et le N.A.T.O. Revue Egyptien- _ ٣٣
ne de Droit International, 1954. Volume 10 .

La Conférence de Caracas. Revue Egyptienne de _ ٣٤
Droit International, 1954. Volume 10.

La Ligue Arabe et l'Afrique du Nord. Boletim da Faculdade de Direito, Vol. XXX Coimbra (Portugal) 1955. _ ٣٥

Le Pacte du Sud-Est Asiatique. Jahrbuch Für Internationales Recht. Göttingen 1955 (Germany).. _ ٣٦

The Arab League 1945-1955. Ten years of struggle. International Conciliation.' Carnegie Endowment for International Peace. No. 498, May 1954. New York. N.Y. (U.S.A.)'. _ ٣٧

The Aglo-Yemini Dispute. Revue Egyptienne de Droit International. 1955. Volume 11. _ ٣٨

The Egyptian Foreign Policy and the Arab League. Review of Economics Politics and Business Studies. February 1956, No. 1. Article traduit par le Centre de Documentation et de Synthèse et publié dans son Bulletin du 15 Mars 1956. Paris 1956. _ ٣٩

La Conférence de Bandung, Internationales Jahrbuch der Politik - München 1955 (Germany). _ ٤٠

La Ligue Arabe: Notice Bibliographique. Revue Egyptienne de Droit International. 1955. Volume 11. _ ٤١

Versuch einer Analyse der panarabischen Bewegung Internationles Jahrbuch der Politik. München 1956 (Germany). _ ٤٢

٤٣ _ La Conférence de Brioni. Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law 1957, Vol. 27. Leiden (Netherlands).

٤٤ _ Essai d'analyse du Panarabisme. Revue Egyptienne de Droit International 1956. Volume 12. Tome II.

٤٥ _ Middle Eastern Security Pacts. Revue Egyptienne de Droit International. 1957. Volume 13.

٤٦ _ Le Monde Afro-Asiatique et l'A.A.A. Aktuelle. Probleme des Internatiionalen Rechts. Walter De Gruyter. Co. Berlin. 1957.

٤٧ _ Notes sur l'Union des Etats-Arabes et sur la République Arabe Unie. Revue Egyptienne de Droit International. Volume 14. 1958.

٤٨ _ Intégration Arabe et Intégration Européenne. Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law. 1959. Vol. 29.

٤٩ _ Un Précurseur de l'Organisation Internationale Al Kawakib. Revue Egyptienne de Droit International. 1960. Vol. 16.

٥٠ _ La Conférence de Belgrade. Revue Egyptienne de Droit International 1961. Volume 17.

٥١ _ L'accord nucléaire de Moscou. Revue Egyptienne de Droit International. Vol. 19. 1963.

٥٢ _ The Addis Ababa Charter. International Conciliation. No. 546. January 1964. New York,

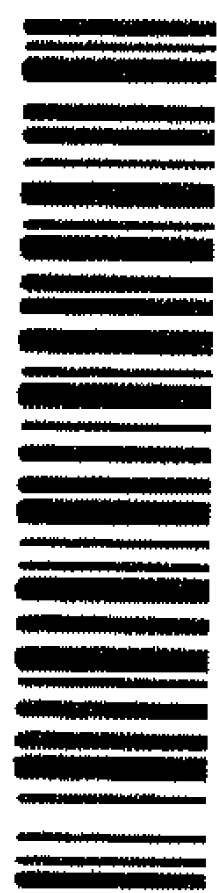
فهرس

صفحة

صفحة

صفحة





دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦